



الأمن القومي العربي

(تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة)

العمل الفائز بالمركز الأول (جائزة الشباب العربي ٢٠١٧)

إعداد

د. إيمان رجب

القاهرة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

الأمن القومي العربي ... تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة



الأمن القومي العربي

(تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة)

العمل الفائز بالمركز الأول (جائزة الشباب العربي ٢٠١٧)

إعداد

د. إيمان رجب

القاهرة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

o الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.
رجب، إيمان
الأمن القومي العربي: تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة/ إيمان رجب. - القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٧م.
١٤٨ص؛ ١٧×٢٤سم.
العمل الفائز بالمركز الأول (جائزة الشباب العربي ٢٠١٧)
رقم الإيداع : ٢٠١٧/٢٨٣٤٥
الترقيم الدولي - تدمك: 978-977-5042-47-7
١- العالم العربي - الأمن القومي.
٢- العالم العربي - الأحوال السياسية
أ - العنوان. ٣٦٣,٣

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل الثالث

ضغوط الخارج

(مأسسة التدخل العسكري الخارجي في المنطقة العربية)

الموضـــــــوع الصفحة

الفصل الرابع

الإستراتيجية المقترحة لتحقيق الأمن القومي العربي

*

قائمة الجداول

*

تصدير

«الأمن القومي العربي - تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة»، دراسة أعدتها الدكتورة إيمان رجب، وهي الدراسة الفائزة بالمركز الأول لجائزة الشباب العربي ٢٠١٧.

تهدف الدراسة إلى تحليل التحول الحادث في خارطة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي في الفترة التالية على الثورات التي قامت في بعض الدول العربية بعد عام ٢٠١٠، ولا سيما ما يتعلق بالتهديدات التي لم تعد تقتصر على التهديدات العسكرية فقط، وتهتم الدراسة ببعدين لتأثير هذه التحولات على الأمن القومي العربي، بُعد داخلي، وآخر خارجي.

عالجت الباحثة موضوع الدراسة من خلال أربعة فصول، تناولت (الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تغير المفهوم والأبعاد - تحولات الداخل، تزايد أهمية التهديدات غير العسكرية للأمن القومي العربي - ضغوط الخارج، مأسسة التدخل العسكري الخارجي في المنطقة العربية - الإستراتيجية المقترحة).

وعرَّفت الأمن القومي العربي، واستعرضت مجالاته وأبعاده، وأبعاد التغير في مفهومه، وتداخل التهديدات الداخلية والخارجية، واختلال دوائر الأمن القومي العربي.

وتوقفت الدراسة عند التحولات داخل الدول العربية، وتعقد الصراعات المسلحة في بعضها، والعوامل ذات التأثير على الأمن القومي العربي، ومنها: ضعف الدولة المركزية، وظهور الإرهاب، التحول في مركز الثقل السياسي في المنطقة العربية، وعدم التوصل لتشكيل قوات عربية مشتركة للتدخل السريع، والتحول في تفاعلات النظام العربي مع البيئة الخارجية.

وقدمت الباحثة في الأخير إستراتيجية مقترحة لمواجهة خارطة التهديدات الجديدة، علىٰ نحو علَّه يقلل من التأثيرات السلبية لها علىٰ الأمن القومي العربي، وراعت هذه الإستراتيجية التداعيات التي خلفتها موجة الثورات العربية التي قامت بعد ٢٠١٠.

وهي دراسة جديرة بالجائزة وجديرة بالنشر ضمن سلسلة إصدارات معهد البحوث والدراسات العربية، والتي تستهدف دومًا إثراء المكتبة العربية بكل ما هو قيم وحديث تحقيقًا لغايات الباحثين العرب وتلبية لاحتياجاتهم النظرية والعملية.

قسم البحوث والدراسات

مُقَدِّمَة

يهدف هذا البحث بصورة رئيسة لتحليل التحول الحادث في خارطة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي في الفترة التالية على موجة الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية منذ نهاية ٢٠١٠، لا سيما في ما يتعلق بكون هذه التهديدات لم تعد تقتصر على المجال العسكري فقط، وإنما أصبحت ترتبط بالمجالات غير العسكرية. كما يهدف هذا البحث لاقتراح إستراتيجية تسمح بمواجهة التأثير السلبي لتلك التهديدات، بحيث تتضمن – أي هذه الإستراتيجية – سياساتٍ قادرةً على التعامل مع التهديدات العسكرية وغير العسكرية، وتكون متوافقة مع طبيعة الإمكانيات المتاحة للدول العربية خلال المرحلة الحالية.

وتنطلق الدراسة من مقولة رئيسة مفادها أن **الأمن القومي العربي أو الأمن الإقليمي العربي هو مفهوم ديناميكي** يرتبط بالتطورات السياسية التي يشهدها العالم، وهذه صفة ملاصقة لمفهوم «الأمن» بصفة عامة، حيث إن التطورات في العالم تؤثر على طبيعة القضايا التي يمكن التعامل معها بوصفها قضية أمنية، أي ما الذي يعدُّ قضية أمنية، وما الذي لا يعدُّ قضية أمنية؟ وما الكيان Referent Object الذي يتم الاهتمام بأمنه؛ هل هو الدولة أم الفرد أم المجتمع أم النظام الإقليمي؟ وأي بُعْد من الأمن هو المهم؛ هل البُعد العسكري أو الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي؟ كما أن مفهوم الأمن يرتبط – ربما أكثر من غيره – بمراحل التطور المختلفة التي تمر بها الدول والمجتمعات البشرية.

ويمكن تحديد أربعة عوامل انتهت الأدبيات المعنية إلى أنها أسهمت في الحفاظ على ديناميكية مفهوم الأمن بصفة عامة وتطوره، والتي تنطبق بصورة كبيرة على مفهوم الأمن القومي العربي.

يتمثل العامل الأول في التحولات التي يشهدها النظام العالمي في ظل العولمة من حيث تحول موازين القوىٰ وتغير هيكل النظام، علىٰ نحو يدفع بمراجعة أمور كانت من المسلمات في التعامل مع مفهوم الأمن، وذلك من قبيل طبيعة الكيانات المؤثرة في النظام العالمي، حيث إن هناك تزايدًا في تأثير الفاعلين من غير الدول بأنواعهم المختلفة في النظام العالمي، فضلًا عن التداخل بين الداخل والخارج علىٰ نحو يصعب معه عمليًّا الفصل بين المجالين.

وفي حالة الأمن القومي العربي، أصبح واضحًا أن الدولة العدو غير العربية لم تعد هي مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي العربي، مثل إسرائيل، حيث أصبحت الكيانات الإرهابية التي تعد أحد صور الفاعلين من غير الدول، مصدرًا لتهديد الأمن القومي العربي.

وينصرف العامل الثاني إلىٰ التطور التكنولوجي وما حمله من تطور التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها الأمن بصفة عامة وتَحَوُّلها، حيث لم يعد التهديد العسكري من دولة عدو هو الشكل الوحيد للتهديد وما يرتبط بذلك من قضايا مثل «الخلافات الحدودية والنِّزاعات التاريخية وأطماع بعض الحكام في الدول المجاورة»، فهناك تهديدات إلكترونية، وهناك التهديدات التي ليس مصدرها الدول، مثل التغير البيئي والإرهاب، اللذين تصدَّرا مناقشات مؤتمر ميونخ للأمن فبراير ٢٠١٦.

وبالنسبة للمنطقة العربية فقد شهدت خلال السنوات الماضية بزوغ نجم الإرهاب والتطرف، علىٰ نحو جعلها - كما سيتضح بالتفصيل لاحقًا - تتصدر التقارير الدولية المعنية بقياس الإرهاب في العالم. كما تعد المنطقة العربية من بين المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات التلوث فيها نتيجة ضعف التشريعات المتعلقة بضبط الانبعاثات الملوِّثة للجو من المنشآت الاقتصادية

والصناعية، لاسيما تلك التي تتبع الشركات متعددة الجنسيات. وارتفاع معدلات التلوث في الدول العربيــة يصاحبه عادةً ارتفاعُ الإنفـاق علىٰ الصحة، وتدهور المسـتوىٰ الصـحي للمواطنين، وهو ما يؤثر في المحصـلة النهـائية علىٰ القـدرة الإنتاجية للدولة.

وينصرف العامل الثالث إلىٰ الأحداث الكبرىٰ التي تشهدها البشرية والتي تعيد ترتيب أولويات تحقيق الأمن. فعلىٰ سبيل المثال كان لانهيار العديد من دول أوروبا الشرقية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ١٩٩١، الذي أدىٰ انهياره إلىٰ تزايد الصراعات داخل الدول - دور مهمٌّ في تزايد أهمية الأمن المجتمعي.

وفي حالة المنطقة العربية، فإنه مع حدوث الأزمة العراقية - الكويتية في ١٩٩٠، وكذلك قيام الولايات المتحدة بغزو العراق في ٢٠٠٣ وما تلاه من تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، فضلًا عن تزايد الدور التركي فيها، اتجهت معظم الدول العربية لزيادة إنفاقها العسكري والتوسع في شراء الأسلحة من الدول الغربية، فضلًا عن الدخول في تحالفات ذات طابع مؤسسي مع القوىٰ الغربية، وهو ما أدىٰ من ناحية إلىٰ تأكيد أهمية البُعد العسكري للأمن علىٰ حساب أبعاد أخرىٰ، وكذلك زاد من الانكشاف الأمني للمنطقة العربية.

وهذه الطبيعة الديناميكية التي يتَّسم بها مفهوم الأمن القومي العربي، يمكن تتبُّع تطورها التاريخي منذ نشأة النظام الإقليمي العربي في ١٩٤٥، ومعرفة كيفية تحوُّل التصورات السائدة في الدول العربية حول ما يعد تهديدًا لأمنها مجتمعة، تأثرًا بالأحداث التاريخية الفاصلة في تطور النظام العربي، وهي تحديدًا ١٩٤٧ مع قيام دولة إسرائيل وما تلاها من حروب بينها والدول العربية أعوامَ ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠١٢ و٢٠١٤. وإبرام معاهدة السـلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، ومرحلة الحرب العراقية -

الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٩، والأزمة العراقية - الكويتية في ١٩٩٠ - ١٩٩١، والاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣.

وإذا كانت معظم هذه الأحداث مرتبطة بصورة رئيسة بتفاعلات النظام العربي مع القوى الإقليمية غير العربية، كما في حالتي إسرائيل وإيران، وبتفاعلاته مع القوى الدولية، كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت إلى تحول في التصورات السائدة في المنطقة العربية حول ما يعد مصدر تهديد لأمنها، فبعد أن كانت إسرائيل هي مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي العربي، بدأت إيران منذ الثورة التي قامت فيها عام ١٩٧٩ تُعَد مصدرًا لتهديد أمن المنطقة، لا سيما في ظل تزايد مخاوف دول الخليج العربي من تصاعد نفوذ إيران في المنطقة نتيجة اتساع نطاق سياساتها التدخلية، خاصة ما يتعلق منها بتصدير الثورة للدول العربية المجاورة.

ومنذ اندلاع موجة الثورات والاحتجاجات الشعبية نهاية ٢٠١٠ في المنطقة العربية، يلحظ بداية حدوث تحول من نوع آخر في طبيعة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، خاصة أن هذه الثورات وما تلاها من مراحل انتقالية قد أثَّر على الدولة العربية التي تعد المكون الرئيس للأمن القومي العربي.

وفي هذا الإطار، تهتم هذه الدراسة بصورة رئيسة بتحليل التحولات التي يشهدها الأمن القومي العربي بعد انطلاق موجة الاحتجاجات والثورات الشعبية في المنطقة العربية منذ نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وتجادل بأن تلك الموجة أفرزت العديد من التحولات في المنطقة العربية، والتي أفرزت تهديدات تؤثر على الأمن القومي العربي.

وتهتم ببعدين لتأثير هذه التحولات على الأمن القومي العربي: البُعد الأول هو البعد الداخلي، ويتعلق بكيفية تأثير تلك التحولات على بنية الدولة العربية

وتطورها. وينصرف البُعد الثاني إلىٰ البعد الخارجي الذي يتعلق بتفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية المحيطة به،والتحولات التي تمر بها تلك التفاعلات.

وتنقسم هذه الدراسة إلىٰ أربعة فصول، يناقش **الفصل الأول** مفهوم الأمن القومي العربي من حيث مجالاته وأبعاده، ويحلل كذلك أبعاد التغير التي طرأت علىٰ هذا المفهوم بعد أكثر من سبعين سنة علىٰ نشأة النظام الإقليمي العربي، وفي ضوء التحولات الراهنة التي يمر بها النظام العربي. ويحلل أربعة أبعاد هي تزايد أولوية استعادة الأمن في الدول التي تمر بمراحل انتقالية وليس تحقيق الأمن، وتداخل التهديدات الداخلية مع الخارجية، واختلال دوائر الأمن القومي العربي بسبب تجدد الجدل في المرحلة الحالية حول العروبة والشرق أوسطية.

ويحلل **الفصل الثاني** التحولات التي تمر بها الدولة العربية، وتم تحديد ثلاثة تحولات رئيسة، وهي تعثُّر التحول الديمقراطي في الدولة العربية وتعقُّد الصراعات المسلحة داخل الدول العربية والنمو الاقتصادي غير المتوازن الذي يقود لتنمية غير متوازنة واتساع حجم الفئات المهمَّشة خاصة بين الشباب.

كما يحلل هذا الفصل التهديدات التي بات يتعرض لها الأمن القومي العربي نتيجة لتلك التحولات التي تمر بها الدولة العربية، ويتم تحليل أربعة تهديدات رئيسة، هي: تزايد ضعف الدولة المركزية، وتزايد انتشار الإرهاب والتطرف، وتزايد أهمية أمن النظم السياسية علىٰ حساب الأبعاد الأخرىٰ للأمن وما ارتبط بذلك من اتساع نطاق عملية الأمنَنة والتي تسهم بدورها في استمرار تعثُّر محاولات التحول الديمقراطي في الدول العربية، وتفاقم مشاكل الأقليات.

ويحلل **الفصل الثالث** التحولات التي طرأت علىٰ تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية، وتحديدًا القوىٰ الإقليمية غير العربية مثل إيران

وتركيا وإسرائيل، والقوىٰ الدولية المهتمة بالمنطقة العربية ممثلة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية وروسيا والصين. ويهتم بثلاثة أبعاد لتلك التفاعلات؛ هي: تزايد تدخل القوىٰ الإقليمية غير العربية في الشؤون العربية واكتسابه بُعدًا عسكريًّا، وتجدد اهتمام القوىٰ الدولية بالوجود العسكري في المنطقة، واستمرار اهتمام الولايات المتحدة بالترويج للديمقراطية في الدول العربية.

ويتطرق هذا الفصل للتهديدات التي تولدت عن تلك التفاعلات، ويحلل بصورة رئيسة خمسة تهديدات رئيسة، هي: التحول في مركز الثقل السياسي في المنطقة العربية، خاصة في ما يتعلق بتزايد تأثير الدول الصغيرة، والصعوبات التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية الصراعات داخل الدول العربية، خاصة الصراع في ليبيا وسوريا، وفشل محاولات تشكيل قوة عسكرية مشتركة لمكافحة الإرهاب، ومأسَسة الاختراق العسكري الخارجي للأمن القومي العربي نتيجة توجه بعض الدول العربية نحو الانضمام للتحالفات الغربية.

وتقدم الدراسة في **الفصل الرابع** إستراتيجية مقترحة لتحقيق الأمن القومي العربي، يتم فيها مراعاة التهديدات التي تفرزها التحولات التي تمر بها الدولة العربية، وكذلك تلك الناتجة عن تحول أنماط تفاعل النظام الإقليمي العربي مع القوىٰ الإقليمية والدولية. ويمتد النطاق الزمني للسياسات المقترحة في هذه الإستراتيجية إلىٰ ٥ سنوات مقبلة، مع مراعاة أن تكون السياسات المقترَحة قابلة للتطبيق في المدىٰ القريب ولا تتطلب إحداث تغييرات ثورية أو ذات طبيعة مؤسَسية في المنطقة العربية.

*

الفصل الأول

الأمن القومي العربي في عصر العولمة

(تغير المفهوم والأبعاد)

إن المقصود بالأمن في معناه المبسَّط هو «الحفاظ على البقاء Survival في مواجهة التهديدات Threats»، وهذا المفهوم يمكن تطبيقه على كيانات مختلفة بدءًا من الدولة ووصولًا إلى المجتمع الدولي، حيث يمكن التمييز بين أربعة مستويات للأمن:

المستوى الأول هو مستوى الأمن الوطني National Security الذي يرتبط بدولة محددة. وفي داخل هذا المستوى توجد مستويات أخرى فرعية للأمن ذات طبيعة داخلية، وهي أمن النظام، وأمن الدولة، وأمن المجتمع.

والمقصود بأمن النظام السياسي هو مواجهة كل التحديات والتهديدات التي قد تعرِّض بقاء النظام للخطر أو تهز شرعيته وقدرته على الاستمرار.

والمقصود بأمن الدولة هو الحفاظ على مقومات الدولة وأركانها، ممثلة في الشعب والإقليم والسيادة وتجلياتها.

والمقصود بأمن المجتمع أو الأمن المجتمعي Societal Security، هو قدرة المجتمع على الاستمرار بخصائصه الرئيسة في ظل ظروف متغيرة وفي ظل وجود تهديدات محددة.

والمستوى الثاني هو الأمن الإنساني Individual Security، ويعنى بالأفراد بصورة رئيسة، ويهتم بقضايا الفقر والبِطالة والجوع والتنمية بوصفها من القضايا التي تهدد أمن البشر، وبالتالي فإن الفرد والتهديدات الداخلية التي تؤثر

علىٰ أمنه مثل تردِّي الأوضاع الصحية والتلوث البيئي والصراعات المسلَّحة الداخلية هي محور اهتمام هذا المستوىٰ. وقد تم تضمين هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة للعام ١٩٩٤، والذي تحدث عن ضرورة الانتقال في التفكير من التركيز علىٰ الأمن النووي إلىٰ التركيز علىٰ الأمن الإنساني.

المستوىٰ الثالث هو الأمن الإقليمي Regional Security، ويعنىٰ بقدرة النظام الإقليمي علىٰ مواجهة التهديدات والتحديات، مثل منع الانتشار النووي في النظام الإقليمي، ومنع الحروب بين الدول الأعضاء في النظام.

ويتعلق المستوىٰ الرابع بالأمن العالمي Global Security، والمقصود به هو قدرة النظام العالمي علىٰ تطوير آليات تعنىٰ بمواجهة التهديدات والتحديات التي تؤثر علىٰ أمن المجتمع العالمي.

ويهتم هذا الفصل بالأمن القومي العربي بوصفه أحد التطبيقات الجغرافية لمفهوم الأمن، حيث يرتبط بصورة رئيسة بالنظام الإقليمي العربي بوصفه الكيان الذي يتم تأمينه، أي إنه Referent Object.

وتاريخيًّا، عادة ما كان يقترن مفهوم الأمن القومي العربي منذ نشأة النظام الإقليمي العربي بصورة رسمية عام ١٩٤٥ - كما يؤرخ لذلك علي الدين هلال وجميل مطر - بالتهديدات العسكرية الأجنبية أو الخارجية، وتذهب هذه الدراسة إلىٰ أنه بالنظر للطبيعة الديناميكية للأمن القومي العربي، فإن التهديدات التي يتعرض لها هي بطبيعتها متحولة وغير ثابتة وارتبطت في جزء كبير منها بالتحولات التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي.

ويناقش هذا الفصل تعريف الأمن القومي العربي، والمجالات الخاصة به وأبعاده، وكذلك يحلل أبعاد التغير التي طرأت علىٰ الأمن القومي العربي بعد مرور ما يزيد علىٰ سبعة عقود علىٰ نشأة النظام الإقليمي العربي.

أولاً- الأمن القومي العربي .. التعريف والمجالات:

١- تعريف الأمن القومي العربي:

يثير مفهوم «الأمن القومي العربي» عدة إشكاليات تناولتها العديد من الأدبيات بالدراسة والتحليل. فمن الناحية الاصطلاحية يرتبط مفهوم الأمن القومي National Security بدولة واحدة، وبالتالي فإن الحديث عن الأمن القومي National Security للأمة العربية أو للنظام العربي، يفترض توحد التصورات السائدة في الدول العربية المكونة للنظام تجاه ما يعد مهددًا لبقائها، وهو أمر لم يتوفر للدول العربية منذ تحررها من الاستعمار في منتصف العشرين.

وعلى سبيل المثال، ظل مفهوم الأمن القومي العربي بوصفه مفهومًا يستخدم في الخطابات السياسية للزعماء العرب وفي قرارات القمم العربية، يتعامل مع إسرائيل بوصفها مصدر التهديد الرئيس له، ولكن بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، حدث تحول تدريجي في التصورات السائدة حول إسرائيل التي لم تعد مصدر التهديد الوحيد، حيث رأى فريق من الباحثين أن مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي العربي الذي ارتبط باحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية خلال حروب أعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وأنه بإبرام هذه المعاهدة بدأ تغير في التصورات السائدة في المنطقة العربية تجاه إسرائيل.

ومع قيام الثورة الإيرانية في ١٩٧٩ اتضح أن دول الخليج العربي تتعامل مع إيران بوصفها مصدر التهديد الرئيس لأمنها مجتمعة.

ومن ناحية ثانية، ارتبط طرح مفهوم الأمن القومي العربي ببداية حصول الدول العربية على استقلالها، ثم تشكل النظام الإقليمي العربي عام ١٩٤٥ مع قيام

الجامعة العربية. وقد ذهب جميل مطر وعلي الدين هلال في تعريفهما للنظام الإقليمي، إلىٰ أنه «يتألف من ثلاث دول علىٰ الأقل، ترتبط بمنطقة جغرافية معينة، وأن تكون كثافة التفاعلات بين وحدات النظام واتسامها بالطابع الإقليمي أكثر من كونها نتاجًا لسياسات القوىٰ العظمىٰ أو ردَّ فعل لها، حيث تتوافر فيها سمة المبادرة. وكذلك عدم عضوية القوىٰ العظمىٰ فيه، بما يحفظ انقطاعه عن النظام الدولي وتمايُز ميزان القوىٰ فيه عن نظيره الدولي، حيث إن عضويتها ستربط النظام مباشرة بالنظام الدولي. وأيضًا وجود وعي بالتقارب والتضامن بين الوحدات المتقاربة كأعضاء في نظامٍ، بما يفرضه ذلك عليهم من تنسيق في سياساتهم عند التعامل مع العالم الخارجي علىٰ الأقل أو التعامل كوحدة واحدة، وسيترتب علىٰ ذلك تبلور هوية إقليمية أو بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك».

وهذا التعريف ينطبق علىٰ المنطقة العربية، مما يجعلها نظامًا إقليميًّا قائمًا بذاته. ونظرًا للارتباط بين مفهوم «الأمن القومي العربي» و«النظام الإقليمي العربي»، فإن فريقًا من الباحثين يستخدم مفهوم «أمن النظام الإقليمي العربي»، مرادفًا لمفهوم «الأمن القومي العربي».

كما أسهم هذا الارتباط بين الأمن القومي العربي والنظام الإقليمي العربي في وجود حد أدنىٰ من الاتفاق في الأدبيات علىٰ تعريف الأمن القومي العربي، حيث أصبح يعني، كما عرفه د. عبد المنعم المشاط، أنه «حاصل جمع الأمن الوطني للدول أعضاء جامعة الدول العربية، وأن أي انتقاص لأمن أية دولة يقود إلىٰ الحد من قوة الأمن القومي العربي».

وفي هذا الإطار تتبنى هذه الدراسة تعريف «الأمن القومي العربي» على أنه الأمن الجمعي للدول العربية الـ ٢٢ الأعضاء في الجامعة العربية في مواجهة أية تهديدات تتعرض لها بصورة فردية أو جماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز هذه الدراسة على الأمن القومي العربي لا يقلل من أهمية تداخل الأمن القومي العربي مع مستويات الأمن السابق ذكرها، فمن ناحية يعبر عن النظام الإقليمي العربي، ومن ناحية ثانية يرتبط بتحقق الأمن داخل الدول العربية، ومن ناحية ثالثة يسهم في تحقيق الأمن العالمي، كما أن انعدام الأمن في المنطقة العربية يهدد الأمن والسلام العالميين. ومن ذلك مثلًا قيام تنظيم داعش بإعلان دولته في العراق وسوريا في ١٠ يونيو ٢٠١٤، حيث تضمنت قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة تأكيدات متكررة على تهديد هذا التنظيم للأمن والسلم الدوليين، وتطلب من دول العالم توحيد جهودها للتصدي لهذا التنظيم.

٢- المجالات والأبعاد .. مزيد من التداخل:

هناك اتجاه في الأدبيات الخاصة بالدراسات الأمنية بصفة عامة، يميز بين النظريات الأمنية بالنظر إلى مصدر التهديد، فيتم التمييز بين الأمن التقليدي، الذي يكون فيه التهديد ذا طبيعة عسكرية ومصدره دولة أخرى ويمكن مواجهته عسكريًّا، والأمن غير التقليدي الذي يشمل التهديدات التي ليس مصدرها دولًا، وليست ذات طبيعة عسكرية، ولا يمكن مواجهتها عسكريًّا، وذلك من قبيل الأمراض الوبائية والهجرة غير الشرعية ومشكلات اللاجئين بفعل الحروب أو عدم الاستقرار أو الضغوط البيئية، والاتجار في البشر وتهريب المخدرات، وأمن المياه وأمن الطاقة.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين أربعة مجالات للأمن القومي العربي استقرت عليها الأدبيات، هي: المجال الأمني العسكري، والمجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلىٰ أنه مع تنامي تأثير العولمة، أصبح هناك تداخل بين المجالات غير العسكرية للأمن والمجالات العسكرية، لا سيما وأن أي تهديد للأمن لا تقتصر تداعياته علىٰ المجال العسكري، وإنما تمتد أيضًا للمجالات غير العسكرية. وبالتالي فإن أي فصل بين هذه المجالات هو ذو طبيعة نظرية.

ويعد المجال السياسي العنصر الأساس الذي يُحدد كيفية تنظيم قوىٰ الدولة ومواردها، وإدارة هذه القوىٰ والموارد. وهو ذو شقين: السياسة الداخلية لإدارة المجتمع والتغلب علىٰ مشاكله، والسياسة الخارجية (الدبلوماسية) لإدارة مصادر القوة للدولة، للتأثير علىٰ المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرىٰ لتحقيق مصالح الدولة.

ويهتم المجال الاقتصادي بالقوة الاقتصادية للدولة، وهو يمنح الدولة ثقلًا سياسيًّا علىٰ المستويين الإقليمي والعالمي، كما يؤدي التكامل الاقتصادي مع دول أخرىٰ في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلىٰ تعظيم عائد هذه القوة، وهو ما يحقق في الوقت نفسه الأمن الجماعي لتلك المجموعة.

ويعد المجال العسكري أكثر مجالات الأمن القومي فاعلية، ووفق تعبيرات اللواء بهاء الحريشي أستاذ كرسي الأمن القومي في كلية الدفاع الوطني؛ فإن الأمن القومي هو «المجال الذي لا يُسمح بضعفه أبدًا؛ لأن ذلك الضعف يؤدي إلىٰ انهيار أمن الدولة القومي وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلىٰ حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي أو إلغائها تمامًا وضمها لدولة أخرىٰ».

أما المجال الاجتماعي فهو يهتم بكل الأبعاد غير الاقتصادية وغير العسكرية وغير الأمنية وغير السياسية التي تؤثر على المجتمع مثل الثقافة والصحة والتعليم.

أما في ما يتعلق بأبعاد الأمن القومي العربي، فإن الأدبيات تميز - بصفة عامة - بين بعدين للأمن القومي بوصفه مفهومًا، وتشمل الدراسات الأمنية عادة البعدين الداخلي والخارجي لأهميتهما في تحديد المؤثرات على مجالات الأمن القومي. كما أن مخطّطي السياسات والإستراتيجيات يضعون في حُسْبانهم البعدين عند صياغة الأهداف والغايات القومية وما ينبع منها من سياسات وإستراتيجيات وطنية ومتخصصة.

يشمل البعد الأول البعد الداخلي ويتعلق بالخصائص الداخلية للكيان الذي يتم الاهتمام بحماية أمنه، وفي حالة الأمن القومي العربي فإنه ينصرف إلى مستوى كل دولة عربية على حدة، ويهتم بحدودها السياسية التي إذا انطبقت مع الحدود الجغرافية الطبيعية، يكون ذلك أكثر مثالية من حيث الأمن؛ لأن الدولة في هذه الحالة تتوفر لها عوائق طبيعية مانعة (نسبيًّا)، تحقق الأمن للسكان من الأخطار الخارجية (الهجرات والغزوات).

ويلحق بهذا البعد ما ينتقل منه إلى الخارج (بصفة مؤقتة)، ليمتد المجال الداخلي إلى خارج الحدود السياسية، ومثال على ذلك، قيام التنظيمات الإرهابية المحلية بعمليات خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها.

وينصرف البعد الخارجي إلى البيئة المحيطة بالدولة العربية، أي إن هذا البعد يتسع ليتخطى حدود الدولة السياسية ويشمل المناطق التي بها مصالح للدول العربية ككل وتفاعلاتها مع البيئة الخارجية المحيطة بها وما ينتج عن تلك التفاعلات من تهديدات وتحديات.

وعادة ما يقسم البعد الخارجي بهدف تسهيل التعامل مع مكوناته الكثيرة إلى بعد جغرافي قريب (بعد خارجي إقليمي) قد يكون متعددًا، فمثلًا يمكن للمنطقة العربي أن يكون لها بعد خارجي إقليمي أفريقي وآخر إسلامي، وكلها أبعاد جغرافية قريبة ماديًّا (نسبة للمسافة) أو قريبة معنويًّا (نسبة للأهمية مثل المجال الإسلامي). والقسم الآخر هو البعد الجغرافي الأبعد أو الأكثر شمولًا بحيث يضم معه الأبعاد الإقليمية الخارجية وهو البعد الخارجي الدولي.

ثانيًا- أبعاد التغير في مفهوم الأمن القومي العربي:

بعد مرور سبعة عقود على نشأة النظام الإقليمي العربي، هناك تحول وتغير في طبيعة أمن النظام الإقليمي العربي أو الأمن القومي العربي، وذلك نتيجة الطبيعة الديناميكية للأمن، التي سبق توضيحها. ويمكن رصد عدة أبعاد لهذا التحول على النحو التالي:

١- تحقيق الأمن أم استعادة الأمن؟

نتج عن موجة الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية ديسمبر ٢٠١٠، وما ارتبط بها من انعدام الأمن بدرجات متفاوتة اختلفت من دولة لأخرى، اكتساب قضية استعادة الأمن في المراحل الانتقالية - وليس تحقيق الأمن - الأولويةَ، حيث مرت معظم الدول في أثناء الفترة التالية على سقوط النظم القديمة، بمراحل من الفوضى والاضطراب - اختلفت من حالة لأخرى، وأصبحت استعادة الأمن بعد حالة من الفوضى تمثل الأولوية. وتقدِّم كل من مصر وليبيا واليمن أمثلة متعددة لذلك، ففي مصر، وبعد ثورتي ٢٠١١ و٢٠١٣ أصبح التحدي الرئيس الذي يواجه النظام الجديد في مصر، هو كيفية إنهاء حالة من الانفلات وربما الانهيار الأمني الذي تلا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم كيفية التعامل مع التحديات الأمنية التي نتجت عن فض اعتصامي رابعة والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣.

فمن ناحية، لم تعد مشاكل الأمن في مصر تقتصر على الحدود المصرية، أي لا تقتصر على محافظات سيناء الشمالية، ومرسى مطروح، وإنما أصبحت المدن والمراكز في قلب المدينة تعاني من مشاكل أمنية متعددة، تجمع بين بعدها التقليدية وأبعاد أخرى غير تقليدية. حيث شهدت كل من محافظات القاهرة والجيزة و٦ أكتوبر والدقهلية، والمنيا وأسيوط عدة مشاكل أمنية تنوعت بين محاولات اغتيال، مثل محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم في أكتوبر ٢٠١٣، وتفجير مقارِّ مديريات الأمن، مثل تفجير مقر مديرية أمن القاهرة في يناير ٢٠١٤، ومديرية أمن الدقهلية في ديسمبر ٢٠١٣، وبين تفجير مبانٍ مدنية، مثل التفجير الذي وقع قرب جامعة عين شمس في مايو ٢٠١٤، ومحاولات تفجير مبنى كلية الحقوق بجامعة عين شمس خلال يناير ٢٠١٤، وزرع قنابل يدوية الصنع داخل جامعة القاهرة، وذلك إلى جانب محاولات الجماعات الموالية للإخوان المسلمين فرض النظام والسيطرة على مناطق محددة مثل كرداسة في الجيزة، ودلجا في المنيا، خلال الفترة التالية على فض اعتصامي رابعة النهضة.

وبالتالي أصبحت المشكلة التي تواجه مؤسسات الأمن المصرية، لا ترتبط بكيفية تأمين الحدود، أو تحقيق الأمن، وإنما بكيفية استعادة الأمن بعد مرحلة من الفوضى، وتولد أنماط جديدة من التهديدات التي لم تعتد أجهزة الأمن على مواجهتها، وفي مناطق غير حدودية لم تعتد على العمل فيها، لا سيما بعد توافر المقومات كافة المغذية لحالة عدم الأمن بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، سواء انتشار الأسلحة الصغيرة، وفي مناطق معينة المتوسطة، وبعد تحول البلطجة من ظاهرة عشوائية إلى ظاهرة ذات أُطر منظمة، وتطور أشكال من الإرهاب بدون قيادة، وسواء في صورة الشخص الملهم أو الذئب الوحيد، أو الخلايا الصغيرة.

وتواجه دول عربية أخرى مثل ليبيا وسوريا واليمن تحديًا ذا طبيعة مختلفة

في ما يتعلق باستعادة الأمن فيها، فمنذ عام ٢٠١١ تشهد هذه الدول حربًا مسلحة أطرافها داخلية وخارجية على نحو ترتَّب معه تدويل هذه الصراعات والحروب، وخلفت وراءها عددًا كبيرًا من الضحايا المدنيين، وأصبحت استعادة الأمن في هذه الدول تتطلب إقامة حكومة تتوافق عليها كل الأطراف المتحاربة، وإنشاء مؤسسات أمنية ذات كفاءة وقدرة على بسط سلطتها على كل إقليم الدولة، وإنهاء وجود الميليشيات المسلحة من خلال دمجها في تلك المؤسسات أو نزع سلاحها وإعادة دمجها في المجتمع، وإنهاء أي تدخل إقليمي ودولي ذي طبيعة عسكرية في هذه الدول، وبالتالي غدت استعادة الأمن في هذه الدول عملية أكثر تعقيدًا من حالتي مصر وتونس.

وفي كل الأحوال تواجه هذه الدول تحديين رئيسين في استعادة الأمن. يتمثل التحدي الأول في الدمج، وكيفية التعامل مع مشكلة التهميش، التي تعاني منها الجماعات الموجودة في المناطق غير الآمنة، سواء المناطق الحدودية، مثل البدو، أو العشوائيات أو المناطق الأقل تنمية في قلب المدن الحضرية، والتي ترتبط بصور نمطية معينة. ففي حالة البدو مثلًا في مصر، هناك تصور بأنهم منتفعون من انتشار الجماعات المسلحة في سيناء، ومستفيدون من تحركات البشر والبضائع في هذه المنطقة، سواء الشرعية أو غير الشرعية، فعلى سبيل المثال، يشير تقرير المجموعة الدولية للأزمات عن الوضع في المناطق الحدودية المصرية إلى أن إحدى المشكلات التي تواجهها مؤسسات الأمن في مصر، في ما يتعلق بالأنفاق، مرتبطة بكيفية التعامل مع العائلات البدوية الموجودة على الجانب المصري من الأنفاق.

وينصرف التحدي الثاني إلى كيفية استعادة الأمن على الحدود، حيث إنه عادة ما يتطلب تبنيَ مداخل غير تقليدية، تضع في الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخاصة بمناطق الحدود، مثل التركيب القبَلي

في حالة الحدود الشمالية الشرقية لمصر، واقتصاديات القبائل في حالة الحدود الجنوبية الغربية لتونس مع ليبيا، وطبيعة علاقتهم بجماعات تهريب الأسلحة على الحدود، فهذه المتغيرات تجعل من الصعب تحديد شبكة الكيانات المسؤولة عن عدم أمن الحدود، وتحديد مناطق تمركزها، وعادة في هذه الحالات ما يكون التعامل الأمني التقليدي هو الخيار الأخير.

٢- تزايد أهمية البُعد الإنساني للأمن:

ينتج عن استمرار الصراعات المسلحة في عدد من الدول العربية، دون أن تتم تسويتها، ارتفاع التكلفة الإنسانية لهذه الصراعات، فعلى سبيل المثل نتج عن استمرار الصراع المسلح في سوريا منذ ٢٠١١ سقوط نحو ٤٠٠ ألف قتيل وتهجير ونزوح نحو ١٢ مليونَ مواطن. وبلغ إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج ٥,١٦٤,٠٢٠ ملايين لاجئ، منهم مليونان مسجلون من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مصر والعراق والأردن ولبنان، و٣ ملايين من قبل الحكومة التركية، فضلًا عن ٣٠ ألف سوري مسجلين في شمال أفريقيا.

وقد بلغ إجمالي طلبات اللجوء المقدمة من قبل السوريين في أوروبا طوال الفترة من أبريل ٢٠١١ حتى يوليو ٢٠١٧ عدد ٩٧٠٣١٦ ألف طلب، منهم ٦٤٪ في ألمانيا والسويد، والباقي في النمسا وهولندا والدانمارك وغيرها.

وفي حالة ليبيا، تقدر الأمم المتحدة النازحين داخليًّا بـ ٤٣٥ ألفًا. كما تشير منظمة هيومان رايتس ووتش إلى أن الميليشيات والسلطات في مصراتة منعت ٤٠ ألفًا من سكان تاورغاء وطمينة وكراريم من العودة إلى ديارهم بسبب جرائم مزعومة خلال ثورة ٢٠١١ ارتكبها سكان هذه القرى ضد نشطاء ومقاتلين مناهضين للقذافي.

ومن جهة ثانية، أصبحت ليبيـا إحدىٰ طرق المهاجرين من أفريقيا إلىٰ أوروبا؛ إذ يعبر من خلالها المهاجرين والراغبين في اللجوء والمهاجرين لأسباب اقتصادية وبيئية والأطفـال القصر وضحايا التهريب، وتبـلغ التكلفة الخاصـة بهجرة فرد واحد ٥ آلاف دولار. وخلال عام ٢٠١٦ بلغ إجمالي مَن قتل أو فقد في أثناء محاولته الهجرة بصورة غير شرعية إلىٰ أوروبا، علىٰ الأقل ٢٠٣٠ شخصًا، أغلبهم انطلقوا من ليبيا.

وفي حالة اليمن، فإن استمرار العمليات العسكرية لما يزيد علىٰ عامين، جعل نحو ١٨ مليونَ يمني في حاجة إلىٰ مساعدة ويواجهون خطر أزمة غذائية حادة، وهو ما يخلق كارثة إنسانية كما وصفها ستيف أوبراين منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في رسالته لمجلس الأمن الدولي في أكتوبر ٢٠١٦. كما حذرت المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي إيرثارين كوزين في مارس ٢٠١٧ من أن هناك خطر معاناة اليمن من مجاعة.

وقد نزح بسبب العمليات العسكرية التى تشهدها اليمن منذ مارس ٢٠١٥ نحو ٣,٣ مليون يمنى. وحتىٰ مارس ٢٠١٧، عاد فقط مليون واحد إلىٰ منازلهم، كما يحتاج ١٨,٨ مليون يمني ، أي ما يعادل ٦٩ ٪ من اليمنيين، إلىٰ حماية إنسانية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلىٰ أن من غادر اليمن نتيجة استمرار العمليات العسكرية نحو ١٨٠ ألف يمنى. وفي ظل هذه الأوضا ع لا يزال في داخل اليمن نحو مليوني لاجئ أو طالب لجوء من الأجانب، منهم ٤٦٠ ألفًا بحاجة إلىٰ دعم إنساني.

في ظل هذا الوضع يتزايد الجدل حول مفهوم الأمن الإنساني، بوصفه أحد المجالات الرئيسة للأمن القومي للدول وللتجمعات الإقليمية، وذلك بدلًا من

كونه مجالًا تابعًا للمجال الاجتماعي، لا سيما في ظل تزايد تأثير قضايا الهجرة واللجوء غير الشرعي على الأمن القومي للدول وللتجمعات الإقليمية.

وقد أصبحت بعض أجزاء المنطقة العربية في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها مصدرًا للعديد من التهديدات التي تمس الأمن الإنساني لمواطني دولها، وكذلك لمواطني الدول المجاورة للمنطقة العربية، بسبب انتشار الإرهاب، وكذلك بسبب استمرار الصراعات المسلحة دون تسوية لفترات طويلة، فضلًا عن تحولها لمصدر للاجئين للدول الأوروبية وللمهاجرين بصورة غير شرعية، لاسيما من قِبَل الأطفال القصَّر.

وفي هذا الإطار، عقدت الأمم المتحدة قمة خاصة لمناقشة الأوضاع الإنسانية للاجئين في مايو ٢٠١٦ في إسطنبول، وتعد هذه القمة هي الأولى من نوعها كما سبقت الإشارة، وهدفت القمة إلى تطوير الآليات الخاصة بتقديم الدعم والحماية الإنسانية للنازحين واللاجئين من مناطق الصراعات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم كان قد اكتسب أهمية كبيرة من قِبَل المنظمات الإقليمية والدولية منذ مطلع الألفية الجديدة، خاصة مع صدور سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع وجود اتجاه من بعض الدول العربية لربط الأمن الإنساني بأمن الدول فيها، وذلك بعد أن نجح في تضمين تصوراته الخاصة بالأمن في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٤، والذي تحدث فيه عن ضرورة الانتقال في التفكير من التركيز على الأمن النووي إلى التركيز على الأمن الإنساني.

٣- تداخل التهديدات الداخلية والخارجية:

أصبحت التهديدات التي يتعرض لها الأمن القـومي العـربي ذات طبيعة مختلطة، تجمع بين كونها داخلية وخارجية في الوقت نفسه، وهو ما تستعصي معه بالتبعية مواجهة هذه التهديدات والتحديات من خلال جهود فردية للدولة العربية، وإنما أصبحت مواجهتها تتطلب تعاونًا عربيًّا وتحركًا جماعيًّا.

وقد أطلق بعض الباحثين على هذه السمة اسم Intermestic، في إشارة إلى هذا التداخل، وهناك أمثلة متعددة على هذا التداخل. ففي مصر شكلت الحدود الشرقية مصـدرًا لتهريب السلاح وتسلل الإرهابيين إلى الداخل، وذلك من خلال مئات الأنفاق. وعقب يونيو ٢٠١٣، بدأ الجيش المصري حملة لهدم هذه الأنفاق، تزامنت مع حملة عسكرية واسعة استهدفت التنظيمات الإرهابية في شمال سيناء. كما تعد الحدود الغربية مع ليبيا مصدرًا لتهديد الأمن المصري، حيث تحولت هذه المنطقة إلى مصدر لتهريب الأسلحة والمتفجرات، والتي وجد بعضها طريقه للعناصر الإرهابية.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار إثيوبيا في تنفيذ مشروع سد النهضة يهدد الأمن المائي المصري، كما أن استمرار الضغوط الأمريكية المتكررة على مصر باستخدام ورقة المساعدات الاقتصادية والعسكرية، وكذلك ضغوط صندوق النقد الدولي وبعض المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، كل ذلك يؤثر على حالة الأمن في الدولة.

وأما تونس، فقد شهدت في مرحلة ما بعـد الرئيس «بن علي» حالة من المشـاكل الأمنية. ومع تغـير الأوضاع السياسية والأمنية في المناطق الحدودية تزايدت بشـكل ملحوظ أنشـطة تهريب الأسلحة والمخدرات وبعض السـلع

الأخرىٰ إلىٰ تونس عبر الحدود المشتركة. وبذلك نشأ اقتصاد غير رسمي في المناطق الحدودية يقوم علىٰ أنشطة التهريب. ويشير تقرير المجموعة الدولية للأزمات إلىٰ أن الحدود التونسية أصبحت مجالًا لتهريب «أنواع خطيرة من المخدرات وكميات صغيرة من الأسلحة والمتفجرات».

وزاد من خطورة هذه الظاهرة ارتباط عمليات تهريب الأسلحة بتصاعد العمليات الإرهابية التي انخرطت فيها جماعة أنصار الشريعة السلفية الجهادية داخل تونس، والتي استهدفت سياسيين، وأصحاب منشآت سياحية، وعناصر من الجيش والشرطة، الأمر الذي شكل تحديًا للسلطات التونسية، ودفعها إلىٰ تصعيد المواجهة الأمنية ضد هذه الجماعة منذ منتصف ٢٠١٣، كما أن هناك هواجس متزايدة لدىٰ السلطات من احتمال عودة جهاديين تونسيين من سوريا وغيرها عبر الحدود. كل ذلك وغيره أدىٰ إلىٰ تشديد الرقابة الأمنية علىٰ الحدود الشرقية.

أما ليبيا فبعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي وانكشاف ضعف مؤسسات الدولة الأمنية، أصبحت المناطق الحدودية مهددة من قِبَل كتائب مسلحة وقبائل مثل التبُّو والطَّوارق، ونظرًا لكون المناطق الحدودية من المناطق المهمَّشة، انخرطت في أنشطة تهريب الأسلحة والمخدرات والبضائع والأشخاص، وتشكلت جماعات مصالح عابرة للحدود تقتات علىٰ هذه الأنشطة، وأصبح تحقيق سيطرة حقيقية من قِبَل مؤسسات الدولة الجديدة علىٰ هذه المناطق، يتطلب رفع مستوىٰ التنمية فيها علىٰ نحو يعالج المظالم الموروثة منذ نظام العقيد معمر القذافي، ويجعلها تبسط سيطرتها الأمنية، وينهي وجود الميليشيات المسلحة فيها.

أما بالنسبة إلى اليمن فإن مظاهر التهديدات الأمنية عديدة منها ما تؤكده بعض التقارير من وجود دعم عسكري ومادي إيراني للحوثيين، الأمر الذي مكَّنهم من خوض عدة مواجهات عسكرية ضد النظام السابق منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، كما دخلوا في صراع مسلح مع السلفيين وقبائل حاشد وبَكيل بعد سقوط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، ونجحوا طوال فترة حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي تولى بعد الرئيس صالح في مد سيطرتهم إلى خارج مناطقهم التقليدية، ونجحوا في إعلان السيطرة على صنعاء في فبراير ٢٠١٥.

٤- اختلال دوائر الأمن القومي العربي: تجدد جدل «العروبة» أم «الشرق أوسطية»:

تتعلق دوائر الأمن القومي بمجالات اهتمام الدول أو عدة دول أو منظمة أو حلف أو اتحاد في مساحة مكانية محددة تشمل كل مجالات الأمن أو بعضًا منه، طبقًا للمصلحة القومية المطلوب تحقيقها أو تأمينها.

ويميز اللواء بهاء الحريشي بين أربع دوائر للأمن القومي، استنادًا للمصالح القومية والعلاقات الدولية للدولة. فهناك الدائرة الكبرى للأمن القومي التي يُمثلها الأمن الدولي، وتليها دائرة الأمن الإقليمي والتي تمثلها الصراعات الإقليمية والعلاقات مع الدول في الإقليم، وعندما تقفل دائرة الاهتمام على دول تجمعها صفات أساسية واحدة أو مصالح مشتركة فهي دائرة اهتمام خاصة بقومية محددة أو تجمُّع محدد.

وأصغر دوائر الأمن القومي هي أشدها خصوصية ويقصد بها الدائرة المحلية

لدولة (أمن محلي - بعد داخلي) أو عدة دول (أمن دون الإقليمي - بعد داخلي لإقليم أو تجمع)، وتكاد تنطبق هذه الدائرة على الحدود السياسية للدولة (أو عدة دول).

وفي ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، فإن رسم خطوط فاصلة بين هذه الدوائر مسألة يصعب تحقُّقها، خاصة في ما يتعلق بالدائرة الإقليمية والدائرة القومية، وهو ما انعكس في تجدد المناقشات في العديد من الدوائر الأكاديمية والسياسية حول مستقبل النظام الإقليمي العربي، وما إذا كان انتهى من الوجود وانصهر في النظام الإقليمي الشرق أوسطي أم لا. بعبارة أخرى: هل لا يزال قادرًا على اتباع سياسات جماعية تجاه التهديدات والتحديات على نحو يحافظ على أمنه الجماعي؟

وهذا النقاش رغم كونه قديمًا إلا أنه تجدد مرة أخرى بعد اندلاع الثورات العربية، خاصة مع عودة الحديث مرة أخرى عن «مؤامرة» أمريكية لتفكيك الدول العربية التي تعد المكون الرئيس للنظام العربي، وطرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأداة التنفيذ هذه المرة، من خلال دعم فكرة الثورة على النظم العربية، وتمكين جماعة الإخوان من الوصول للسلطة في هذه الدول. وانتشر خطاب في العديد من الدوائر العربية، يفيد بأن تسمية «الربيع العربي» هي تسمية مغلوطة، وأنه خريف أو صيف عربي، حتى إن العديد من المراكز البحثية العربية كانت تتجنب استخدام هذا المصطلح وتفضل استخدام عبارة الثورات العربية.

كما انتشر تصور بين الأكاديميين والمحلِّلين العرب بأن هذه الثورات لم تكن ثورات نقية، وأنها جزء من مخطط كبير خاص بعودة العثمانيين بثوب

جديد، خاصة أن تركيا هي من روَّج لفكرة «الإسلام الليبرالي»، وعملت على إقناع واشنطن بدعم وصول الإخوان للسلطة في الدول العربية، والذين سيسيرون على النموذج التركي الذي عبر عنه حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة في ٢٠٠٢، والذي يقوم على الجمع بين الدولة العَلْمانية، والإسلام السياسي ونموذج الاقتصاد الحر، وهو ما فسره عدد من الأكاديميين الأتراك بأنه السبب الرئيس في عدم اعتراض إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على الإخوان بوصفهم بديلًا سياسيًّا لنظم الحكم القديمة في تونس ومصر.

ويستند هذا التفسير في جزء آخر منه، إلى أن من حرك القوى التي أطلقت الثورة هي قوى خارجية، مستندين في ذلك إلى ما سربته وثائق ويكيليكس عن تلقي بعض أعضاء حركة ٦ أبريل في مصر - والتي لعبت دورًا مهمًا في ثورة يناير ٢٠١١ - تدريبًا في صربيا على عملية إسقاط النظام، وغيرها من القوى، وهي دورات تدريبية تكرر الحديث عنها وعن أنها كانت تنظمها أكاديمية التغيير القطرية، بالتعاون مع الولايات المتحدة وتركيا.

وهذا النمط من الفكر لم تقف حدوده عند المستوى الخطابي، بل كانت له تأثيرات سياسية، اتضحت في حالة دول الخليج العربي، التي تبنَّت العديد من السياسات من أجل حماية استقرارها وأمنها الداخلي والخارجي، سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي، والتي استهدفت بدورها وبدرجات متفاوتة جماعات الإخوان فيها، بوصفها القوى الرئيسة التي سيستند إليها هذا المخطَّط.

كما انعكس هذا النمط من التفكير في السياسات الخارجية لبعض دول الخليج العربي، والتي انتهجت الحذر وبدرجات متفاوتة في تعاملها مع الدول التي وصل فيها الإخوان للسلطة.

ونتج عن ذلك تجدد المناقشات الخاصة بالعلاقة بين النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، وكيفية تأثير الحرب علىٰ داعش التي أعلنتها الولايات المتحدة في أغسطس ٢٠١٤، علىٰ مستقبل هذا النظام، مع وجود اتجاهات أكاديمية تفضل استخدام مفهوم «المنطقة العربية»، بدلًا من النظام العربي، واتجاه آخر يفضل التعامل مع الإقليم علىٰ أنه إقليم شرق أوسطي، وفي داخله إقليم عربي. في حين كانت هناك محاولات تناقش ما إذا كانت الثورات العربية ستكون نظامًا عربيًّا جديدًا مختلفًا عن ذلك الذي نشأ في ١٩٤٥، نتيجة وصول قوىٰ الإسلام السياسي في سابقة من نوعها في تاريخ دول الثورات إلىٰ السلطة، بحيث تكون «صراعات العرب وتوافقاتهم دينية الطابع والحل، بعدما كانت سياسية».

ويعد المثال الواضح علىٰ تراجع قدرة الدول العربية علىٰ التحرك بصورة جماعية من أجل الحفاظ علىٰ أمنها الجماعي هو خبرة تشكيل قوات عربية مشتركة من أجل مكافحة الإرهاب في إطار المبادرة المصرية، وذلك في الوقت الذي تم فيه تشكيل التحالف الإسلامي في ديسمبر ٢٠١٥، والذي يضم دولًا عربية وأخرىٰ غير عربية، علىٰ نحو يؤكد اندماج مفهوم الأمن القومي العربي في أُطر أخرىٰ أكثر اتساعًا، سواء كانت إسلامية أم شرق أوسطية.

*

الفصل الثاني

تحولات الداخل

(تزايد أهمية التهديدات غير العسكرية للأمن القومي العربي)

أطلقت موجة الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة ديناميكيات داخل الدولة العربية، أفرزت تهديدات وتحديات أثَّرت على الأمن القومي للدولة العربية وكذلك على حالة الأمن في المنطقة العربية ككل، أي الأمن القومي العربي. صحيح أن مآلات عملية التغيير التي شهدتها الدول العربية لم تكن متشابهة، فهناك دول لم تنزلق نحو الحرب الأهلية مثل مصر وتونس، وهناك دول أخرى لا تزال تعاني من ويلات الصراع المسلح مثل ليبيا وسوريا واليمن، ناهيك عن أن هناك دولًا لم تصلها هذه الموجة من التغيير ولا تزال تتمتع باستقرار نسبي مثل دول الخليج العربي. ولكن كان لموجة الثورات تلك تأثيراتها بصورة مختلفة على الأمن الوطني لهذه الدول.

وينقسم هذا الفصل إلى جزأين، يحلل الجزء الأول أهم التحولات التي أفرزتها عملية التغيير التي مرت بها الدول التي يمكن تسميتها «دول الثورات» وهي مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، والقسم الثاني يحلل تأثير تلك التحولات على الأمن القومي العربي في بعده الداخلي المرتبط بأوضاع الدولة العربية.

أولاً- التحولات في داخل الدولة العربية:

يمكن تحديد أربعة تحولات رئيسة تمر بها الدولة العربية منذ اندلاع موجة الثورات في المنطقة نهاية ٢٠١٠، وهذه التحولات تمسُّ بصورة رئيسة طبيعة الدولة العربية، وهي تعثُّر التحول الديمقراطي في الدولة العربية وتعقُّد

الصراعات المسلحة داخل الدول العربية والنمو الاقتصادي غير المتوازن الذي يقود لتنمية غير متوازنة واتساع نطاق الفئات المهمَّشة.

١- تعثر التحول الديمقراطي في الدول العربية:

ارتبط بالثورات العربيـة ارتفـاع مستوى التوقعـات حول مسـار التحول الديمقراطي في الدول التي نجحت في إسقاط نظمها القديمة وبدأت في إطلاق عملية سياسية جديدة، وهي تحديدًا مصر وتونس، وبدرجة ما ليبيا بعد انعقاد أول انتخابات فيها في ٢٠١٢.

وبعد مرور ست سنوات على الثورات العربية يتضـح أن ما تمر به هذه الدول الثلاث من تطورات سياسية، لا يتسق بالضرورة مع التحول الديمقراطي كما تعرفه الأدبيات، حيث إن ما مرت به هذه الدول من تعقيدات كان له أثره على تحديد المخرَج السياسي للعملية وما إذا كان يتماشى مع جوهر الديمقراطية المرتبط بالتعددية وتداول السلطة أم لا.

ويشير تقرير منظَّمة هيومان رايتش ووتش الخاص بأحداث العام ٢٠١٢ - أي الصادر بعد سنة من اندلاع الثورات العربية - إلى أن «تأسيس دولة احترام الحقوق قد تكون مهمة شاقة للغاية، تتطلب بناء مؤسسات حُكم رشيد فاعلة وإنشاء محاكم مستقلة وتنظيم شرطة احترافية، ومقاومة إغراء تجاهل الأغلبية في شتى دول المنطقة لحقوق الإنسان وسيادة القانون».

وتشير دراسة فيجا هامد، الصادرة عن معهد لاهاي للعدالة الدولية - إلى أن قطاعات المجتمع التي نزلت للميادين في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا منذ نهاية ديسمبر ٢٠١٠ لتطالب بإسقاط أنظمة الرؤساء: زين العابدين بن علي، ومبارك، وصالح، والقذافي، والأسد على التوالي، وتطالب بحماية الحريات، بعد

سقوط تلك النظم انفضَّت وتركت المعركة من أجل حقوق الإنسان والحريات قبل أن يتم إنشاء مناخ جديد يوفر الحد الأدنى من الحماية للحقوق والحريات.

كما تذهب تلك الدراسة إلى أن منظمات المجتمع المدني والتي أصبحت هي مَن يقود المعركة في مواجهة النظم الجديدة، لم تكن ممثلة عن كل القطاعات التي نزلت الميادين من قبل خاصة الشباب.

وتشير الدراسة أيضًا إلى أن أداء الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد سقوط النظم الجديدة، لم يكن أفضل حالًا في حماية الحقوق والحريات السياسية.

ويمكن تحديد عاملين رئيسين أسهما في ذلك في الدول العربية بدرجات متفاوتة: العامل الأول هو غياب القدرة على تحقيق حد أدنى من التوافق حول قواعد اللعبة السياسية الجديدة، وهو ما يسمح للقوى على اختلاف توجهاتها بالمشاركة في العملية السياسية، دون أن يتم إقصاؤها. وذلك في الوقت الذي تزايد فيه الاهتمام بالبعد الإجرائي لعملية الديمقراطية، الذي يتمثل في عقد الانتخابات أو الاستفتاءات الشعبية، ودون الاهتمام بتطبيق مبدأ المشاركة وعدم احتكار السلطة. ففي حالة مصر انعكس غياب هذا التوافق في انقسام القوى السياسية بعد سقوط مبارك حول مسألة إجراء الانتخابات أولًا، وهو ما أيدته قوى الإسلام السياسي التي سعت لإثبات قدرتها على الحشد وأنها أكثر قوة من القوى الأخرى، أو أن يتم إقرار الدستور أولًا، وهو الخيار الذي أيدته القوى غير المنتمية لتيار الإسلام السياسي.

وبعد وصول الإخوان للسلطة في انتخابات يونيو ٢٠١٢، اتجه الرئيس محمد مرسي لتعزيز سلطته كرئيس للدولة وتقليص سلطات المؤسسات الأخرى في مساءلته وهو ما عبر عنه الإعلان الدستوري في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، كما عمل

الإخوان على فرض آرائهم على الجمعية التأسيسية المعنية بإعداد مسوَّدة الدستور والتي تشكلت في ٢٠١٢، وهو ما دفع مؤسسة الأزهر والكنيسة والقوى المدنية للانسحاب من اللجنة اعتراضًا على سياسات الإخوان.

وغياب هذا التوافق تطور إلى الاستقطاب الحاد بين مؤيدي الإخوان من القوى الإسلامية ومعارضيهم، والذين شكلوا جبهة الإنقاذ الوطني، خاصة بعد تراجع مستوى الثقة لدى المعارضة في دعوات الرئيس مرسي المتعددة للحوار، وفي ظل هذا الوضع، حاولت القوات المسلحة لعب دور الضامن لجدِّية الحوار، حيث وجه الفريق أول - حينها - عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، في ديسمبر ٢٠١٢ دعوة للقوى والأحزاب السياسية للحوار، وبعد موافقة الرئيس مرسي عليها، تراجع عن ذلك ولم يعقد الحوار.

وفي ظل غياب أية آليات للحوار، اتجهت الجماعة من ناحية، وقوى المعارضة لها من ناحية أخرى لإدارة الصراع السياسي بينهما من خلال النزول للشارع، وفي هذا الإطار نظمت جبهة الإنقاذ اعتصامًا عند قصر الاتحادية، كما اتجهت الجماعة لمحاولة تسييس القضاء من خلال محاصرة الإخوان والسلفيين مبنى المحكمة الدستورية العليا في ديسمبر ٢٠١٢؛ لمنعها من إصدار إحكامها المتعلقة بمدى شرعية البرلمان الذي كان يسيطر على أغلبيته الإخوان والسلفيون. كما تم نقل هذا الخلاف السياسي لوسائل الإعلام المختلفة.

وانتهت هذه الحالة بخروج الملايين للشوارع والميادين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، مطالبين بعزل الرئيس مرسي وإجراء انتخابات مبكرة.

وتدخلت المؤسسة العسكرية مرة أخرى من أجل الحيلولة دون تصاعد الموقف بين الجانبين، لا سيما في ظل اتجاه قوى الإسلام السياسي لتنظيم اعتصام

لهم في ميداني رابعة والنهضة منذ ٢٨ يونيو ٢٠١٣، أي قبل يومين من ميعاد التظاهر، حيث وجه الوزير السيسي حينها دعوة للقوىٰ السياسية للحوار والتوصل لاتفاق سياسي قبل حلول ٣٠ يونيو، ولم يحدث تقدم، واستمر الحشد في الشارع، وفي ١ يوليو ٢٠١٣ أصدر وزير الدفاع إنذارًا ثانيًا تضمن مهلة ٤٨ ساعة لتتم الاستجابة لمطالب الشعب، أو أن تعلن القوات المسلحة عن خارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية، ورفض الرئيس مرسي الإنذار في ٢ يوليو ٢٠١٣، وتلا ذلك إصدار بيان ٣ يوليو ٢٠١٣ تضمن خارطة طريق للمرحلة الانتقالية التالية.

وقد تم فض اعتصامي رابعة والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣ بعد رفض الإخوان والموالين لهم فضَّه، وتلا هذا الفضَّ انطلاقُ موجة من العنف والإرهاب تعاني منها مصر حتىٰ اليوم، كما سيتضح لاحقًا. وكان ذلك سببًا في حظر جماعة الإخوان وحلِّ حزبها «الحرية والعدالة»، دون المساس بقوىٰ الإسلام السياسي الأخرىٰ التي لا تزال تشارك في العملية السياسية، وذلك أيضًا دون أن يتم حل الأحزاب الأخرىٰ المحسوبة علىٰ «الإخوان»، مثل «حزب مصر القوية».

وتم الاستفتاء علىٰ التعديلات الدستورية في يناير ٢٠١٤، وعقد الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٤، ورغم عدم وجود أية قوانين تتضمن منع أعضاء جماعة الإخوان من المشاركة في الحياة السياسية بوصفهم مواطنين عاديين، هناك انتقادات عدَّة وجهت للنظام الجديد حول انحيازه ضد الجماعة.

وفي تونس كان مستوىٰ الخلاف قليلًا، بسبب توفر آلية الحوار من ناحية، وقبول مَن في السلطة وتحديدًا «حركة النهضة» تقديم تنازلات للمعارضة من ناحية ثانية، فضلًا عن وجود مجتمع مدني قوىٰ قادر علىٰ الدخول في الحياة السياسية لتفكيك الأزمات.

والأمثلة في تونس على قبول القوى السياسية بمنطق الشراكة كثيرة، منها مثلًا حكومة الترويكا التي تشكلت بعد انتخابات أكتوبر ٢٠١١ والتي ضمت حركة النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتُّل من أجل العمل والحريات.

وقد كان اغتيال شكري بلعيد المعارض اليساري في ١٦ فبراير ٢٠١٢ سببًا في أزمة سياسية حادة تلاها تقديم رئيس الحكومة استقالة الحكومة، في ١٩ فبراير ٢٠١٢، وجرت مشاورات لتشكيل حكومة جديدة تلبي مطالب المعارضة والتي كانت متعلقة بزيادة عدد الوزراء المستقلين في الحكومة، وبالفعل تشكلت حكومة جديدة بقيادة علي العريض في ٨ مارس ٢٠١٢ وحوت نصفها من المستقلين وتولَّوا الوزارات السيادية.

وتجددت الأزمة في يوليو ٢٠١٣ مع اغتيال المعارض اليساري عضو المجلس الوطني التأسيسي محمد الإبراهيمي، وتم اتهام حركة النهضة بمسؤوليتها عن اغتياله، وخرجت القوى السياسية للشارع تطالب بحل الحكومة والمجلس الوطني التأسيسي وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وتشكلت حركة تمرد تونسية تحمل هذه المطالب. كما بادرت أربع جمعيات مجتمع مدني هي الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين، بالتوسط للحوار بين الفُرقاء، وطرحت مقترحًا مكونًا من ثلاثة بنود، هي: تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة تتولى إدارة شؤون البلاد خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية، وإقرار مشروع الدستور، وتشكيل هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، ثم يتم بعد ذلك تحديد ميعاد الانتخابات. وتم بالفعل الأخذ بهذه الخارطة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مهدي جمعة، وحصلت على ثقة

المجلس في ٢٨ يناير ٢٠١٤ وتم تسريع عملية وضع مسودة الدستور وصادَق عليها المجلس في ٢٦ يناير ٢٠١٤.

وفي ليبيا لم يتمكن المؤتمر الوطني العام الذي انتخب في يوليو ٢٠١٢ وحكومة علي زيدان التي تشكلت في نوفمبر ٢٠١١، من فرض سيطرتهما علىٰ كامل ليبيا، حيث تنازعتها المجالس القبَلية التي لها نفوذ في مناطقها والميليشيات المسلحة. ورغم حالة الشلل التي أصابت المشهد السياسي سعىٰ المؤتمر العام لمد ولايته في ٧ فبراير ٢٠١٤ يوم انتهائها إلىٰ نهاية العام ٢٠١٤، وهو ما أدىٰ إلىٰ خروج مظاهرات تطالب بإجراء انتخابات عامة، واقتحم المتظاهرون مقر المجلس واعتدوا علىٰ أعضائه. كما قام اعتراضًا علىٰ ذلك المشيرُ خليفة حفتر بالإعلان في التليفزيون عن انتهاء ولاية المؤتمر، وهددت كتيبتا القَعْقاع والصواعق باعتقال أعضاء المؤتمر.

ووسط هذه الأحداث انطلقت في ٢٠ فبراير ٢٠١٤ انتخابات أعضاء الهيئة التأسيسية لوضع الدستور والبالغ عددهم ٦٠ عضوًا، ولم تعقد الانتخابات في كل المناطق بسبب الوضع الأمني، كما قاطعها الأمازيغ بسبب عدم وجود آلية تضمن تضمين حقوقهم الثقافية في الدستور الجديد. وفي هذه الظروف تم تهريب ناقلة نفط تابعة لكوريا الشمالية بعد أن ملئت خزاناتها بالنفط في ميناء سدرة بصورة غير شرعية، وهو ما دفع المؤتمر الوطني لإقالة رئيس الوزراء علي زيدان في ١١ مارس ٢٠١٤. وفي هذا السياق قدم تحالف القوىٰ الوطني اتفاق مبادئ للحوار يتكون من ٢٤ نقطة، وبرنامج للإنقاذ الوطني، ولكن هذه المحاولة للحوار فشلت، ومع تنامي دور القوىٰ الدولية في دعم عملية الحوار في داخل ليبيا، نتج عن ذلك وجود ثلاث حكومات، واحدة في الشرق بقيادة عبد الله

الثني، وتعرف باسم «حكومة طبرق»، والأخرىٰ في طرابلس ويقودها خليفة الغويل، وكانت قد انبثقت عن المؤتمر الوطني العام، والثالثة هي حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت في إطار الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة.

وينصرف العامل الثاني إلىٰ الفشل في استيعاب قوىٰ التغيير، وتحديدًا الشباب، حيث عانت الحركات الشبابية من تراجع كبير في دورها بعد قيام الانتفاضات والثورات الشعبية لأسباب ذاتية وأخرىٰ مرتبطة بطبيعة النظم الجديدة. فمن ناحية، لم تتمكن القوىٰ الشبابية من قيادة العملية السياسية الجديدة عقب سقوط الأنظمة القديمة، وتركت الساحة للحركات السياسية المنظَّمة مثل جماعة الإخوان في مصر، وحزب حركة النهضة في تونس، واللذين تمكنا من الحصول علىٰ أغلبية البرلمان والفوز بالمناصب التنفيذية الرئيسة في البلدين.

ويذهب بعض الآراء إلىٰ أن هذه القيادات «انشغلت بأحلام الرومانسية الثورية، وبالظهور الإعلامي المبالغ فيه، وبكثرة السفر للمشاركة في المؤتمرات الدولية وإلقاء المحاضرات، وأدىٰ ذلك إلىٰ زيادة ثقتهم بأنفسهم لدرجة وصلت إلىٰ الغرور، ومبالغة عدد كبير من الشخصيات السياسية والعامة ووسائل الإعلام في الإشادة بهم».

ولم تستطع هذه الحركات طوال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٤ تحويل طاقات الرفض الاجتماعي التي تتمتع بها، إلىٰ طابع مؤسسي، فلم تتمكن من إعادة تنظيم نفسها في شكل أحزاب لخوض الانتخابات، أو أن تنخرط في إطار أحد الأحزاب القائمة ذات الشعبية، أو أن تطور من برامج عمل يستطيع أن يلمسها المواطن.

كما اتسمت هذه الحركات بالتشرذم والانقسام؛ ففي مصر بلغ عدد الائتلافات الشبابية في نهاية ٢٠١١ أكثر من ٢٠٠ ائتلاف، كما انقسمت حركة

شباب ٦ أبريل في العام نفسه إلىٰ جبهتين: ٦ أبريل أحمد ماهر- و٦ أبريل الجبهة الديمقراطية، ولم تتمكن حركة تمرد التي ظهرت في نهاية أبريل ٢٠١٣ من حسم الاختلافات الداخلية بين أعضائها نتيجة اختلاف الموقف من تأييد أحد مرشحي الرئاسة في ٢٠١٤ (عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي). وفي بعض الحالات أدىٰ حجم الانقسامات إلىٰ حل بعض الحركات الشبابية مثل اتحاد شباب الثورة.

وفي اليمن لم تستطع المجموعات الشبابية التي نشطت في ساحة التغيير في ٢٠١١، والتي بلغ عددها ٧٢ مجموعة، تكوين تحالفات أو شبكات تنسيقية دائمة بينهم، وهو ما أدىٰ إلىٰ تهميشهم وعدم دعوتهم للمشاركة في المحادثات المؤدية إلي المبادرة الخليجية التي تم توقيعها في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١.

كما لم تعرف الحالة التونسية حركة شبابية شهيرة كما في مصر، بل اتسم الحَراك الشبابي فيها بالتنوع من خلال مجموعات شبابية متعددة ومختلفة الاتجاهات والميول. وحتىٰ الحركة الوحيدة التي كان متوقعًا منها أن تكون الحركة الشبابية الجامعة، وهي حركة تمرد السابق ذكرها، لم يكن لها دور مؤثر في الشارع.

وفي حالة ليبيا، انخراط كثير من الشباب في الميليشيات المكوَّنة علىٰ أسس قبَلية وعشائرية، وهو ما أدىٰ إلىٰ تفتيت الحركات الشبابية القائمة وعدم بروز أي دور لها في تشكيل مستقبل ليبيا.

وقد ظهر اهتمام من قِبَل النظم الجديدة بتبني قوانين توفر فرص جديدة للشباب، ومن ذلك علىٰ سبيل المثال اليمن التي تم النص فيها علىٰ أن يمثل الشباب في مؤتمر الحوار الوطني بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ في كل المكونات والفعاليات بشرط أن يكون منهم ٤٠ شابًّا من غير المنتمين للأحزاب السياسية

وممن كانوا فاعلين في الساحات الثورية، وتخصيص مصر في قانون مجلس النواب الذي صــدر في ٥ يونيو ٢٠١٤ عدد ١٦ مقعـدًا للشــباب، في الفئـة العمـرية (٢٥-٣٥) سنة.

٢- تعقُّد الصراعات المسلحة في الدول العربية:

تشهد الدول العربية ارتفاع عدد الصراعات الداخلية Intrastate التي يتم رصدها سنويًّا، مقارنةً بعدد الصراعات بين الدول Interstate، فعلى سبيل المثال تجدر الإشارة إلى أن تزايد دور هذا النوع من الفاعلين في الصراعات رصده التقرير في مناطق أخرى من العالم، حيث بلغ إجمالي الصراعات في العالم خلال العام ٢٠١٥ عدد ٤٠٩ صراعات، وعدد الصراعات داخل الدول ٣٣٥ صراعًا، وكان نصيب الشرق الأوسط، منها ٥٨ صراعًا داخل الدول، وذلك من إجمالي ٧١ صراعًا (داخل الدول وبين الدول) رصدت خلال هذا العام.

ورصد تقرير معهد هيديلبيرج الدولي لتحليل الصراعات خلال عام ٢٠١٦ وجود عدد ٦٩ صراعًا في الشرق الأوسط منها، بما في ذلك المنطقة العربية، كان من بينها ١٤ صراعًا بين الدول والباقي صراعات داخلية.

وهذا التطور غير قاصر على المنطقة العربية أو على إقليم الشرق الأوسط، بل يشهده العالم أجمع، حيث بلغ إجمالي الصراعات في العالم خلال عام ٢٠٠٨ عدد ٢٥٤ صراعًا، وعدد الصراعات داخل الدول ١٦٣ صراعًا، وكان نصيب الشرق الأوسط منها، بما في ذلك المنطقة العربية، ٤٧ صراعًا، وخلال عام ٢٠١٥ بلغ إجمالي الصراعات في العالم ٤٠٩ صراعًا، وعدد الصراعات داخل الدول ٣٣٥ صراعًا، وكان نصيب الشرق الأوسط منها ٥٨ صراعًا من إجمالي ٧١ صراعًا رصدت خلال هذا العـام.

ويمكن رصد عدد من السمات الخاصة بهذه الصراعات، على النحو التالي:

١- **السمة الأولى**: الطرف الرئيس في هذه الصراعات هو الفاعلون العنيفون من غير الدول بأنواعهم المختلفة، حيث تضمنت قائمة الفاعلين العنيفين المشاركين في الصراعات التي تشهدها الدول العربية، كما رصدها المعهد في تقريره: جماعة ١٤ فبراير في البحرين، وتنظيمات أجناد مصر وأنصار بيت المقدس وجماعة الإخوان في مصر، وجيش المختار وعصائب أهل الحق وجيش المهدي في العراق، وحركة حماس ومنظمة فتح وحركة الجهاد الإسلامي والجماعات السلفية الجهادية في فلسطين، وفتح الإسلام وجند الشام وحزب الله في لبنان، وقبائل التبُّو وأولاد سليمان والقذاذفة والزاوية وحركة الكرامة وحركة فجر ليبيا في ليبيا، وتنظيم القاعدة في المغرب العربي وتنظيم البوليساريو في المغرب، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي ينشط في اليمن وفي السعودية، وجبهة النصرة وجماعة حماية الشعب الكردي والجيش السوري الحر وأحرار الشام وجيش الفتح في سوريا، والجماعات السلفية الجهادية في تونس، والجماعة الحوثية وجماعة أنصار الشريعة في اليمن.

ومع تزايد تأثير هذا النوع من الفاعلين في الصراعات في العالم، طور معهد هيديليبرج في تقريره الخاص بعام ٢٠١٥ نوعًا جديدًا من الصراعات هو الصراعات الجزئية Sub Conflict، وهو الصراع الذي يكون أطرافه فاعلين من غير الدول فقط، ومن ذلك الصراع الدائر بين جبهة النصرة وأحرار الشام في سوريا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود الفاعل العنيف طرفًا في صراع ما، لا يترتب عليه فقط تحوُّله إلى طرف مهم في عملية تسوية الصراع، أو في عملية إعادة البناء في فترات ما بعد الصراع، بل إنه يلعب دور مهم في زيادة شدة الصراع

Intensifying Conflict، حيث إنه قد يلعب دورًا في تأجيج الصراع، ونقله من مستوىٰ إلىٰ آخر، مثل نقل الصراع من مستوىٰ النزاع Disputes إلىٰ مستوىٰ الأزمة العنيفة Violent Crisis أو الحرب.

٢- **السمة الثانية:** تزايد أقلمة تلك الصراعات وتدويلها بسبب تزايد أهمية القوىٰ الإقليمية والدولية التي تدعم أطرافًا محددة، مما يجعل عملية تسوية هذه الصراعات تتطلب توافق تلك القوىٰ، وهي مسألة يصعب تحققها، خاصة في ظل تعارض مصالح تلك القوىٰ.

وقد كان ذلك سببًا في استمرار الصراع في سوريا علىٰ سبيل المثال دون أن تكون هناك صيغة تسوية متوافق عليها بين الولايات المتحدة وتركيا وبعض دول الجوار التي تدعم المعارضة من جانب، وكل من روسيا وإيران وحزب الله الذين يدعمون النظام، وهو ما كان سببًا في تعثُّر لقاءات جنيف وفيينا التي عقدت منذ ٢٠١١.

ونظرًا لارتفاع تكلفة هذا الصراع سياسيًّا وإنسانيًّا واقتصاديًّا، اتجهت هذه القوىٰ للبحث عن تسويات محدودة في إطار التحالفات المرنة التي سيرد توضيحها لاحقًا، ولعل أوضح تطبيق لها هو اتفاقيات المناطق الآمنة، التي تهدف لتخفيض شدة الصراع De-Escalation والتي تم التوصل إليها منذ مايو ٢٠١٧ بين روسيا وتركيا وإيران وبتنسيق مع الولايات المتحدة، ومُدِّدت هذه الاتفاقيات ستة أشهر قابلة للتمديد، وتقوم فكرتها الرئيسة علىٰ تنفيذ هدنة تهدف إلىٰ خفض التصعيد علىٰ نحو يقضي بإنشاء مناطق آمنة تتضمن حواجز ومناطق مراقَبة، يكون الهدف منها تفادي أية حوادث أو مواجهات بين الأطراف المتنازعة. وبموجب هذه الاتفاقيات يتم وقف إطلاق النار في مناطق محددة، هي: اللاذقية

وحلب وحماة وإدلب، بما يسمح بفصل الجماعات المسلحة عن التنظيمات الإرهابية التي حددتها قرارات الأمم المتحدة، وهي تحديدًا: داعش والقاعدة وجبهة النصرة، وأن تضم جهـود تلك الجماعات لجهود القوات الحكومية في مكافحة الإرهاب. ويتم متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات من خلال مركز مراقبة.

٣- نمو اقتصادي غير متوازن .. تزايد الفئات المهمّشة:

تعاني بنية بعض الاقتصادات العربية من خلل بنيوي، حيث تعتمد على قطاعات ريعية، سواء كانت النفط والغاز، أو تضخم قطاع الخدمات والسياحة، وذلك مع انخفاض إسهام قطاع الزراعة والصناعة في بنية الاقتصاد.

ومشكلة الاقتصاد الريعي، كما يشـير لذلك تقرير حال الأمة في تقييمه للأوضاع الاقتصادية للدول العربية «أنه ينشر البِطالة الاختيارية ويروج للكسب السهل ويفسخ البنية الاجتماعية».

ولا توزع الثروة النفطية بصـورة متسـاوية بين الدول العربية، فهناك دول غنية بالنفط، وبالتـالي فإنها تستفيد من ارتفـاع أسـعار النفـط على المسـتوى العالمي، وهناك دول مستوردة للطاقة والتي تتضرر أكثر من غيرها من ارتفاع أسعار الطاقة.

إلى جانب ذلك فإن المراحل الانتقالية التي يمر بها عدد من الدول العربية تأثرًا بموجة الثورات منذ عام ٢٠١١، تؤثر على الأداء الاقتصادي فيها، خاصة في حالة الدول التي تعاني من صراعات وحروب مسلحة مثل سوريا وليبيا واليمن، وتلك التي تواجه خطر الإرهاب مثل مصر والعراق، حيث إن هناك تكلفة اقتصادية للمراحل الانتقالية التي تمر بها.

وعادة ما يستخدم الاقتصاديون لتقييم حالة النمو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP. وقد بلغ معدل نموه في المتوسط بالنسبة للدول العربية ١٨٪، وفي عام ٢٠١٢ نسبة ٩,٤٪، وبسب اختلال توزيع الثروات النفطية في الدول العربية يختل معدل النمو المتحقق، ففي حالة الدول الغنية بالنفط فإنه نتيجة لارتفاع أسعاره ترتفع فيها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٢ في الجزائر نسبة ٤,٤٪ وفي ليبيا ١٨,٦٪ بينما وصل معدل النمو في الدول غير النفطية إلى نسبة ٤٪ في العام نفسه.

ويشير مسح التطورات الاقتصادية الخاص بمنظمة الإيسكوا للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى استمرار هذا الخلل، فمع انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥ بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٩,٠٪. ومن أهم العوامل المؤثرة على النمو التقديرات بالقيمة السالبة لكل من سوريا وليبيا، واليمن والتي أثرت على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأردن وتونس ولبنان ومصر. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، تبقى بلدان مجلس التعاون الخليجي مركز النمو في المنطقة العربية في عام ٢٠١٥، وذلك رغم أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها انخفض إلى نحو ٠,٣٪ بعدما كان ٤,٣٪ في العام السابق.

وبسبب استمرار الصراع في سوريا منذ عام ٢٠١١، شهدت مجموعة بلدان المشرق - حسب التقديرات - انكماشًا في عام ٢٠١٥، بعد نمو بلغت نسبته ٥,٠٪ في عام ٢٠١٤. كما شهدت مجموعة بلدان المغرب - حسب التقديرات - انكماشًا في عام ٢٠١٥، بعد أن كان ٤,٦٪ في عام ٢٠١٤. ولا يزال متوسط النمو لهذه الدول يتأثر بمتوسط النمو في ليبيا.

ويصاحب هذا التفاوت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وجود تفاوت آخر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتصدر دول

الخليج العربي قائمة الدول الأعلىٰ دخلًا في العالم مقارنة بغيرها من الدول العربية، فمثلًا في ٢٠١٦ بلغ متوسط دخل الفرد في قطر ١٢٩,٧٢٧، وفي الإمارات ٦٧,٦٩٦، وفي السعودية ٥٤,٠٧٨، وفي البحرين ٥٠,٣٠٣، وفي عُمان ٤٣,٧٣٧.

إلىٰ جانب ذلك، يصاحب اختلافَ معدل نمو GDP من دولة لأخرىٰ اختلالُ معدلات التنمية في داخل الدولة العربية، حيث تنتشر في الدول العربية المناطق الأقل تنمية علىٰ أحزمة المدن الرئيسة، وفي المناطق الريفية، وعادة ما يتم استخدام مؤشر معدلات البِطالة ومعدل الفقر في هذه المناطق.

ويشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٦ إلىٰ أن معدل التنمية البشرية في الدول العربية ككل يجعلها ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، ونظرًا لاختلال توزيع الموارد الاقتصادية بين الدول العربية، فإن معدلات التنمية البشرية بين الدول العربية مختلة أيضًا، وكما يتضح في الجدول أدناه، تحتل دول الخليج العربي مكانة متقدمة في الترتيب،حيث تعد من بين الدول ذات معدلات التنمية البشرية مرتفعة جدًّا، باستثناء عُمان التي تأتي في فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة.

الجدول رقم (١)

ترتيب الدول العربية استنادًا لمقياس التنمية البشرية للعام ٢٠١٦

الدولة	الترتيب في مقياس التنمية البشرية
جيبوتي	١٧٢
السودان	١٦٥
جزر القمر	١٦٠
موريتانيا	١٥٧
سوريا	١٤٩

الدولة	الترتيب في مقياس التنمية البشرية
المغرب	١٢٣
العراق	١٢١
الأراضي الفلسطينية	١١٤
مصر	١١١
ليبيا	١٠٢
تونس	٩٧
الأردن	٨٦
الجزائر	٨٣
لبنان	٧٦
عُمان	٥٢
الكويت	٥١
البحرين	٤٧
الإمارات	٤٢
السعودية	٣٨
قطر	٣٣

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦: تنمية للجميع، مرجع سبق ذكره، ص٢٠-٢٥.

وحالة عدم التوازن هذه تتضح في داخل كل الدول العربية، فعلى سبيل المثال، تعاني تونس من اختلال معدلات التنمية بين السواحل والمناطق غير الساحلية، حيث تعد المناطق غير الساحلية هي الأقل تنمية مقارنة بالسواحل، وذلك مع وجود استثناءات محدودة في كلتا الحالتين. كما تعاني المناطق الجنوبية الشرقية على الحدود مع ليبيا من انخفاض معدل التنمية وانتشار شبكات الاقتصاد غير الرسمي خاصة منطقة بن قردان، وهو وضع وجد منذ فترة حكم الرئيس «بن علي»، ويشير أنوار بوخراص إلى أن «العائلات في النواحي الحدودية

مع ليبيا، تدبّرت أمرها بمعطيات معيشية متداعية تتكون في غالب الأحيان من عمل مياوم في التجارة غير المنظَّمة والتهريب عبر الحدود».

وفي حالة مصر، تنخفض معدلات التنمية في العديد من المناطق الريفية وفي الصعيد، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٦ إلى أن معدل البِطالة الوطني يبلغ ١٣٪، ويصل لأعلى معدل له في بورسعيد، حيث يصل إلى ٢٥,٩٪، وفي الإسكندرية ١٨,٤٪، وكذلك يوجد هذا الاختلال بين الفئات الجندرية، ففي حالة الإناث ترتفع معدلات البِطالة بينها مقارنة بالذكور، فعلى المستوى الوطني يبلغ معدل البِطالة بين الإناث ٢٤٪ وبين الذكور ٩,٦٪، ويعد حمَلة الشهادات الفنية المتوسطة ٣٩,٧٪ وحمَلة الشهادات الجامعية وفوق الجامعية الأكثر معاناة من حيث ارتفاع معدلات البِطالة مقارنة بغيرهم، حيث يصل المعدل بينهم إلى ٢٧,٩٪.

وفي حالة المغرب، تُعَد المناطق الريفية هي الأقل تنمية مقارنة بالمناطق الحضرية حيث ترتفع فيها معدلات البِطالة.

ولا تعد دول الخليج العربي استثناءً على هذه الظاهرة، وذلك رغم غناها النفطي وارتفاع عائدات النفط فيها منذ عام ٢٠٠٢، وعلى مدى اثنتي عشرة سنة مالية اعتمدت دول الخليج العربي سياسات توسعية في الإنفاق العام، وارتفعت الميزانية العامة للبلدان الستة من ٩١,١ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٦٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٢، كما زادت معها النفقات العامة أكثر من أربعة أضعاف، من نحو ٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٤٠٣ مليارات عام ٢٠١٣، وقد أدى الانخفاض السريع في أسعار النفط مطلعَ عام ٢٠١٥ إلى ما دون الخمسين دولارًا للبرميل، إلى تبذب إيراداتها المالية.

ويتضح غياب التوازن في التنمية عند النظر للفئات الشبابية التي أصبحت أكثر تهميشا من الناحية الاقتصادية، حيث تشير بيانات منظمة العمل العربية عن معدل البِطالة بين الشباب في الشريحة العمرية ١٥- ٢٤ سنة في عام ٢٠١٢، إلى أن أقل دولة من حيث المعدلات هي ليبيا بنسبة ٩,٣٪ في عام ٢٠١٢، وأن أعلى دولة هي الصومال بنسبة ٤٥,٣٪ يليها جيبوتي بنسبة ٤٣,٣٪. وبلغ عدد البلدان العربية التي يتراوح معدل بطالة الشباب فيها من ١٠-٢٠٪ خمس دول، مقارنة بستِّ دول يتراوح المعدل فيها من ٢٠-٣٠٪، و٧ دول يتراوح المعدل فيها من ٣٠-٤٠٪. ولم يذكر التقرير أية بيانات عن دولة جزر القمر.

وتظل معدلات البِطالة تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الدول العربية، فمثلًا خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، ارتفع المعدل العام للبطالة في اليمن وسوريا، وذلك بسبب استمرار تدهور الأوضاع السياسية فيهما ليصل في الحالة الأولى إلى ٤٠٪ مقارنة بـ ١٨,٥٪ عام ٢٠١٢، وإلى ٣٥٪ في الحالة الثانية مقارنة بـ ٨,٤٪ في ٢٠١٢، ولا تتوافر معلومات عن معدل البِطالة في ليبيا.

كما تشير بيانات ٢٠١٤ إلى زيادة نسبة بطالة الشباب لتصل إلى ضعف المعدل العام في كل من مصر والمغرب، ففي مصر بلغت النسبة بين الشباب في الشريحة العمرية ١٨-٢٩ سنة ٢٩٪ في أغسطس ٢٠١٤، وتزيد بين الحاصلين على مؤهلات جامعية لتصل إلى ٣٦,٤٪ للذكور و٥٧,٢٪ للإناث. وفي المغرب ذكرت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير لها حول وضع سوق العمل في الفصل (الرُّبع) الأول من عام ٢٠١٤ أن نسبة البِطالة بين الشباب في الشريحة العمرية ١٥-٢٤ سنة بلغت ٢٠.٢٪ مقارنة بـ ١٩,٥٪ في عام ٢٠١٣ وهو ما يمثل ضعف المعدل العام البالغ ١٠,٢٪.

وبعد مرور سنوات على موجة الثورات العربية، تظل نسبة البِطالة بين الشباب في الدول العربية مرتفعة، حيث صرح نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٣ مارس ٢٠١٥ أن متوسط بطالة الشباب في المنطقة العربية يبلغ ٣١٪. ويلحظ أن هذه النسب مع ارتفاعها تزيد بصورة مطردة في تقارير المنظمات الدولية وتصريحات مسؤوليها، فوفقًا لنائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن متوسط بطالة الشباب بلغ في مصر ٣٨٪، وفي ليبيا ٥٠٪ في ٢٠١٥.

ومن المهم الإشارة إلى أن مظاهر التنمية غير المتوازنة تتضح أيضًا في جودة العمل الذي يتم امتهانه في بعض المناطق، وترتبط الأعمال المتاحة بصورة رئيسة بالقطاعات الأكثر إسهامًا في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي الأكثر توفيرًا لفرص العمل، بصرف النظر عن جودتها.

ويكشف تحليل البُنى الاقتصادية للدول العربية عن كونها تعتمد على القطاعات الريعية بصورة كبيرة، سواء كانت الصناعات الاستخراجية المرتبطة بالنفط والغاز، أو المتعلقة بالسياحة. ويشير تقرير حال الأمة للعام ٢٠١٤ إلى أن الصناعات الاستخراجية بما في ذلك النفط تحتل رقم ١ من حيث إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي في ١٢ دولة عربية، وهي تمثل أكثر من ٥٠٪ في خمس دول، و٧٠٪ في ليبيا، و٦٤,٩٪ في العراق، و٦٢,١٪ في الكويت. ويعد قطاع الزراعة هو الأول في كل من جزر القمر والسودان، حيث إنه يسهم بنسبة ٤١,١٪ و٣٤,٣٪ على التوالي، ويُعَد قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في لبنان هو الأول، حيث إنه يسهم بنسبة ٣١,٢٪، وتسهم الصناعات التحويلية بنسبة ١٦,٧٪ في تونس و١٥,٧٪ في مصر.

وهذا الوضع يترتب عليه مشكلتان ذاتا طبيعة اجتماعية ولهما تأثيرات سياسية، فهو من ناحية يزيد الطبيعة الاستهلاكية للدول العربية، علىٰ نحو يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم وتدني مستوىٰ الأجور، فضلًا عن ارتفاع معدلات البِطالة بين الفئات الشبابية الأكثر رغبة في تحسين أوضاعها الاجتماعية عن طريق العمل.

وفي هذا الإطار ترتفع معدلات الفقر بين الشباب من أبناء الأُسر المحدودة الدخل أو الفقيرة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطىٰ، وعلىٰ سبيل المثال، بلغت نسبة الفقر بين الشباب في مصر في الشريحة العمرية ١٨-٢٩ سنة ٥١,٨٪ في ٢٠١٤.

إلىٰ جانب ذلك تشير الدراسات التي سعت لتحليل العلاقة بين الاضطرابات التي تنطلق من منطقة معينة والأوضاع الاقتصادية، إلىٰ أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك بِطالة ولكن قد يكون هناك تدني في جودة العمل المتاح في تلك المناطق، وهذا الوضع موجود في تونس، فمثلا معظم الشباب الذين انضموا لحركة أنصار الشريعة هم من خرِّيجي الجامعات ومن أبناء الطبقة الوسطىٰ ولكنهم فشِلوا في العثور علىٰ وظائف وفرص تلبِّي توقُّعاتهم. كما تعاني منطقة القصرين الموجودة علىٰ الحدود مع الجزائر ومنطقة سليانة من التهميش وانخفاض معدل التنمية فيها.

وقد أظهر استطلاع رأي أجري في منطقتي سيدي بوزيد والقصرين، أن ٦٢٪ من الشباب المتخرِّجين حديثًا يعتقدون أن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي أسوأ من وضع ذويهم.

وتشير العديد من الدراسات الخاصة بوضع الشباب في تونس إلىٰ أن «الحاصلين علىٰ مؤهلات جامعية هم في الواقع أكثر عرضة إلىٰ أن يبقوا عاطلين عن العمل أو أن يعملوا في وظيفة لا تتوافق مع مؤهلاتهم، وهذا يعني أن النظام

التعليمي لم يعد يسمح للشباب بتسلُّق السلَّم الاجتماعي، ما يتسبَّب في انكماش الطبقة الوسطىٰ وتغذية التوتُّرات الاجتماعية». ووفقًا لنتائج استطلاع الرأي السابق ذكره يقدَّر ٩٠٪ من الشباب الذين يعيشون في ضواحي تونس أن وضعهم لم يتغيَّر، بينما يرىٰ ٤٦٪ منهم أن وضعهم أصبح أسوأ مما كان عليه في ظل نظام «بن علي».

ثانيًا- أبعاد تأثير التحولات الداخلية على الأمن القومي العربي:

١- ضعف الدولة المركزية:

تشهد بعض أجزاء المنطقة العربية ضعفًا في نموذج الدولة المركزية التي ظلت المرتكز الخاص بأي ترتيب ذي طبيعة مؤسسية للأمن القومي العربي، ومثال علىٰ ذلك معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي التي أبرمت في إطار جامعة الدول العربية في ١٩٥٠ والتي اقتصرت عضويتها علىٰ الدول العربية التي حققت الاستقلال عن الاستعمار.

حيث تشهد بعض الدول العربية خلال المرحلة الحالية أشكالًا مختلفة من الضعف، مثل:

أ- الدول الضعيفة.

ب- الدول المقسمة.

ج- الفيدرالية/الكونفيدرالية.

ويصاحب هذا الضعف ضعف الجيوش الوطنية في هذه الدول بوصفها من المؤسسات الرئيسة التي تحافظ علىٰ تماسك الدول وقدرتها علىٰ مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها، والتي يمكن أن تسهم في أية ترتيبات للأمن

الجماعي في مواجهة أي تهديد خارجي، خاصة في ظل تشكل العديد من الفاعلين العنيفين من غير الدول الذين أنهوا احتكار الحكومات المركزية السيطرةَ علىٰ إقليم الدولة وعلىٰ موارده، وأنهىٰ احتكارها استخدام أدوات العنف، فلم تعد الدولة، كما استقر عليه العمل منذ نشأة الدولة القومية بموجب صلح وستفاليا ١٨٤٦، هي المحتكر الوحيد لأدوات العنف، كما لم تعد هي السلطة الشرعية الوحيدة داخليًّا وأمام المجتمع الدولي. فعلىٰ سبيل المثال، شهدت بعض الدول خروج بعض المناطق عن سيطرتها، وهو ما تعبر عنه سيطرة بعض التنظيمات الإرهابية علىٰ أجزاء من أراضي هذه الدول.

كما تزايدت أهمية الفاعلين العنيفين في عمليات إعادة البناء في فترات ما بعد الصراعات المسلحة في الدول الضعيفة، وتحولوا إلىٰ شريك جيد للأمم المتحدة من أجل إعادة بناء المناطق التي تخضع لسيطرتهم، فأصبحوا شريكًا مهمًّا في بناء السلام، مما منحهم قدرًا من الشرعية الدولية ومن الشرعية الداخلية في مواجهة الحكومات الجديدة التي تتشكل في فترة بناء السلام.

٢- تجدد أهمية قضية الأقليات:

تعد المنطقة العربية تاريخيًّا موزاييك من الاثنيات والأقليات المتنوعة قد لا يوجد في أي منطقة أخرىٰ في العالم، فمن حيث الدين هناك الأقلية المسيحية واليهودية، ومن حيث الطوائف أو المذاهب داخل كل دين هناك الشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلىٰ عدد من الطوائف، ولكن أغلبيتهم ينتمون للمذهب الاثني عشري (الجعفري)، ومن بين المذاهب الشيعية الأخرىٰ الزيدية والإسماعيلية.

وبالنظر إلىٰ العرق، يعد الأمازيغ والأكراد أكبر أقليتين عرقيتين في المنطقة العربية. وينتشر الأمازيغ في الجزائر والمغرب وتونس وليبيا، حيث يمثلون نحو ٨٠٪ من سكان الجزائر والمغرب، و٦٠٪ من سكان تونس وليبيا. ويعاني الأمازيغ تاريخيًّا من مشكلات تتعلق بالهوية وحقوق التعليم باستخدام لغتهم، فضلًا عن ضعف المشاركة السياسية في مراكز صنع القرار. وقامت بعض الدول العربية مؤخرًا بتعديلات دستورية في السنوات الأخيرة ضمنت بعض حقوق الأمازيغ.

أما الأكراد فينتشرون في المناطق الجبلية الممتدة بين شمال العراق وشمال شرقي سوريا وجنوب تركيا وشمال غرب إيران، وفي دول أخرىٰ مختلفة. ويبلغ عدد الكرد في العراق وسوريا قرابة ستة ملايين ويقترب عددهم في دول وجودهم مجتمعة من نحو ٣٠ مليونًا. وعانىٰ الكرد من مشكلات من أجل استخدام لغتهم وتدريسها، كما أنهم يشتكون من كونهم القومية الوحيدة في المنطقة التي لم تحصل علىٰ حق إقامة دولة بعد الحرب العالمية الأولىٰ.

لقد نتج عن تعثر عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، وعدم قدرة النظم العربية علىٰ الاستجابة لمطالب القطاعات المختلفة في المجتمع، والتي تتضمن مطالب بالمشاركة السياسية وإعادة توزيع الثروة وعوائد التنمية علىٰ نحو يحقق نوعًا من العدالة - تراجعَ الولاء للدولة بوصفها الإطار الجامع لكل الفئات والتكوينات الاجتماعية، لا سيما في ظل غياب مشروع وطني يعزز الهوية الوطنية الجامعة.

ويكتسب موضوع الأقليات منذ الثورات العربية أهمية؛ لسببين: الأول خاص بتزايد استهداف تنظيم داعش للأقليات، وهذا ما نجده في العراق حيث

مورس الإرهاب ضد الأقلية الأيزيدية، وكذلك داعش في ليبيا حين قام بقتل ٢٣ مصريًّا يدينون بالمسيحية في ٢٠١٥، ثم تبني داعش عدة عمليات نفذت داخل مصر واستهدفت الكنائس خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

وينصرف العامل الثاني إلىٰ تجدد النزعات الاستقلالية لدىٰ الأقلية الكردية في العراق، وهو ما قد يعيد ترتيب العلاقة بين الأقليات ودولها في المنطقة العربية. ويركز هذا الجزء من البحث علىٰ حالة الأكراد في العراق بوصفهم الحالة الأكثر نشاطًا في ما يتعلق بنزعتهم الانفصالية خلال المرحلة الحالية.

- **حالة الأكراد في العراق**: يتمتع أكراد العراق منذ إقرار الدستور العراقي في ٢٠٠٥ بوضعية الحكم الذاتي في إقليم كردستان، ويتضمن الدستور في المادة ٤ نصًّا علىٰ أن اللغة الكردية، جنبًا إلىٰ جنب مع اللغة العربية، هي لغة رسمية للعراق، كما نصت المادة (١١٧) علىٰ أن «يقر هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة، إقليمًا اتحاديًّا». ويشارك الأكراد في البرلمان الاتحادي والحكومة الاتحادية، شأنهم شأن أية قوة سياسية أخرىٰ، ودون أن ينتقص ذلك من سيادة حكومة كردستان علىٰ إقليمها.

ويلعب الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة رئيس إقليم كردستان الحالي مسعود البرزاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، بزعامة رئيس العراق السابق جلال طالباني، الدور الرئيس في إدارة شؤون الإقليم، حيث إنهما يسيطران علىٰ المناصب السياسية والأمنية فيه.

ويعد هذا الإقليم، مقارنة بباقي أقاليم العراق، غنيًّا بالنفط الذي يوفر ٩٤٪ من موازنة الإقليم؛ إذ تبلغ احتياطيات النفط المؤكَّدة فيه ٤٥ مليار برميل، ويتراوح احتياطي الغاز الطبيعي بين ١٠٠ و٢٠٠ تريليون قدم مكعب. وتبلغ الطاقة

الإنتاجية للإقليم، وفق بيانات عام ٢٠١٤ للنفط ٤٠٠ ألف برميل يوميًّا. وكان غنى الإقليم سببًا في جذب الاستثمارات الأجنبية إليه، فعلى سبيل المثال نجح منذ أغسطس ٢٠٠٦ حتى مارس ٢٠١٤، في جذب أكثر من ٣٨ مليار دولار استثمارات أجنبية وجهت لقطاعي البناء والتشييد. كما جذب نحو ٣٩ شركة أجنبية تعمل في مجال النفط.

ومنذ إعلان كردستان إقليمًا يتمتع بالحكم الذاتي، تمر العلاقات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان بتوتر وشد جذب بلغ ذروته في أعقاب قيام تنظيم داعش بإعلان دولته في ١٠ يونيو ٢٠١٤، حيث أصبح الأكراد أكثر صراحة في الحديث عن رغبتهم في الاستقلال التام عن العراق، لا سيما بعد الدور المهم لذي لعبته قوات البشمركة القوات العسكرية الخاصة بالإقليم في إلحاق الهزيمة بتنظيم داعش في معركة الموصل.

وترجع رغبة الاستقلال هذه إلى ثلاثة أسباب تمثل في حقيقة الأمر القضايا الخلافية بين كردستان وحكومة بغداد.

فمن ناحية، كانت قضية النفط سببًا في توتر العلاقة بين الأكراد وحكومة المالكي في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤، حيث اتهم الأكراد بتهريب النفط إلى تركيا عبر «أنبوب سري» على نحو مخالف للقانون. ومع اختيار حيدر العبادي رئيسًا للوزراء، تبنى موقفًا تصالحيًّا من هذه القضية تحديدًا، وغيرها من القضايا الخلافية بصفة عامة، وهو ما أدى إلى استكمال تشكيل حكومته، حيث نص الاتفاق السياسي الذي تم تشكيل الحكومة على أساسه بين المكونات الثلاثة (الشيعة والسنة والأكراد)، على أن يتم حل الملفات العالقة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان خلال ثلاثة أشهر من تشكيل الحكومة، أي بحلول ديسمبر

٢٠١٤. وكانت أولىٰ خطوات تنفيذ هذا الاتفاق في ١٣ نوفمبر ٢٠١٤، حيث تم التوصل لاتفاق خاص بالنفط، بين رئيس حكومة الإقليم مسعود بارزاني ونائبه قوباد طالباني مع وزير النفط العراقي في الحكومة المركزية عادل عبد المهدي، وتم الاتفاق علىٰ أن تقوم الحكومة الاتحادية بإرسال مبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلىٰ حكومة إقليم كردستان، مقابل أن تضع حكومة الإقليم ١٥٠ ألف برميل من النفط يوميًّا تحت تصرف الحكومة الاتحادية. وبعد هذا الاتفاق بأيام، حولت وزارة المالية العراقية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار المتفق عليه لحساب الإقليم.

وفي ٢ ديسمبر ٢٠١٤ توصلت الحكومة المركزية إلىٰ اتفاق آخر مع حكومة الإقليم حول صادرات النفط ومخصصات الميزانية. وتم الاتفاق علىٰ أن يسلم إقليم كردستان ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف برميل نفط يوميًّا إلىٰ الحكومة الاتحادية لغرض التصدير، وأن تصدر الحكومة المركزية ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا من حقول محافظة كركوك عبر خط أنابيب النفط في إقليم كردستان، وأن يحصل الأكراد علىٰ حصتهم - التي تبلغ نسبتها ١٧٪ - من الميزانية المركزية، إلىٰ جانب مليار دولار أخرىٰ للمساعدة علىٰ دفع رواتب مقاتلي البشمركة وتسليحهم. وتم الاتفاق علىٰ أن يدخل الاتفاق الجديد حيز التنفيذ مطلع العام ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها، اتجه لحل مشكلة هذه المناطق من خلال إعلان تحويل الأقضية إلىٰ محافظات، حيث قررت الحكومة العراقية إنشاء أربع محافظات جديدة في ٢١ يناير ٢٠١٤، هي طوزخورماتو وتَلَّعْفَر، ونينوىٰ، والفلوجة. وقد رفض الأكراد هذا القرار؛ لأنه يمثل انتهاكًا صريحًا للقانون والدستور من وجهة نظرهم؛ لأن طوزخورماتو وتَلَّعْفَر تعدان من المناطق المتنازع عليها المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من الدستور، والتي تنص علىٰ إجراء استفتاء فيها لتحديد مصيرها.

وقد ظلت هذه الخطوة محل شد وجذب بين القوىٰ العراقية، حتىٰ معركة الموصل، حين اتجه تنظيم داعش للسيطرة علىٰ المناطق المتنازع عليها، فبرزت قوات البشمركة بوصفها القوة الأكثر تماسكًا في العراق، وتقدمت للدفاع عن هذه المناطق، ونجحت في السيطرة علىٰ كركوك في ١٢ يونيو ٢٠١٤م.

وقد تلا هذه المواجهات طلب رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني من الدول الغربية تزويد البشمركة بالسلاح، لتعزيز قدرتها علىٰ مواجهة داعش علىٰ الأرض، وقد حصلت البشمركة منذ أغسطس ٢٠١٤ علىٰ دعم عسكري مباشر من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية التشيك وألمانيا، في صورة أسلحة متطورة، وإرسال مدربين لإربيل لدعم قدرات البشمركة علىٰ استخدام تلك الأسلحة، وذلك بعد أن فشل الاتحاد الأوروبي في التوصل لقرار جماعي حول كيفية دعم الأكراد.

كما قدمت الإدارة الأمريكية وكل من بريطانيا وفرنسا خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، دعمًا عسكريًّا لقوات البشمركة لمساندة قوات حماية الشعب الكردي السورية، في حربها ضد تنظيم داعش في مدينة كوباني، كما صرحت القيادة العسكرية الأميركية للشرق الأوسط وآسيا الوسطىٰ (سينتكوم)، وهي المعنية بتنفيذ العمليات الخاصة بالتحالف، بأن طائرات شحن عسكرية من طراز «سي-١٣٠» ألقت مؤنًا من الجو لقوات البشمركة، ولا تزال المعركة مستمرة في هذه المدينة دون أن يتم إعلان انتصار أي من الأطراف فيها.

وقد عنىٰ ذلك من الناحية العملية، تحول قوات البشمركة إلىٰ قوة مهمة علىٰ الأرض، قادرة علىٰ السيطرة علىٰ المناطق المتنازع عليها في محافظات نينوىٰ وكركوك وديالي وصلاح الدين، وحمايتها من تنظيم داعش. إلىٰ جانب ذلك،

أصبحت قوات البشمركة من الناحية العملية بمثابة جيش يُعْنَىٰ بحماية إقليم كردستان والمناطق المتنازع عليها.

إلىٰ جانب ذلك يستضيف إقليم كردستان ٣١ بعثة دبلوماسية أجنبية، وأرسل مكاتب تمثيلية في أربعة عشر بلدًا.

٣- بزوغ نجم الإرهاب والتطرف:

نتج عن تداخل تأثير التحولات التي تشهدها الدول العربية طوال السنوات الست الماضية بزوغ نجم التطرف والإرهاب الذي غدا التهديد الرئيس للأمن القومي للدولة العربية، وهذه المرة يأتي من داخلها ونتيجة ديناميكيا التغيير التي تمر بها.

وتشير التقارير الدولية الخاصة بالإرهاب إلىٰ أن هذا التهديد أصبحت تواجهه كل الدول العربية، بصرف النظر عن مستوىٰ الحداثة والتطور السياسي، فعلىٰ سبيل المثال، أعلنت السلطات السعودية في ٨ ديسمبر ٢٠١٤ عن القبض علىٰ ١٣٥ متهمًا بتهمة انتمائهم للتنظيمات المتطرفة، فقد كونوا خلايا متعددة لتنفيذ عمليات متفرقة في الدولة، منهم ١٠٩ سعوديين و٢٦ أجنبيًّا غالبيتهم من سوريا. وأعلنت كذلك في ٢٩ أبريل ٢٠١٥ عن اعتقال خليتين مكونتين من ٨٠ شخصًا جميعهم يحملون الجنسية السعودية، باستثناء أربعة، أحدهم يمني والآخر فلسطيني و٢ من حملة البطاقات (البِدُون)، كانوا يخططون لاستهداف عدَّة مقار أمنية، وكانت إحدىٰ تلك الخلايا تتألف من ١٥ سعوديًّا وحملت اسم «جند بلاد الحرمين»، كما أعلنت في ١٨ يوليو ٢٠١٥ عن القبض علىٰ أربع خلايا تنتمي لتنظيم داعش وتضم ٤٣١ سعوديًّا، بخلاف عدد من الأجانب.

ومن ذلك اعتقال القوات السعودية في ١١ أبريل ٢٠١٥، مواطنًا سعوديًّا بتهمة التدرب على تكتيكات داعش، وتخطيطه لاستهداف القوات الأمنية السعودية، وعمله من خلال ستة حسابات على تويتر على تجنيد الشباب السعودي، وكذلك قيام شاب سعودي في ١٦ يوليو ٢٠١٥ بقتل خاله الذي كان يقوم بعمله في أحد الكمائن الأمنية في الرياض.

وقد شهدت الإمارات واقعة في ديسمبر ٢٠١٤، تحاكي هذا النمط وعرفت إعلاميًّا باسم «شبح الرِّيم»، حيث سعت مواطنة إماراتية لاغتيال أجانب يعملون في الإمارات باستخدام قنابل يدوية الصنع، وقد تحولت شبح الريم إلى «إرهابية إلكترونية»، كما كشفت عن ذلك التحقيقات، من خلال نشاطها المتزايد على موقع يسمى «المنبر الإعلامي»، حيث كانت تروج لاستهداف مؤسسات الدولة في الإمارات، بما في ذلك الجيش والشرطة، وتنشر - وتعيد نشر - مقاطع فيديو خاصة بكيفية صناعة القنابل.

الجدول رقم (٢)

ترتيب الدول العربية من حيث تأثير الإرهاب عليها مقارنة بدول العالم

الدولة	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٦
العراق	١	١	١
سوريا	١٤	٥	٥
اليمن	-	٧	٦
الصومال	٦	٨	٧
مصر	٢٧	١٣	٩
ليبيا	٩٣	٩	١٠
السودان	١١	١٦	١٨

الدولة	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٦
لبنان	-	-	٢٤
السعودية	٤٨	٤٣	٣٢
تونس	٥٣	٤٧	٣٥
الكويت	٩٩	١٢٣	٣٧
المغرب	٤٠	٩٢	٩٥
الجزائر	١٥	٣٤	٤٢
قطر	٤٩	١٢٤	١١٢
البحرين	٨٥	٣١	٤٤
عُمان	١١٦	١٢٤	١٣٠
الأردن	٩٦	٨٥	٥٨
الإمارات	١٠٥	١٠١	-
جيبوتي	١١٦	٦٧	-

* لا يشمل التقرير الصادر عن المعهد كل الدول العربية، وإنما فقط الدول العربية التي وقعت فيها عمليات إرهابية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
* يختلف ترتيب الدولة العربية من عام لآخر، ويمكن أن تحتل أكثر من دولة الترتيب ذاته بسبب تساويها في ما يتعلق بتأثير الإرهاب عليها.

Source: Insititute for Economics and Peace, Global Terrorism Index GTI, GTI of 2012, 2015,pp.1-5.
Insititute for Economics and Peace, Global Terrorism Index GTI, GTI of 2015, pp.10-11.
Insititute for Economics and Peace, Global Terrorism Index GTI, GTI of 2016, 2016, pp.10-11.

وكما يتضح من الجدول أعلاه، كانت العراق هي الدولة الوحيدة في عام ٢٠١٢ التي تحتل ترتيبًا متقدمًا في ما يتعلق بحجم تأثير الإرهاب عليها بالنظر إلى إجمالي العمليات الإرهابية التي وقعت فيها خلال ذلك العام، وخلال عام ٢٠١٥ أصبحت كل من سوريا والصومال واليمن وليبيا من بين أكثر ١٠ دول في العالم تأثرًا بالإرهاب، وخلال عام ٢٠١٦ انضمت مصر لهذه المجموعة. ويتباين ترتيب كل من تونس والمغرب والسعودية ولبنان والكويت من عام لآخر، كما يتضح من الجدول السابق رقم (٢).

وتأتي الدول العربية في ترتيب مختلف عند النظر إلى حجم إسهامها في المقاتلين الأجانب الذين ينضمون لصفوف داعش في العراق وسوريا، ويشير المركز الدولي لدراسات التطرف والعنف السياسي ICSR التابع لجامعة كينجز كولج في بريطانيا، إلى أن نسبة إسهام الدول العربية في إجمالي المقاتلين الأجانب الذين انضموا لداعش في العراق وسوريا مرتفعة.

الجدول رقم (٣)

عدد المقاتلين/الإرهابيين الأجانب الذين خرجوا من الدول العربية للانضمام لصفوف داعش في العراق وسوريا حتى يناير ٢٠١٥

الدولة	العدد
الجزائر	٢٠٠
البحرين	١٢
مصر	٣٦٠
الأراضي الفلسطينية	١٢٠
الأردن	١,٥٠٠
الكويت	٧٠
لبنان	٩٠٠
ليبيا	٦٠٠
المغرب	١,٥٠٠
قطر	١٥
السعودية	١,٥٠٠–٢,٥٠٠
الصومال	٧٠
السودان	١٠٠
تونس	١,٥٠٠–٣,٠٠٠

العدد	الدولة
١٥	الإمارات
١١٠	اليمن

Source: Peter R. Neumann, "Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s", ICSR, Jan 26,2015: http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s

تشير التقديرات الصادرة عن هذا المركز إلىٰ أنه حتىٰ يناير ٢٠١٥، بلغ إجمالي المقاتلين الأجانب نحو ٢٠٠٠٠ مقاتل، وفق بيانات المركز، منهم ٣٤٠٠ من الدول الأوروبية، والباقي من الشرق الأوسط، وتتصدر السعودية دول الخليج العربي، حيث خرج منها، وفق تقديرات المركز نفسه، ما يتراوح بين ١٥٠٠–٢٥٠٠، وكانت وزارة الداخلية السعودية في مايو ٢٠١٦ أعلنت أن العدد تخطىٰ ٣٠٠٠ سعودي انتقلوا إلىٰ سوريا. بينما تتصدر تونس الدول العربية، حيث خرج منها وفق تقديرات المركز ما يتراوح بين ١٥٠٠ و٣٠٠٠ مقاتل. ومع مطلع عام ٢٠١٦ بلغ إجمالي من خرج من تونس ٧٠٠٠ مقاتل، علىٰ نحو يجعلها الدولة الأولىٰ في العالم في هذا الجانب.

ولا توجد تقارير مماثلة لقياس انتشار التطرف، ولكن يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦ في تحليله لتوجهات الشباب في عينة من الدول العربية نحو أفكار تنظيم داعش، إلىٰ أن هناك نسبة مهمة من الشباب في كل من موريتانيا والجزائر والمغرب والسودان ومصر وفلسطين والكويت والسعودية وتونس والأردن والعراق تتبنىٰ توجهات إيجابية نحو داعش.

ويتضح من تحليل الخصائص الاجتماعية لعينة من العناصر الإرهابية في العديد من الدول العربية، والتي ألقي القبض عليها بعد ضلوعها في تنفيذ عمل إرهابي أو التخطيط لتنفيذه - أن معظمها من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين سن ١٦ و٣٢ سنة.

وهذا الوضع يثير العديد من الإشكاليات، فإذا كانت هناك تيارات تتحدث عن أن تعثر عملية التحول الديمقراطي قد يكون دافعًا للتطرف والإرهاب، فإن تونس تعد الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في أن تستمر في مسار التحول الديمقراطي منذ سقوط نظام الرئيس «بن علي» في ٢٠١١، دون أن تشهد ما حدث في مصر من محاولة فصيل سياسي السيطرة على مقاليد السلطة واستبعاد كل القوى الأخرى كما اتضح سابقًا. وبالتالي فإن العامل السياسي يظل قاصرًا عن تفسير أسباب تزايد ميول التونسيين للانضمام لتنظيم داعش في العراق وسوريا.

وفي هذا السياق، قد توفر العوامل الاقتصادية تفسيرًا جيدًا، وذلك رغم أن العلاقة بينها والتطرف والإرهاب هي علاقة جدلية أيضًا، ولا يمكن التوصل لتعميمات بشأنها. ففي تونس، على سبيل المثال، والتي تعاني مناطق متنوعة فيها من انخفاض معدلات التنمية، كما سبقت الإشارة، فضلًا عن تدني جودة العمل فيها، تشير إحدى الدراسات إلى أنه في مسعى لتفسير سبب انجذاب الشباب العادي غير المنتمي لأية تيارات سياسية إلى التطرف والإرهاب، إلى أن الطلاب من أبناء الطبقة الوسطى والمهنيين الشباب، هم الأكثر انجذابًا للأفكار المتطرفة، والذين يعيشون أزمة اقتصادية - اجتماعية تجعل هناك حالة عدم يقين حول مستقبل حَراكهم الاجتماعي.

وتشير دراسة فهمي والمؤدب إلى ثلاث حالات، الأولى خاصة بأحد منفِّذي الهجوم على متحف باردو الذي ينتمي إلى محافظة القصرين السابق ذكرها، وكان طالبًا في المرحلة الثانوية من الطبقة الوسطى، ووالده مزارع، وأعمامه معلمون من محافظة القصرين.

والحالة الثانيــة هي الشــاب الثاني المتورِّط في هجوم باردو والذي ينتمي لإحدىٰ الضواحي الخاصة بالطبقة العاملة في تونس. وقد انقطع عن التعليم في المرحلة الجامعية وعمل ساعيَ بريد في وكالة سفر.

والحالة الثالثة هي سيف الدين الرزقي، منفِّذ هجوم سوسة في ٢٦ يونيو ٢٠١٥، وكان طالبَ ماجستير من منطقة سليانة المهمَّشة. وعائلته من الطبقة الدنيا، علىٰ الرغم من أن والديه كافحا لضمان مستوىٰ لائق من المعيشة لأبنائهما.

ويؤكد أنوار بوخرص في دراسته عن التطرف في تونس، علىٰ أن معظم الشباب التونسي الأكثر تعاطفًا مع جماعة أنصار الشريعة (جماعة إرهابية في تونس نشطت طوال فترة ٢٠١١-٢٠١٥) ينحدرون من مناطق فقيرة، وكانوا قبل تعاطفهم مع الجماعة هم الأقل التزامًا من الناحية الدينية، وأنهم يتعاطفون معها لأنهم يتشاركون معًا في ما أسماه «الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية البائسـة نفسها»، ويقطنون في الأحياء المتداعية ذاتها.

وفي وصـف بوخراص للأوضـاع الاجتماعيـة والاقتصـادية لبعض هؤلاء الشبان، انتهىٰ إلىٰ أنهم «أفضل تعليمًا من أقرانهم المواطنين الآخرين، لكنهم عاطلون كليًّا أو جزئيًّا عن العمل، وتتراوح أعمار هؤلاء بين سن الثامنة عشرة والرابعة والعشرين، والعديد منهم، بمن فيهم الثلاثة الذين ارتكبوا الهجومين في باردو وسوسة، ويأتون من خلفيات فقيرة ومناطق مُهمَّشة».

وفي مصر، ومع انتشار التطرف والإرهاب خارج منطقة شمال سيناء التي تعد المنطقة الرئيسة لمواجهة قوات إنفاذ القانون مع الإرهابيين، أصبحت هناك بؤر لتجنيد العناصر الإرهابية والمتطرفة من الشباب تحديدًا، وهي مناطق تعد

الأقل تنمية مقارنة بغيرها، وهي تحديدًا: الفيوم، وبني سويف، وقنا. فوفق إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام ٢٠١٦، تبلغ معدلات الفقر في الوجه القبلي ٢٧,٤٪، في حين أن الوجه البحري تصل فيه نسبة الفقر إلىٰ ١٩,٧٪ أما المعدل الوطني للفقر فهو ٢٧,٨٪.

ومحاولة تطبيق هذه النتائج علىٰ دول أخرىٰ تختلف في أوضاعها الاقتصادية عن هذه الدول، قد لا يحمل أية قدرة تفسيرية لانجذاب أبناء تلك الدول للتطرف والإرهاب، خاصة إذا كانت معدلات التنمية فيها، بصفة عامة، أعلىٰ من تلك الخاصة بتونس، وهنا تشير دراسات متعددة إلىٰ أن الوضع الاقتصادي في حد ذاته قد لا يكون دافعًا للإرهاب والتطرف، وإنما الشعور بالحرمان النسبي، وهو يعبر عن حالة إحباط تنتج عن التناقض بين أوضاع الفرد و«تطلعاته» الخاصة بتحقيق الرفاهية أو الأمن أو تحقيق الذات، وليس نتيجة أوضاعه الاقتصادية الفعلية، وهو يتضمن عملية مقارنة الفرد لأوضاعه بالآخرين الأفضل منه.

وينتج الحرمان النسبي عن مجموعة من العوامل، منها انتشار الاستهلاك المفرِط، و«الهوس» بالموضة والتسوق، نتيجة وفرة الموارد المتاحة في المجتمع بسبب ارتفاع معدلات التحديث والتنمية، وما يرتبط بذلك من ارتفاع معايير الرضا عن الوضع الاقتصادي مقارنة بوضع الآخرين، ويصاحب ذلك انتشار واسع للمجمعات التِّجارية، والسلع الترفيهية، والمنتجعات والمساكن الفاخرة. وكذلك تنامي الاقتصاد غير الرسمي، وهو يعد مسؤولًا عن انتشار الحرمان النسبي الداخلي، خاصة أن العاملين في هذا القطاع عادة ما يكونون خارج مظلات الأمان الاجتماعي، وبلا حقوق اجتماعية أو اقتصادية، ولكنهم يكونون علىٰ مستوىٰ تعليمي مرتفع.

٤- تزايد أهمية أمن النظام السياسي واتساع نطاق عملية «الأمنَنة»:

منذ انطلاق موجة الثورات العربية نهاية عام ٢٠١٠، وما صاحبها من تغيرات في هياكل السلطة وفي القوىٰ الرئيسة المسيطرة علىٰ مفاصل الدول في تونس ومصر، وفي حالات أخرىٰ تهديد طبيعة الدولة وشكلها، يلحظ استمرار تزايد أهمية أمن النظام السياسي حتىٰ في حالة الدول التي أسقطت النُّظم السُّلْطوية القديمة، وذلك جنبًا إلىٰ جنب مع أبعاد أخرىٰ للأمن، مثل الأمن الإنساني، كما اتضح سابقًا.

وقد كان لانتشار النمو غير المتوازن وارتفاع معدلات البِطالة بين الشباب سببه في تنامي الاحتجاجات التي مثلت محركًا للنظم السياسية القائمة ليس في الدول التي شهدت حَراكًا ثوريًّا منذ نهاية ٢٠١٠ والتي تعاني من تدنِّي معدل التنمية الاقتصادية فيها فقط، وإنما أيضًا في الدول التي لديها معدلات تنمية مرتفعة.

وقد صاحب هذا الحَراك اتساع عملية الأمنَنة Securitization والتي يتم بموجبها توسيع نوعية القضايا التي تعد أمنية والتي يتعين إدارتها باستخدام الأدوات الأمنية.

واتساع عملية الأمنَنة هذه يهدف، بصورة كبيرة في المراحل الانتقالية، لمواجهة أية ظاهرة قد تهدد أمن النظام السياسي الجديد أو تهز شرعيته. ويمكن رصد اتساع نطاق عملية الأمنَنة علىٰ نحو يخدم تحقيق أمن النظام السياسي في الدول العربية علىٰ أكثر من مستوىٰ؛ يتعلق المستوىٰ الأول بتراجع طبيعة القضايا الأمنية بوصفها قضايا سياسة عليا High Politics، بمعنىٰ أن من يقوم بتحديد السياسات المتعلقة بها وصياغتها هي النخبة الحاكمة بشقيها السياسي والأمني، وبالتالي يعد أي دور يمكن أن يمارسه الفاعلون المحليون

من غير الدول مثل الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات المصالح هو ليس في الحسبان، ففي العديد من الدول العربية كان يتم التعامل مع هذه القضايا على أنها مستقلة تمامًا عن قضايا السياسة الدنيا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، حيث جاءت الثورات العربية منذ نهاية ٢٠١٠ لتؤكد التداخل والترابط بين ما كان يصنف على أنه من قضايا السياسة العليا والسياسة الدنيا، على نحو أحدث تنوعًا وتعددًا في القضايا التي يمكن التعامل معها على أنها قضايا أمنية.

وينصرف المستوى الثاني إلى أن التحولات التي أحدثتها الثورات العربية أدت إلى عودة مركزية الدولة بوصفها موضوع التهديد خلال هذه المرحلة، لا سيما في ظل الانهيار الذي شهدته بعض الدول العربية.

وهو ما جعل الحفاظ على الدولة يتصدر الخطابات الرسمية للعديد من الرؤساء العرب، فعلى سبيل المثال صرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأن «انهيار سوريا سيعني أن الأسلحة والمعدات الموجودة لديها كافة، ستقع في أيدي الإرهابيين، وإذا حدث ذلك فإن الضرر لن يصيب سوريا فقط، بل سينتشر إلى الدول المجاورة، وسيمثل تهديدًا خطيرًا لباقي دول المنطقة، وهو ما تخشاه مصر».

ويتمثل المستوى الثالث في تغير تصورات الأمن السائدة في المؤسسات الأمنية وبين النخب السياسية في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، خاصة في ظل تصدُّر بعض المشكلات الحديثة قائمةَ التهديدات الأمنية.

ويمكن تحديد عدة سمات تميز عملية الأمنَنة خلال هذه المرحلة، السمة الأولى أن ما يعد موضوعًا للتهديد Referent Object غير مستقر، فعلى سبيل المثال هل حماية التغيير الثوري بعد ٢٠١٠، هي القضية التي يمكن التعامل معها

علىٰ أنها قضية أمنية تمثل أولوية، أم حماية مؤسسات الدولة من الانهيار في ظل التغيير الثوري؟ والوضع ذاته بالنسبة لقضية الإرهاب في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي في مصر مقارنة بقضية الإرهاب في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. وحالة عدم الاستقرار هذه ترتبط بتحول الفاعل الذي يقوم بعملية الأمنَنة من كونه المسيطر في لحظة ما، وبالتالي الأقدر علىٰ تصوير الآخر أو علىٰ تصوير قضية ما علىٰ أنها مصدر تهديد، إلىٰ الطرف صاحب النصيب الأقل من السلطة، وبالتالي قد يتحول في ذاته إلىٰ مصدر تهديد، وبالتالي فإن ما كان يعد قضية أمنية ربما لا يعود كذلك.

وتنصرف السمة الثانية إلىٰ أن الفاعل الذي يحصل علىٰ النصيب الأكبر من السلطة في هذه الدول، ليس بالضرورة هو الذي يقوم بعملية الأمنَنة وفق حسابات أمنية فقط، وإنما وفق حسابات سياسية أيضًا تتعلق بشرعيته الداخلية ومستقبله السياسي. وإذا كانت نظرية الأمنَنة تفترض وجود مناخ ديمقراطي يسمح بحرية التعبير لمختلف القوىٰ السياسية من أجل التعبير والإفصاح عما تتصور أنه تهديد أمني، فإن تسييس عملية الأمنَنة قد يدفع الطرف الأقوىٰ لتقليص مساحات حرية التعبير المتاحة، ولشنِّ حملات عنيفة Demonizing Campaigns ضد كل من يخالف الخطاب الذي يتبناه، فضلًا عن استخدام الدين، لا سيما في المجتمعات التي يعد فيها الدين مكونًا مهمًّا في الثقافة العامة من أجل تسويغ عملية الأمنَنة، مما يجعل العملية معقدة، حيث لا يكون الآخر الذي هو موضوع التهديد يعرف وفق اعتبارات أمنية أو سياسية فقط وإنما وفق اعتبارات دينية أيضًا.

وتنصرف السمة الثالثة إلىٰ أنه بالنظر لارتباط عملية الأمنَنة بالمصالح السياسية للطرف الأقوىٰ، قد تشهد قضية ما تقليلًا من أهميتها الأمنية

De Securitization في حال انتفاء هذه المصلحة، أو في حال خروج هذا الطرف الأقوىٰ من معادلة السلطة لأسباب خاصة بتحول ثوري في النظام، وبالتالي تتحول القضية إلىٰ قضية سياسية تخضع للمناقشات السياسية، أو إلىٰ قضية غير سياسية. ولذلك تعد التداعيات المترتبة علىٰ تحولِ فاعلٍ ما إلىٰ فاعل أمني Securitizing Aactor، خاصة بالنسبة للفاعل غير الرسمي مثل الأحزاب، مهمة في تحديد مسار المرحلة الانتقالية، وما يصاحبها من تحول ديمقراطي، والتي ترتبط بدرجة مأسسة دور الفاعل بوصفه فاعلًا أمنيًّا، وحجم القبول لخطابه من قبل الجماعات الأخرىٰ، وكذلك خصائص القضية الأمنية التي يتعامل معها بوصفها تهديدًا، واتساقها مع التصورات السائدة في مؤسسات الدولة الأمنية.

ومن المهم توضيح أنه في السياسات العملية تختلف الدول العربية في كيفية استخدامها لفكرة الأمنَنة في التعامل مع كل ما يهدد أمن نظمها السياسية، فمن ناحية، هناك دول اتجهت لتصنيف المظاهرات والاحتجاجات علىٰ أنها قضية أمنية، وتعاملت معها علىٰ أنها مصدر تهديد لشرعية النظام وأمنه. وفي تفاعلها مع هذه الاحتجاجات تبنت سياسات مختلفة. فهناك من استجاب لهذا التهديد باستخدام الأداة الاقتصادية. وهناك مَن اعتمد الأدوات الأمنية في التعامل مع التظاهرات، وهناك مَن نزع لتبني إجراءات قانونية مثل تبني قوانين تنظم الحق في التظاهر والاحتجاج.

*

الفصل الثالث

ضغوط الخارج

(مأسسة التدخل العسكري الخارجي في المنطقة العربية)

بعد مرور ست سنوات على الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية منذ نهاية ٢٠١٠، يتعرض الأمن القومي العربي للعديد من التهديدات النابعة من تفاعلاته مع البيئة الخارجية المحيطة به. والمقصود بالتهديدات الخارجية للأمن القومي العربي، هي تلك التهديدات النابعة من تفاعله مع القوى غير العربية، سواء الإقليمية أو الدولية والتي تشكل البيئة الإستراتيجية المحيطة به، وتتمثل القوى الإقليمية التي يهتم بها هذا الفصل في إيران وتركيا وإسرائيل، وتتمثل القوى الدولية في الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية والصين.

وينقسم هذا الفصل إلى جزأين، يحلل الجزء الأول التحولات التي طرأت على تفاعلات النظام الإقليمي العربي مع البيئة الخارجية في الفترة التالية على الثورات العربية، ويحلل القسم الثاني تأثير هذه التحولات على الأمن القومي العربي.

أولاً- التحول في تفاعلات النظام العربي مع البيئة الخارجية:

١- التأثير العسكري للقوى الإقليمية غير العربية: إيران وتركيا وإسرائيل:

تشهد المنطقة العربية خلال المرحلة الحالية تزايد في تأثير القوى الإقليمية غير العربية، وهي تحديدا تركيا وإيران وإسرائيل وأثيوبيا، على نحو أصبحت معه طرف رئيس في معظم القضايا العربية.

ورغم أن اهتمام هذه الدول بالقضايا العربية ليس وليد الثورات، حيث يرجع تاريخيًّا إلى الفترة السابقة على ذلك، إلا أن حالة الضعف التي أصابت

بعض الدول العربية كما اتضح سابقًا، وفرت فرصة لهذه الدول لتحاول فرض نفوذها في المنطقة العربية. واللافت للانتباه في هذا السياق هو اتجاه هذه الدول لاستخدام الأداة العسكرية من أجل التأثير في تفاعلات المنطقة العربية. من خلال إبرام اتفاقيات تعاون عسكري، أو التدخل عسكريًّا في الصراعات المشتعلة في المنطقة دعمًا لأحد أطراف تلك الصراعات، وذلك على النحو التالي:

- **تدخل إيران العسكري في سوريا**: أصدر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي في سبتمبر ٢٠١١ فتوى للجهاد لصالح الحكومة السورية، وفي إطار الدعم الذي تقدمه إيران لنظام الأسد، قامت بإرسال بعثة تدريبية استطلاعية مكونة من القوات البرية التابعة للحرس الثوري وفيلق القدس، وبعض أفراد أجهزة الاستخبارات، وقوات إنفاذ القانون الإيرانية.

ومنذ عام ٢٠١٢، أوعزت إيران إلى حزب الله بإرسال بعض قواته إلى سوريا، كما أشرفت إيران بعد ذلك على إرسال ميليشيات إلى سوريا.

وبالتزامن مع العمليات الجوية الروسية ضد داعش التي بدأت في سبتمبر ٢٠١٥، أفادت بعض التقارير أيضًا أن إيران زادت عدد قواتها الموجودة في سوريا بإرسالها ما يتراوح بين٢,٣٠٠ و٢,٥٠٠ جندي من الحرس الثوري؛ لكي يبلغ العدد الإجمالي لقواتها هناك ٣٠٠٠ فرد. إلا أن اغلب هذه القوات قد عاد إلى إيران بحلول فبراير ٢٠١٦.

- **القواعد العسكرية التركية**: بدأت تركيا تهتم بالوجود العسكري في المنطقة العربية منذ ٢٠٠٧، حيث اتجهت لإنشاء ما أسمته «حلفًا في مواجهة التهديدات المشتركة»، من خلال توقيع عدَّة اتفاقات تعاون في مجال الصناعات الدفاعية والتدريب العسكري في أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ و ٢٠١٦.

- **تدخل تركيا العسكري في العراق**: بدأ تدخل القوات التركية في منطقة بعشيقة شمال الموصل في ٧ ديسمبر ٢٠١٥، بزعم تركي بأن هذه القوات مهمتها تدريب قوات البشمركة الكردية على محاربة تنظيم داعش الذي يسيطر على الموصل، إلا أن العراق عدَّ هذا اعتداء على السيادة الوطنية، حيث أشار إلى وجود أكثر من ١٥٠ جنديًّا بجانب كتيبة من الدبابات قوامها ٢٥ دبابة بدون إذن رسمي من بغداد، وهو ما عدَّه العراق انتهاكًا لسيادته على أرضه.

ولذا قدم العراق احتجاجًا رسميًّا لمجلس الأمن الدولي في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥، على التواجد العسكري التركي في شمال العراق، وتوعد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تركيا بالرد على تدخلها من خلال توجيهه القوات الجوية العراقية لأن تكون «على أهبة الاستعداد للدفاع عن الوطن وحماية سيادته».

وفي المقابل صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن «المخيم العسكري التركي في بعشيقة تم افتتاحه قبل عامين بالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية ومحافظ الموصل السابق وقيادة شمال العراق»، وكان الهدف الرئيس من افتتاح هذا المخيم وفق تصريحات أردوغان هو تدريب قوات البشمركة العراقية وتقديم الدعم اللوجستي والميداني إن استدعى الأمر للقوات المحاربة لداعش، وقال إنه لن يقبل سحب القوات التركية من العراق.

وعن ردود الفعل على هذا التدخل، شهدت العاصمة العراقية بغداد يوم ١٢ ديسمبر ٢٠١٥ مظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق على التدخل التركي في شمال العراق، كما دعت فصائل وزعيم حزب الدعوة نوري المالكي ورئيس كتلة بدر هادي العامري إلى النزول في مظاهرات في ما أسموه بـ «مظاهرات السيادة»؛ احتجاجًا على التدخل التركي في شؤون العراق.

بينما دعت الإمارات إلىٰ اجتماع عربي طارئ لبحث التدخل التركي في العراق، وعبر عن موقف جامعة الدول العربية آنذاك الدكتور نبيل العربي الأمين العام، حيث وصف التدخل التركي في العراق بـ «السافر».

وقد وافق البرلمان التركي بغالبية كبيرة علىٰ تمديد مهمة الجيش التركي لمواصلة عملياته العسكرية خارج الحدود في العراق لعام إضافي في أكتوبر ٢٠١٦، وبهذا التمديد يستطيع الجيش التركي التحرك والقيام بالعمليات العسكرية كافة حتىٰ نهاية أكتوبر ٢٠١٧، خارج حدود بلاده، وخاصةً في العراق وسوريا.

- **هجوم إسرائيل العسكري علىٰ سوريا ولبنان:** تشن إسرائيل عدة غارات جوية علىٰ سوريا منذ عام ٢٠١٣، مستهدفة أهدافًا تابعة لأحد الأطراف السورية أو أهدافًا تابعة لحزب الله اللبناني الذي يقاتل إلىٰ جانب النظام السوري، وتهدف هذه العمليات من ناحية إلىٰ إحباط أية محاولات لتحويل الجولان إلىٰ جبهة مشتعلة ضد إسرائيل قد يترتب عليها جرُّ تل أبيب إلىٰ الصراع الدائر في سوريا منذ سنوات. كما هدفت تلك الغارات إلىٰ قطع طرق الإمداد والتموين التي يحصل عليها حزب الله، ولذا اتسمت الغارات الإسرائيلية بالمحدودية من حيث نطاقُها الزمني والمكاني.

وكانت بداية تلك الغارات في ٣٠ يناير٢٠١٣ بقصف الطيران الإسرائيلي موقعًا قرب دمشق حوىٰ صواريخ أرض - جو ومجمعًا عسكريًّا محاذيًا يشتبه بأنه يضم مواد كيميائية بحسب مسؤول أمريكي، وفي ٣ و٥ مايو ٢٠١٣ شنت إسرائيل غارتين قرب دمشق، وقُتِل ٤٢ جنديًّا سوريًّا علىٰ الأقل في هذا القصف.

وفي٢٥ فبراير ٢٠١٤ قصف الطيران الإسرائيلي قاعدة صواريخ لحزب الله عند الحدود اللبنانية - السورية، وفي ١٩ مارس ٢٠١٤ هاجمت مقاتلات إسرائيلية

مواقع للجيش السوري في الجزء السوري من الجولان وأعلن الجيش السوري عن سقوط قتيل، وذلك ردًّا على انفجار عبوة ناسفة لدى مرور دورية إسرائيلية في الجزء المحتل من الجولان.

وفي ٢٣ يونيو ٢٠١٤ شنت غارات إسرائيلية على مواقع سورية ردًّا على سقوط قذائف في الجزء المحتل من الجولان. ووفقًا لبيان إسرائيلي فإن المواقع المستهدفة شملت مقارَّ عسكرية سورية وقواعد إطلاق. وفي ١٥ يوليو من العام نفسه قصفت إسرائيل ثلاثة أهداف إدارية وعسكرية في الجزء السوري من الجولان بعد إعلانها سقوط صواريخ عليها من الجولان، وفي ٣١ أغسطس ٢٠١٤، أعلن الجيش الإسرائيلي عن إسقاط طائرة من دون طيار انطلقت سوريا وتجاوزت خطَّ فضِّ الاشتباك في الجولان. وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤، تم إسقاط مقاتلة سورية فوق الجولان، بحسب الجيش الإسرائيلي، وفي ٧ ديسمبر ٢٠١٤ اتهم النظام السوري إسرائيل بشنِّ غارتين على منطقة ديماس شمال غرب دمشق وعلى مطار دمشق الدولي.

وفي ١٨ يناير ٢٠١٥ أسفرت غارة إسرائيلية على هضبة الجولان عن مقتل ستة عناصر من حزب الله بينهم نجل قيادي مهمٍّ، إضافة إلى ضابط في الحرس الثوري الإيراني، ورد حزب الله بعد بضعة أيام في منطقة مزارِع شِبْعا على ذلك من خلال تنفيذ هجوم أسفر عن مقتل جنديين إسرائيليين. وفي ٢٨ يناير ٢٠١٥ أعلن الجيش الإسرائيلي عن شن غارات على مواقع للجيش السوري بعد إطلاق صواريخ من الجولان السوري، وفي ٢٩ يوليو ٢٠١٥ قتل الطيران الإسرائيلي عنصرين من حزب الله وثلاثة مقاتلين موالين للنظام السوري في محافظة القنيطرة بالجولان.

كما شنت إسرائيل في ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ سلسلة من الغارات الجوية أسفرت عن قتيل وسبعة جرحى سوريين بعدما سقطت أربعة صواريخ أطلقت من الجزء السوري من الجولان على الجليل في شمال إسرائيل دون أن تسفر عن ضحايا. ونفذت كذلك في ٢١ أغسطس ٢٠١٥ غارة جديدة على الجولان أدت إلى مقتل خمسة مدنيين بحسب دمشق، في حين تحدث مصدر عسكري إسرائيلي عن مقتل نحو أربعة مقاتلين مسؤولين أو خمسة عن إطلاق الصواريخ.

وأعلن حزب الله في ١٩ ديسمبر ٢٠١٥ عن مسؤولية إسرائيل عن قتل أحد قيادييه وهو سمير القنطار الذي كان معتقلًا سابقًا في إسرائيل لنحو ثلاثين عامًا في ضواحي دمشق، ولكن لم يصدر عن إسرائيل ما يفيد مسؤوليتها عن ذلك.

وفي ١١ أبريل ٢٠١٦، أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن إسرائيل هاجمت عشرات من قوافل الأسلحة الموجهة إلى حزب الله، وفي ١٣ سبتمبر ٢٠١٦ قام الطيران الإسرائيلي بقصف مواقع عسكرية سورية إثر قصف تعرض له القسم المحتل من هضبة الجولان؛ إذ تعرض لهجوم مصدره الأراضي السورية، وفق ما أعلنه الجيش الإسرائيلي. وفي ٧ ديسمبر ٢٠١٦ استهدفت صواريخ أرض - أرض إسرائيلية محيط مطار المِزَّة العسكري غرب دمشق، وفق ما أفادت به وكالة الأنباء السورية الرسمية، وقبل ذلك بأسبوع، تحدث التليفزيون السوري عن ضربتين إسرائيليتين في منطقة غرب العاصمة.

وفي ١٣ يناير٢٠١٧ اتهمت دمشق إسرائيل بقصف مطار المِزَّة العسكري غرب العاصمة، ويعد هذا المطار مقرًّا للاستخبارات الجوية السورية. وفي ٢٧ أبريل ٢٠١٧ اتهمت دمشق إسرائيل بقصف موقع عسكري قرب مطار دمشق الدولي، ووفق المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن القصف استهدف مستودعَ

أسلحة تابعًا لحزب الله اللبناني. وفي ٧ سبتمبر ٢٠١٧ أعلنت دمشق عن أن إسرائيل شنت غارات أسفرت عن مقتل شخصين في موقع عسكري في غرب سوريا، وهي منطقة يتهم فيها النظام بتطوير أسلحة كيميائية.

٢- استمرار سياسة الترويج للديمقراطية:

خلقت موجة الثورات العربية منذ نهاية ٢٠١٠ بيئة أكثر ملاءمة لسياسات ترويج الديمقراطية التى تتبناها الإدارة الأمريكية منذ سنوات تجاه المنطقة العربية، لا سيما أن تلك الثورات أسقطت نظمًا كانت، وفق التصور الأمريكى، تمثل عائقًا أمام قدرة المجتمعات العربية على الإفادة من التمويل للتحول للديمقراطية والحكم الرشيد الذي كانت توفره الإدارة الأمريكية للدول العربية طوال السنوات السابقة على ٢٠١٠.

فعلى سبيل المثال، أشار «المشروع الخاص بالديمقراطية في الشرق الأوسط» إلى أنه: «لقد أشارت الإدارة الأمريكية بأن مصر تفتقر إلى القدرة على الاستيعاب بصورة ملائمة لمستوى التمويل للديمقراطية والحوكمة المخصص للعام المالي ٢٠٠٦ وحتى العام المالي ٢٠٠٨، مما دفع إلى حدوث تقليص كبير في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٩. وإذا كانت الضفة الغربية وغزة ولبنان (وكل منها يقل عدد سكانه عن ٥ ملايين نسمة)، تستطيع استيعاب ٤١,٥ مليون دولار أمريكي، و٢٣,٢ مليون دولار أمريكي على التوالي من التمويل للديمقراطية والحوكمة، فعندئذ سيبدو من غير المرجح أن مصر (التي يبلغ عدد سكانها ٨٠ مليون نسمة ويوجد فيها أكثر من ١٥,٠٠٠ منظمة غير حكومية)، لا تستطيع استيعاب ٢٥ مليون دولار من هذا النوع من التمويل».

وفي دراسة مايكل سنج عن أدوات الترويج للديمقراطية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في الفترة السابقة على الثورات العربية، رأى أنها تضمنت «الدبلوماسية الثنائية، مثل الاجتماعات بين كبار المسؤولين التي توفر مجالًا للتأكيد على أهمية الإصلاح السياسي بالنسبة للولايات المتحدة؛ والدبلوماسية متعددة الأطراف كالتي تجري في إطار «مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا»، من خلال «مجموعة الثمانية»؛ والدبلوماسية الثقافية والعامة مثل التبادلات بين الناس والتبادل التشريعي؛ والوسائل التكنولوجية؛ والتصريحات العامة مثل خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة ٢٠٠٩ ؛ والشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل مبادرة «شركاء نحو بداية جديدة» التي تم إطلاقها في أبريل ٢٠١٠؛ والمساعدات المالية وغيرها من أشكال المعونة؛ وأدوات مثل العقوبات، والحوافز، وأحيانًا الإجبار».

وبعد الثورات العربية أصبحت الولايات المتحدة تعمل على تعزيز نشر الديمقراطية في الدول العربية - حسب وصفها - من خلال العديد من المجالات والتي يبلغ عددها ١١ مجالًا تقدِّم من خلالها أنواعًا مختلفة من الدعم للدول العربية، وتشمل هذه المجالات ما يلي:

- مجال دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان: ويقدم هذا الدعم من خلال برامج متعددة، مثل برنامج الزائر الدولي، ومنح صغيرة تقدم مباشرة من خلال السفارات الأمريكية في هذه الدول، ومنح تخصص للبحوث والدراسات المرتبطة بالقضايا المتعلقة بالديمقراطية.

- تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني، وذلك من خلال تمويل برامج تهدف لتقوية قدرة المؤسسات الحكومية على الاستجابة لمطالب المواطنين،

وكذلك توفير الدعم لمنظمات المجتمع المدني لتكون أكثر قدرة على التأثير في عملية صنع السياسات العامة، خاصة المنظمات التي تعمل على القضايا المتعلقة بحرِّية إنشاء الروابط والجمعيات والحريات الدينية وتحسن أوضاع المرأة والفتيات والمشاركة السياسية، ومنع كل صور العنف ضد المرأة، وحماية استقلال الإعلام المحلي.

- الانتخابات والعملية السياسية، من خلال تشجيع منظمات المجتمع المدني ودعمها في التنشئة المدنية للمواطنين وتشجيعهم على المشاركة في العملية السياسية وتشجيع عمليات المراقبة للانتخابات على نحو يضمن شفافيتها ونزاهتها.

- حقوق العمل والفرص الاقتصادية من خلال دعم النقابات المهنية وحماية حقوق العمال، وبناء قدرات تلك النقابات عل حماية حقوق العمال.

- حرية الصحافة والإنترنت، من خلال بناء قدرات الإعلاميين والصحفيين على نحو يضمن استقلال الإعلام كأحد الأدوات الرئيسة لبناء ديمقراطيات قوية.

- سيادة القانون من خلال تقديم الدعم للمحاكم والقضاة من خلال تدريب القضاة والشرطة.

- حماية حقوق الإنسان، من خلال تعزيز قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل على الإفراج عن معتقلي الرأي، ويتم التدريب على التعامل مع ضحايا تهريب البشر بما يضمن حقوقهم، وتشجيع الحوارات بين الأديان، ومراقبة احترام الحكومات لحرية الاعتقاد.

- حماية حقوق المعاقين من خلال تشجيع المجتمع المدني على الاهتمام بهذه القضية، وكذلك إدخال ما يلزم من إصلاحات تشريعية لمنع التمييز بين المواطنين بسبب الإعاقة.

- مكافحة الفساد ودعم الحكم الرشيد.

- العدالة الانتقالية.

- تمكين المرأة.

٣- الوجود العسكري الدولي في المنطقة العربية:

شهدت المنطقة العربية خلال المرحلة التالية للثورات العربية، اتجاه القوى الدولية المهتمَّة بالمنطقة، مثل الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية، فضلًا عن الصين، إلى الاعتماد على القوة العسكرية بصورة متزايدة في تفاعلها مع قضايا المنطقة العربية، من خلال اهتمامها بشكيل تحالفات عسكرية جديدة، أو التدخل عسكريًّا في الصراعات المشتعلة في المنطقة؛ دعمًا لأحد أطراف تلك الصراعات. والأمثلة على ذلك كثيرة.

- **العمليات العسكرية الروسية في سوريا**: بدأت روسيا في تنفيذ عمليات عسكرية مكثفة ضد تنظيم داعش في سوريا منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، بعد أن طلب الرئيس السوري بشار الأسد دعمًا عسكريًّا منها. وقامت روسيا بهدف تيسير عملياتها العسكرية بتشكيل مركز معلوماتي في بغداد تشارك فيه إيران والعراق والنظام السوري.

وفي إطار تنفيذ روسيا هذه العمليات، قامت بتجهيز مطار الشعيرات بحمص ليكون قاعدة عسكرية أخرى بجانب القاعدة العسكرية بميناء طرطوس. وفي ٤ أكتوبر ٢٠١٦، نشرت روسيا أنظمة للدفاع الجوي من طراز «إس ٣٠٠» في طرطوس، وبعدها صدق الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين على اتفاق مع سوريا بشأن نشر قوات جوية روسية في قاعدة حميميم الجوية لفترة غير محددة المدة.

كما تم تعزيز القوات العسكرية الروسية التي تقاتل إلى جانب النظام السوري، بوصول حاملة الطائرات الروسية «أميرال كوزنتسوف» إلى السواحل السورية. وفي ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦، أعلن الرئيس بوتين عن توقيع اتفاقية بين روسيا وسوريا بشأن توسيع القاعدة البحرية في ميناء طرطوس لتأمين احتياجات السفن الحربية الروسية.

كما قامت روسيا بنشر عناصر من الشرطة العسكرية التابعة لها في المناطق التي تم تحريرها من تنظيم داعش، وذلك بهدف ضمان عدم عودة التنظيم للسيطرة عليها مرة أخرى. فعلى سبيل المثال تم نشرها في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ في مدينة حلب، بعد الانتهاء من عملية إجلاء المسلحين والمدنيين من أحيائها الشرقية. وأعلنت هيئة الأركان العامة الروسية، على هامش منتدى الجيش ٢٠١٧، أن القوات الروسية نفذت أكثر من ٩٠ ألف ضربة على أهداف إرهابية منذ بدء عمليتها العسكرية في سوريا في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، وحسب بيان الهيئة فإنه بفضل دعم القوات الروسية تمكَّن الجيش السوري من استعادة السيطرة على ٨٥ ألف كلم² من مساحة سوريا كان يسيطر عليها المسلحون، كما أسهمت في استعادة السيطرة على نحو ١٠٨ كلم من الحدود السورية - العراقية وقرابة ٢٠٠ كلم من الحدود السورية – الأردنية.

- **العمليات العسكرية الأمريكية في ليبيا**: نفـذت الولايات المتحدة عمليات جوية محدودة النطاق في ليبيا ضد معاقل تنظيم داعش الإرهابي، فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في الأسبوع الأول من أغسطس ٢٠١٦، أنها نفذت ضربات جوية محددة ضد أهداف لتنظيم داعش في مدينة سرت الليبية بناء على طلب من حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج. وأشار

المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية بيتر كوك في بيانٍ له أن واشنطن نفذت الضربات، «في محاولة لدعم القوات التابعة لحكومة الوفاق الساعية لهزيمة التنظيم في معقله الرئيس في البلاد».

وسبق أن أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن أن زعيم تنظيم «داعش في ليبيا» العراقي أبا نبيل تم قتله في غارة أمريكية استهدفت مركزَ قيادة وسيطرة خاصًّا بالتنظيم على مقربة من درنة في نوفمبر ٢٠١٥. كما قامت الولايات المتحدة بإنزال قوات محدودة في ليبيا من أجل فتح قنوات اتصال بالقوات العاملة على الأرض التي تقاتل داعش وتقديم الدعم لها.

ووفق تقرير نشرته صحيفة الواشنطن بوست في ٩ أغسطس ٢٠١٦، فإن جنود الكوماندوز الأمريكيين يعملون انطلاقًا من مركز عمليات مشترك في أطراف مدينة سرت، وأن الجنود الأمريكيين يعملون بالتنسيق مع نظرائهم البريطانيين على تحديد مواقع للضربات الجوية ويزودون شركاءهم بالمعلومات الاستخباراتية.

- **العمليات العسكرية الأمريكية في اليمن:** نفذت الولايات المتحدة الأمريكية ضربات جوية ضد تنظيم القاعدة في اليمن منذ عام ٢٠٠١، عقب تدمير تنظيم القاعدة المدمرة الأمريكية (يو. إس. إس. كول) عام ٢٠٠٠، وبعد دمج تنظيمي القاعدة السعودي واليمني عام ٢٠٠٩ تحت اسم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ارتفعت وتيرة الضربات الأمريكية بعدما استهدف التنظيم بشكله الجديد عمق الولايات المتحدة.

وتستخدم كل من وزارة الدفاع الأمريكية، ووكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، سلاح الجو في تنفيذ ضرباتها ضد التنظيم من خلال استخدام طائرات

بدون طيار المعروفة باسم طائرات الدرونز، لاقتناص عناصر التنظيم وقتلهم. إلا أن الأحداث كشفت أن العمليات الجوية الأمريكية لم تكن تقتصر فقط على هذا النوع من السلاح الجوي الموجه من بُعْد، بل تستخدم أيضًا مقاتلات جوية حربية تقليدية نفَّاثة، متواجدة في قواعدها وأساطيلها البحرية في جيبوتي، وفي الخليج العربي والبحر الأحمر، ومنذ بداية الضربات الجوية ضد القاعدة في اليمن في ٢٠٠١ حتى نهاية ٢٠١٦، بلغ مجموع الهجمات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة في اليمن ٢٥٥ ضربة جوية.

وبمقارنة أعداد الضربات الجوية في اليمن خلال السنوات الخمس الماضية نجد أن عام ٢٠١٢ قد شهد أعلى معدلات في الضربات الجوية الأمريكية التي يتراوح عددها ما بين ٨٧ – ١٣٧ ضربة جوية، في ما بلغ عدد الضربات الجوية عام ٢٠١٤ عدد ٣٦ ضربة جوية، وفي عام ٢٠١٥ بلغت ٣١ ضربة جوية. ومع ذلك نجد أن معدل الضربات الجوية الأمريكية عاود ارتفاعه بشكل واضح في عام ٢٠١٦، حيث تراوح خلاله بين ٤٨ – ٥٥ ضربة.

ثانيًا- مظاهر التأثير على الأمن القومي العربي:

في ما يتعلق بتأثير التهديدات الخارجية على الأمن العربي في بعده الإقليمي، تحدد الأدبيات ثلاثة أنواع للتأثير: نوع خاص بالتأثير على ميزان القوى السائد في النظام الذي يتشكل نتاج نمط القوة السائد فيه، والذي يفرز بدوره مراكز قوى قد تكون متوسطة أو صغيرة، ومؤثرة أو غير مؤثرة، وبذلك يكون النظام الإقليمي أُحادي القيادة أو متعدد القيادات. أما النوع الثاني فهو خاص بالتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي. ويتعلق النوع الثالث بسعي القوى العظمى لإعادة تعريف مهددات الأمن الإقليمي بما يتفق ومصالحها ورؤيتها لتلك المهددات وإن تباينت عن تلك التي تهدد أمن النظام الإقليمي بالفعل.

وتحدد هذه الدراسة أربعة أبعاد لتأثير التهديدات الخارجية على الأمن القومي العربي، وتمسُّ ميزان القوى السائد وترتيبات الأمن الإقليمي، وذلك على النحو التالي:

١- التحول في مركز الثقل السياسي في المنطقة العربية:

منذ الثورات العربية، أصبح من الواضح أن الدول المؤثرة في التفاعلات الرئيسة في إقليم الشرق الأوسط قد تغيرت، حيث تزايد الدور الإقليمي الذي تلعبه بعض الدول على حساب دول أخرى.

ولا يرتبط تحول مركز الثقل السياسي في الإقليم من دول إلى أخرى بامتلاك هذه الدول المال فقط، وإنما أيضًا التفكير الإستراتيجي، وشبكة العلاقات والتحالفات التي تتخطى حدود منطقة الشرق الأوسط، لتؤثر على دوائر صنع القرار في واشنطن، وموسكو، فضلًا عن الدول الأوروبية.

ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لكون هذه الدول مركز ثقل سياسي في المنطقة، يتمثل البُعد الأول في أنها أصبحت المركز الذي يصنع فيه القرار السياسي في ما يتعلق بقضايا التغيير السياسي في المنطقة، وكذلك في مواجهة الدور الإيراني الفعلي الممارس حاليًّا في المنطقة، وفي مواجهة الدور المتوقع أن تمارسه طهران في حال توصلها لاتفاق الصفقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

وينصرف البُعد الثاني إلى أنها أصبحت مصدر تمويل لا يمكن التغافل عنه لعمليات التنمية في معظم دول الشرق الأوسط، وليس الدول العربية فقط، من خلال الصناديق السيادية. وذلك فضلًا عن تزايد الدعم المالي الذي تقدمه للاجئين من مناطق الصراعات.

وقد اهتمت هذه الدول بتقديم المساعدات للاجئين السوريين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وعدَّت ما يعانونه من أزمات ناتجًا عن السياسات الداخلية وعن تخاذل المجتمع الدولي في تسوية الصراع هناك. وتشير تقديرات متعددة إلى أن إجمالي عدد السوريين في السعودية يتراوح بين ٥٠٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف، ومنهم ١٠٠ ألف طالب مسجلون في المدارس السعودية.

وطوال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت السعودية تنفيذ البرامج الإغاثية الخاصة باللاجئين السوريين في دول الجوار وللنازحين داخل المدن السورية والتي بلغ عددها ٨٥ برنامجًا، بقيمة إجمالية بلغت نحو ٨٥٠ مليون ريال.

إلى جانب ذلك، تهتم قطر بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، وبلغت قيمة المساعدات الرسمية وغير الرسمية منذ ٢٠١١ حتى سبتمبر ٢٠١٥، ما يقارب ١,٥ مليار دولار. وقد اقترحت قطر في مؤتمر المانحين الثالث الذي عقد بالكويت في مارس ٢٠١٥، إنشاء صندوق لتمويل برامج للتعليم والتطوير المهني للنازحين واللاجئين السوريين في الدول المجاورة، ووفق تصريح خالد العطية وزير الخارجية القَطَري في المؤتمر، تقوم المبادرة على «توفير نظام تعليم ثنائي، يزاوج بين التعليم في المدارس والتدريب في المؤسسات، عن طريق بناء مدارس داخل مخيمات اللجوء»، وذلك بالتنسيق مع الدول المضيفة للاجئين.

كما شارك في المؤتمر عدد من الجمعيات الخيرية القَطَرية غير الرسمية، ومنها مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية (راف) والتي قدمت ٤٠ مليون دولار، وهو ما يعد ضعف ما قدمته خلال مؤتمر عام ٢٠١٤.

ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في قطر وفق تقديرات الائتلاف السوري المعارض حتى سبتمبر ٢٠١٥، نحو ١٩ ألف لاجئ، على نحو يجعل إجمالي السوريين المقيمين في قطر ٦٠ ألف سوري.

وتحرص الإمارات على تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين، سواء في داخل سوريا أو في الدول المضيفة، ووفق تقدير وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقش، بلغت قيمة هذه المساعدات منذ مارس ٢٠١١ حتى سبتمبر ٢٠١٥ ما قيمته ١,١ مليار دولار، استُخدم جزء منها في إنشاء مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، ومستشفى الأردن الميداني ومخيم الهلال الأحمر الإماراتي، وبلغت التبرعات التي قدمتها الإمارات في مؤتمر المانحين الثالث الذي عقد بالكويت في مارس ٢٠١٥، ما قيمته ١٠٠ مليون دولار أمريكي.

وتستضيف الإمارات وفق تصريح وزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقش في ١٢ سبتمبر ٢٠١٥، عدد ١٠٠ ألف لاجئ سوري، على نحو يجعل إجمالي السوريين المقيمين في الإمارات ٢٥٠ ألف سوري.

وتجدر الإشارة إلى أنه تظل هناك مشكلة خاصة بإحصاء عدد اللاجئين السوريين في السعودية والإمارات وقطر وغيرها من دول الخليج العربي، بسبب القوانين المحلية في هذه الدول، ففي الوقت الذي تعلن فيه المنظمات الدولية أن عدد اللاجئين في كل من دول الخليج العربي الستّ هو صفر، لكن المصادر المحلية في هذه الدول تعلن رقمًا مغايرًا، على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

وفي ما يتعلق بالكويت وعُمان والبحرين، فقد ظل دورها في الصراع في سوريا مرتبطًا بصورة رئيسة بتقديم المساعدات الإنسانية، فعلى سبيل المثال استضافت الكويت المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لإغاثة الشعب السوري في ٣١ مارس٢٠١٥، وخصصت للشعب السوري مبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

وفي ما يتعلق بالمساعدات، بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمتها لليمن خلال العام ٢٠١٥ ما قيمته ٢٠٢ (مئتان ومليونا) دولار أمريكي. ووفق بيانات وزارة التنمية والتعاون الدولي في الإمارات، يتجاوز عدد اليمنيين

المستفيدين من المساعدات الغذائية التي تقدمها الإمارات ١٨١ ألف عائلة يمنية، أي نحو ١,١ مليون شخص، كما بلغت المساعدات الإماراتية التي هدفت إلىٰ توفير الكهرباء وإصلاح ما تضرر من إنشاءات وشبكات إمداد الطاقة الكهربائية نحو ٣١٤ مليون درهم. كما قدرت الوزارة في تقريرها قيمة المساعدات الطبية العاجلة والأدوية التي قدمت لليمن خلال عام ٢٠١٥ بنحو ١٢٢ مليون درهم، وقدرت مساعدات خدمات الدعم والتنسيق بنحو ٤٦ مليون درهم، ومساعدات توفير مياه الشرب والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي بنحو ٤١ مليون درهم، ومساعدات الوقود بنحو ١٤ مليون درهم.

ويتعلق البُعد الثالث بكون هذه الدول لا تزال تعد مصدرًا مهمًّا للشرعية الإقليمية، خاصة في ما يتعلق بالحرب ضد تنظيم داعش، التي أعلنت عنها واشنطن في أغسطس ٢٠١٤، والتي تلاها انعقاد مؤتمر جدة، بهدف تنسيق الجهود بين واشنطن والدول الإقليمية الراغبة في المشاركة في هذه الحرب.

٢- الصعوبات التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية الصراعات في الدول العربية:

ارتبط بالتهديدات الخارجية السابق توضيحها، تزايد المشكلات التي تواجه مؤسسات التكامل العربي، خاصة جامعة الدول العربية، والتي تحاول تبني سياسات فاعلة تسهم في تسوية الصراعات التي تمر بها بعض الدول العربية، علىٰ الرغم من محاولات القوىٰ غير العربية لتعزيز تدخلها في شؤون الدول العربية.

فقد صدر عن مجلس وزراء الجامعة العربية القرار ٧٣٦٠ في ٢١ مارس ٢٠١١، والذي نص علىٰ «الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علىٰ حركة الطيران

العسكري الليبي فوريًّا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، إجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار». وعارض هذا القرار التوافقي كل من سوريا والجزائر واليمن والسودان.

واستمرت عمليات حلف الناتو العسكرية في ليبيا ،والتي أطلق عليها اسم Unified protector، والتي انطلقت منذ ٣١ مارس ٢٠١١، وانتهت في ٣١ أكتوبر ٢٠١١، لمدة سبعة أشهر، وتضمنت عمليات جوية وبحرية هدفت، وفق البيانات الرسمية للحلف، لحماية المدنيين وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي المتضمن في القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ بشأن إنشاء منطقة حظر طيران وحظر توريد السلاح لليبيا، وتضمنت العمليات تدمير أكثر من ٥٩٠٠ هدف عسكري، منها أكثر من ٤٠٠ قاذفِ صواريخَ وأكثر من ٦٠٠ دبابة.

كما قامت جامعة الدول العربية بتعيين مندوب خاص لليبيا وهو السيد ناصر القدوة، ليتولى التنسيق مع المبعوث الأممي الخاص بليبيا.

وفي حالة سوريا، أدانت الجامعة العربية في أغسطس٢٠١١ الحكومة السورية لقمعها المتظاهرين، ودعت النظام إلى وقف «حملة العنف المسلح ضد المدنيين».

وبادرت الجامعة العربية بوضع خطة في أكتوبر ٢٠١١ تقضي بسحب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محادثات مع زعماء المعارضة خلال ١٥ يومًا، حدًّا أقصى، ووافق النظام السوري عليها في ٢ نوفمبر ولكن لم يقم بالتنفيذ حتى ١٦ نوفمبر، وحينها قررت الجامعة تجميد عضوية سوريا ومنحها مهلة ثلاثة أيام للتوقيع على بروتوكول لإرسال مراقبين عرب إلى هناك، ثم تم مدُّ المهلة حتى ٢٥ نوفمبر ٢٠١١.

وفي نوفمبر٢٠١١ قررت الجامعة تعليق عضوية سوريا فيها، ثم فرضت - في سابقة من نوعها في تاريخ الجامعة - عقوبات ضد دمشق. ومع إصرار سوريا على عدم التوقيع على الخطة، فرضت الجامعة على سوريا عقوبات اقتصادية في ٢٧ نوفمبر، تم تضمينها في القرار ٧٤٤٢ الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة، وشملت العقوبات منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، على أن تقوم لجنة فنية تنفيذية يتم تشكيلها بتحديد أسماء هؤلاء الشخصيات والمسؤولين، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، ووقف التبادلات التِّجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري، وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية، ووقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية، ووقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري، ووقف تمويل أية مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري، والطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أُسرهم في سوريا، والحوالات من المواطنين العرب في سوريا، وذلك إلى جانب تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.

وفي ١٩ ديسمبر ٢٠١١ وافقت الحكومة السورية على توقيع المبادرة، ووصلت البعثة العربية إلى سوريا في ٢٢ ديسمبر، وتراوح عدد المراقبين المشاركين فيها بين ١٥٠ و٢٠٠. وفي ١٥ يناير ٢٠١٢ قرَّرت الجامعة العربية تعليق أعمال بعثة المُراقبين وعدم إرسال المزيد منهم، وسلَّم رئيس البعثة محمد مصطفى الدابي في ٢١ يناير تقريره عن مهامِّها وعملها على مدى تلك الفترة إلى أمين الجامعة العربية. وفي ٢٢ يناير اجتمعَ وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة بالقاهرة

لإيجاد حل للأزمة، وطرحت قطر خلال الاجتماع اقتراحها بشأن إرسال قوة عربية إلىٰ سوريا، كما اقترحت أيضًا إحالة الملف السوري إلىٰ مجلس الأمن الدولي، ورأت أن ذلك سيكون أفضل من تمديد مهام البعثة هناك.

وطرحت الجامعة العربية مبادرة جديدة في ٢٣ يناير ٢٠١٢ تقضي بمنح النظام السوري مدة أسبوعين لإجراء حوار سياسي مع المعارضة، بهدف تشكيل «حكومة وحدة وطنية» خلال مدة أقصاها شهران، وأن يقوم الرئيس بشار الأسد بتفويض نائبه للتفاوض مع الحكومة الوطنية، وإقامة انتخابات رئاسية وبرلمانية مُبكرة. وقد كلَّفت الجامعة أمينها نبيل العربي بتعيين مبعوث عربي يُتابع سير هذه العملية مع الحكومة. كما توجَّهت الجامعة إلىٰ مجلس الأمن الدولي لطلب دعم المُبادرة الجديدة، وأكدت علىٰ رفضها التدخل العسكري في الأزمة، بالإضافة إلىٰ أنها وافقت علىٰ تمديد مهام بعثة المُراقبين وطالبت السلطات مُجددًا بسحب جميع القوات العسكرية من المدن، وقد رفض النظام السوري هذه المبادرة، ومع استمرار القتالي في المدن السورية جمدت الجامعة عمل بعثة المراقبين ثم أعلنت عن انتهاء مهمَّتها في ١٢ فبراير ٢٠١٢.

ومنذ ٢٤ فبراير ٢٠١٢ تم تعيين مبعوث عربي وأممي مشترك خاص بسوريا، وأصبحت الأمم المتحدة والآليات الأوروبية الأخرىٰ التي تعمل في إطار مؤتمرات جنيف وفيينا هي الأكثر فاعلية في التعامل مع الصراع في سوريا، في حين تراجعت الجامعة العربية عن ممارسة أية أدوار مؤثرة فيه.

وفي هذا الإطار، عقدت عدة اجتماعات في العديد من العواصم الأوروبية بهدف مناقشة مستقبل التسوية السياسية للصراع، ومع تزايد نشاط روسيا في المنطقة العربية خاصة في سوريا، أخذت تنظم اجتماعات في الأستانة من أجل صياغة حلول جزئية للصراع.

٣- صعوبة تشكيل قوات عربية للتدخل السريع:

بعد الثورات العربية التي اجتاحت العديد من الدول منذ نهاية ديسمبر ٢٠١٠، وما صاحبها من تزايد تهديد الإرهاب لا سيما بعد إعلان تنظيم داعش عن قيام دولته في العراق وسوريا، تجددت المناقشات مرة أخرىٰ في عدة دوائر عربية حول الحاجة لوجود تنسيق عسكري ما بين الدول العربية التي تواجه تهديدًا من هذا التنظيم من أجل مكافحته من خلال العمل العسكري، وهو ما كُلِّل بدراسة صدرت عن قطاع الأمن القومي في الجامعة العربية في يناير ٢٠١٥ تحدثت عن أهمية تشكيل قوات عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق طرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فكرة تشكيل قوات تدخل سريع لمكافحة الإرهاب في ٢٢ فبراير ٢٠١٥، وتشير إحدىٰ التقديرات التي نشرها مركز ستراتفور في ٨ أبريل ٢٠١٥، إلىٰ أن القـوات ستتألف من قوات برية تتراوح من ٣٤ – ٣٥ ألفًا وتضم قوات رد سريع وقوات إنقاذ سريع وقوات خاصة، وقوات بحرية يتراوح عددها بين ٣ آلاف و٥ آلاف، وقوات جوية تتراوح بين ٥٥ ألفًا، أي بإجمالي ٤١ ألفًا تقريبًا.

وجاء في خطاب الرئيس السيسي في ٢٢ فبراير ٢٠١٥: «إن الحاجة إلىٰ توحيد القوىٰ العربية أصبحت أكثر إلحاحًا؛ لأن التحديات التي تواجه المنطقة والدول العربية تحديات ضخمة جدًّا، يمكننا التغلب عليها»، ثم أقرت القمة العربية في ٢٨-٢٩ مارس ٢٠١٥ «اعتماد مبدأ إنشاء قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختياريًّا»، وعلىٰ أن هذه القوة «تضطلع بمهـام التدخل العسكري السريع وما تكلف به من مهـامَّ أخرىٰ لمواجهة التحديات التي تهـدد أمن أي من الدول الأعضاء وسلامتها وسيادتها الوطنية، وتشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية بناءً علىٰ طلب من الدولة المعنية».

ويكشف تحليل المناقشات الخاصة بتشكيل هذه القوات، خاصة على ضوء اجتماعات رؤساء الأركان ووزراء الدفاع التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية، تنفيذًا لقرارات القمة العربية التي عقدت في مارس ٢٠١٥ المتعلقة بتشكيل هذه القوات - عن أن تشكيلها لا يخلو من التحديات، بعضها سياسي، وبعضها الآخر ذو طبيعة فنية، وتعد هذه التحديات هي التي حالت دون خروج هذا المشروع إلى النور.

ويتعلق التحدي الأولى بمحدودية التأييد العربي للمبادرة المصرية، مما جعلها لا تحظى بتأييد على نطاق واسع، وعلى نحو يجعل الحديث عن قوات «عربية» بالمعنى شامل، غير دقيق، فكما نص قرار القمة العربية في مارس ٢٠١٥ على «اعتماد مبدأ إنشاء قوة عسكرية عربية تشارك فيها الدول اختياريًّا»، وهذا يعني أنه لا يوجد ما يلزم الدول الأعضاء في الجامعة والبالغ عددهم ٢٢ دولة، بالمشاركة في تشكيل هذه القوات.

ويمكن تفسير ما انتهى إليه قرار القمة في هذا الشأن بعاملين، يتمثل العامل الأول بالسياق المصاحب لطرح هذه المبادرة، والسابق توضيحه، والذي يعد سببًا رئيسًا في حديث الرئيس السيسي مع قناة العربية في ٢٨ فبراير ٢٠١٥، عن كل من السعودية والإمارات والكويت والأردن بصورة خاصة، بوصفها دولًا تشارك مع مصر في تشكيل القوة المشتركة، حيث ورد في حديثه: «نحن نطرح هذا على أشقائنا، وهناك فرصة بدء نقاش كيف يُحقق ذلك أمن بلادنا واستقرارها ... وأتصور أن السعودية والإمارات والكويت والأردن، يمكن أن نتحرك معًا لتشكيل القوة العربية المشتركة».

وقد كشفت المناقشات التي دارت بخصوص هذه القوات، فضلًا عن التحركات الفعلية بخصوص إنشائها، عن اقتصار تأييد هذه الفكرة حتى انعقاد

القمة العربية في مارس ٢٠١٥، على الإمارات والأردن، وحكومة طبرق في ليبيا برئاسة عبد الله الثني.

ففي ما يتعلق بالإمارات، صرح الرئيس السيسي في كلمته في ٢٢ فبراير ٢٠١٥، بأن ولي عهد الإمارات الشيخ محمد بن زايد قد اتصل به وأبدى استعداده لـ«إرسال قوات لمساندة مصر»، وهو ما فسر على أنه تأييد للمبادرة المصرية. ويمكن تفسير تأييد الإمارات لهذه المبادرة، باتساقها مع توجهاتها الخاصة بالتعامل مع الوضع في ليبيا.

أما بالنسبة للأردن فقد صرح الرئيس السيسي في كلمته في ٢٢ فبراير ٢٠١٥، بأن ملك الأردن أبدى استعداده لإرسال قوات لمساندة مصر في مجابهة خطر الإرهاب، وتم تأكيد ذلك في أثناء القمة التي عقدت مع الرئيس السيسي في القاهرة في فبراير ٢٠١٥، والتي تم فيها مناقشة سبل تعميق التعاون العسكري والأمني بين البلدين، وتم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل من الجانبين لوضع خطة مشتركة لمواجهة الإرهاب.

وبالنسبة لليبيا، أوضح عبد الله الثني رئيس وزراء ليبيا في مقابلة أجرتها معه صحيفة «المصري اليوم» في ٢٨ فبراير ٢٠١٥، تأييده تشكيل هذه القوات، وأن نواة هذه القوات تتكون من «الدول العربية الداعمة للصف العربي المعتدل، مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات، والأردن، ومصر».

وفي المقابل تراوحت المواقف المعلنة من الدول العربية الأخرى ما بين عدم التعليق على الطرح المصري، وما بين ابتداء تحفظات بصورة معلنة أو غير معلَنة.

إلى جانب ذلك ارتبط تأييد السعودية للفكرة بالكيفية التي سيتم بها تشكيل هذه القوات، من حيث القيادة، ومناطق التمركز وهي قضايا رغم طابعها

الفني، إلا أن حسمها بطريقة تمنح أي من الدول المشاركة فيها النصيب الأكبر أو القرار المؤثر يصاحبه تعزيز النفوذ، خاصة في المناطق التي ستتدخل فيها هذه القوات.

وفي الكويت، صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي الشيخ خالد الجراح الصباح في ٢٩ أبريل ٢٠١٥، بأن مشاركة الكويت في تشكيل هذه القوات لا تزال قيد الدراسة بين وزارتي الدفاع والخارجية، وأن موقفها سيكون في إطار ما ستتوافق عليه دول الخليج العربي، وتحرص الكويت على المشاركة في اجتماعات رؤساء الأركان، فعلى سبيل المثال شارك رئيس الأركان العامة الكويتي الفريق الركن محمد الخضر في اجتماع أبريل ٢٠١٥.

وقد تبنت عُمان موقفًا واضحًا من هذه المبادرة، يقوم على أساس عدم إعاقة قيام الدول العربية بتشكيل هذه القوات.

وتأتي أهمية هذا التحدي في كونه يحدد الشكل النهائي الذي يمكن أن تنتهي إليه هذه القوات، سواء في ما يتعلق بشموليتها الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية، أو اقتصارها على من «يرغب»، وهذا المسار الأخير هو ما اعتمدته قرارات القمة العربية في مارس ٢٠١٥، حيث نصت على اعتماد هذا المقترح بحيث تكون المشاركة في القوات «اختيارية»، مع إحالة الموضوع لمزيد من الدراسة والتداول من قبل رؤساء أركان الجيوش العربية.

إلى جانب ذلك فإنه رغم تحفظ بعض الدول أو اعتراضها على تشكيل القوات المشتركة، فقد شاركت في الاجتماعات ذات الصلة، وشاركت أيضًا في المناقشات المتعلقة بالجوانب الفنية الخاصة بتشكيل القوات خلال اجتماعي ٢٢ أبريل ٢٠١٥ ومايو ٢٠١٥، وهو ما طرح معوقات أخرى تحول دون اتفاق الدول المشاركة على مسودة بروتوكول تشكيل القوات التي طرحت للمناقشة في اجتماع

مايو ٢٠١٥، فضلًا عن إرجاء عقد الاجتماع الثالث الذي كان مقررًا عقده في ٢ أغسطس ٢٠١٥ ثم في ٢٧ من الشهر نفسه، كما سبقت الإشارة.

وينصرف التحدي الثاني إلى عدم تأييد القوى الدولية للطرح المصري، فبقدر ما تكتسب مواقف القوى الإقليمية من الطرح المصري أهمية، فإن المواقف الدولية مهمة أيضًا، من أجل إضفاء شرعية على هذا الطرح، فضلًا عن استمرار حصول القوات المشتركة في حال تشكيلها على دعم القوى الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، سواءٍ في ما يتعلق بالتسليح أو ببناء القدرات.

ولم يحظ هذا الطرح بتأييد دولي، سواء من قِبَل الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية أو روسيا، فلكل من هذه الأطراف تصوراتها وشروطها لتأييد المبادرة المصرية. وترجع أهمية الحصول على دعم دولي للطرح المصري، إلى استمرار نفوذ هذه الدول في تفاعلات الإقليم، فضلًا عن اتجاهها لتطوير أدوات انخراطها في الإقليم لتكتسب بُعدًا عسكريًّا، وهذا ما تعبر عنه خبرة التحالف الدولي الذي تم تشكيله بمبادرة أمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠١٤.

وفي حالة الولايات المتحدة، يمكن تحديد محددين لعبا دورًا مهمًّا في تكوين موقفها من الطرح المصري، يتمثل المحدد الأول في أن مكافحة الإرهاب في العراق وسوريا هو أولوية رئيسة بالنسبة للإدارة الأمريكية الحالية، خاصة تنظيم داعش في العراق وسوريا ومجموعة خراسان في سوريا، وفي هذا الإطار شكلت هذه الإدارة التحالف الدولي، وعملت على إكسابه بُعدًا إقليميًّا من خلال تبنيها دبلوماسية إقليمية تقوم على توزيع الأدوار بين القوى الرئيسة في المنطقة، عن طريق مؤتمر جدة الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٤، وقد شارك في هذا المؤتمر ١١ دولة هي دول مجلس التعاون الست، ومصر والأردن ولبنان والعراق وتركيا، وبرعاية من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري.

ويتعلق المحدد الثاني بإدراك الإدارة الأمريكية الحالية وجودَ اختلاف في التصورات بينها وبين الدول الرئيسة في إقليم الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي حضرت فيه مصر مؤتمر جدة، وأعلنت رسميًّا دعمها جهود التحالف الدولي، طالبت بتوسيع نطاق التحالف ليشمل كل الجماعات الإرهابية في المنطقة، في حين قصرت واشنطن نطاقه على سوريا والعراق.

إلى جانب ذلك تتخوف الدوائر الأمريكية من التداعيات السياسية المترتبة على تشكيل هذه القوات، لا سيما في ما يتعلق بلعب مصر دور قيادي ما في الإقليم، خاصة أن هذه الدوائر ترى أن هناك فرصًا محتملة لدور مصري، ولكن أبعاد هذا الدور وشكله تخضع لاختبار خلال هذه الفترة.

وبالنسبة لمواقف الدول الأوروبية، فإن مواقفها - منفردة أو مجتمعة كما يعبر عنها الاتحاد الأوروبي - من المبادرة المصرية لا تختلف كثيرًا عن الموقف الأمريكي، خاصة في ما يتعلق برفض الفكرة، ولكن الاختلاف مرتبط بالتفاصيل. فمن ناحية، رغم وجود نشاط فرنسي وإيطالي متزايد للعب دور أكبر في مجال مكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا، إلا أن هاتين الدولتين تفضلان الاعتماد على الجزائر بوصفها الدولة القائد في هذا المجال في هذه المنطقة.

ومن ناحية ثانية يوجد اختلاف في التصورات بين الدول الأوروبية ومصر حول مناطق التدخل العسكري لمكافحة الجماعات الإرهابية، فعلى سبيل المثال، لم تتمسك فرنسا بأهمية الحل السياسي للصراع في ليبيا، كما شاركت فرنسا الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة في بيان مشترك أكد أهمية الحل السياسي للصراع في ليبيا ليقوم على فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية، ووقْف إطلاق النار، وانسحاب المجموعات المسلحة من المدن والمنشآت الإستراتيجية.

إلىٰ جانب ذلك يعد الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي متقاطعًا بصورة كبيرة مع مواقف هذه الدول، حيث يفضل الاتحاد الحل السياسي للصراع في ليبيا، حتىٰ إن بيان وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في ٩ فبراير ٢٠١٥، هدد بفرض عقوبات «علىٰ من يعرقل المحادثات الليبية».

وفي ما يتعلق بالموقف الروسي فإنه يلحظ أن هناك قدرًا من التقارب في التصورات بين روسيا ومصر خلال الفترة التي تلت ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، سواء في ما يتعلق بخطر الجماعات الإرهابية، أو المستقبل السياسي للمنطقة، أو بالموقف من جماعة الإخوان المسلمين، فعلىٰ سبيل المثال، تصنف روسيا جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية منذ ٢٠٠٣، وتبنت مصر الموقف ذاته بعد إعلان الحكومة في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣ عن كون الجماعة تنظيمًا إرهابيًّا.

إلىٰ جانب ذلك تظل السياسة الروسية تجاه إقليم الشرق الأوسط، خاصة المناطق المشتعلة فيه، يحددها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم دعم أي تدخل عسكري أجنبي فيها، طالما كان خارج إطار الشرعية الدولية، وهي مواقف تتقاطع مع الموقف المصري من الصراع في سوريا علىٰ سبيل المثال.

وفي إطار ذلك كان الموقف الروسي من المبادرة المصرية أكثر مرونة، حيث دعمت روسيا فكرة إنشاء قوات عربية مشتركة طالما كان ذلك في إطار الجامعة العربية، وهو ما يعني عمليًّا أن يتم إقرارها من قِبَل القمة العربية في ٢٨ - ٢٩ مارس ٢٠١٥، وأن يكون تشكيلها متفقًا مع معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وفي الوقت نفسه، وربما إدراكًا من روسيا لأهمية البناء علىٰ التقارب الذي حدث بينها وبين القاهرة خلال الفترة الماضية، فقد حرصت روسيا علىٰ تأكيد تقديمها الدعم للقوات المصرية من خلال مبادرات مشتركة، تشارك فيها القوات

المصرية بصفة مراقب في التدريبات التي تجري في روسيا، فضلًا عن عقد مناورات مشتركة بين القوات البحرية في المتوسط. كذلك طرحت روسيا إمكانية مشاركة مصر في ألعاب الجيش الدولية ومنتدى الجيش ٢٠١٥ الذي يعقد في روسيا.

وقد نتج عن هذه المواقف عدم نجاح التحركات المصرية في مجلس الأمن الدولي، والتي هدفت، وفق حديث الرئيس السيسي في خطابه في ١٥ فبراير ٢٠١٥، إلى «وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الكفيلة التي تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة بحسبان أن ما يحدث في ليبيا يعد تهديدًا للسلم والأمن الدوليين»، حيث سعت هذه التحركات لمطالبة المجتمع الدولي بالتدخل في ليبيا من أجل مكافحة تنظيم داعش، ونتيجة لذلك عملت القاهرة على التحرك في الأمم المتحدة من أجل استصدار قرار يرفع حظر التسلح عن الجيش الليبي.

ورغم توصل الدول العربية لمسودة بروتوكول تشكيل القوات المشتركة والتي نوقشت في اجتماع مايو ٢٠١٥، كانت التحديات السابق ذكرها هي المسؤولة عن إرجاء اجتماع وزراء الدفاع العرب الذي كان مقررًا عقده في أغسطس ٢٠١٥، حيث أوضح السفير السعودي في مصر أحمد القطان في تصريح لجريدة الشرق الأوسط في ٢٥ أغسطس ٢٠١٥، أن سبب طلب السعودية تأجيل الاجتماع هو «عدم التوصل إلى صيغة متكاملة ونهائية تلقى قبولًا لدى كل الدولة العربية لهذه القوة العسكرية».

٤- توجه بعض الدول العربية نحو التحالفات العسكرية والانضمام إليها:

أصبحت الدول العربية تواجه إشكالية خاصة بكيفية موازنة التحديات والتهديدات التي تولدها التحولات التي تمر بها المنطقة العربية منذ اندلاع

موجة الثورات نهاية ٢٠١٠، حيث تشير الأدبيات الخاصة بالدراسات الأمنية، إلى أن موازنة التهديدات والتحديات يكون من خلال الاعتماد على القدرات الذاتية للدولة العربية، أو عن طريق الدخول في تحالفات مع قوى أخرى.

ونظرًا لتزايد مشكلات الدولة العربية على النحو السالف بيانه في القسم السابق، فضلًا عن محاولات اختراق المنطقة عسكريًّا من قبل القوى الإقليمية غير العربية ومن قبل القوى الدولية، أصبح تحقيق الأمن القومي من خلال تبني الدول العربية مجتمعة ترتيبات أمن جماعية يصعب تحقيقه، لا سيما في ظل تعارض مصالح هذه الدول واختلاف تصوراتها حول ما يعد مصدر تهديد أمنها القومي، في حين يعد وجود تصورات مشتركة متطلبًا رئيسًا لإمكانية تبني ترتيبات أمن جماعية.

ويلحظ أنه نتج عن هذا الوضع، انفتاح الدول العربية على فكرة التحالفات وقبول العضوية فيها، بما في ذلك تلك التحالفات التي تنشئها قوى غربية، وذلك رغم أن الدول العربية منذ منتصف القرن العشرين رفضت تلك التحالفات. فتاريخيًّا تعد قضية الأحلاف في المنطقة العربية قضية إشكالية، فمن ناحية، كان هناك رفض تاريخي لأية أحلاف في المنطقة، ومثال على ذلك حلف بغداد الذي أعلن عنه في ٢٤ فبراير ١٩٥٥، حيث رفضته مصر وسوريا ولبنان والأردن والسعودية.

وأخذ هذا الموقف يتغير تدريجيًّا بعد الحرب بين إسرائيل وحزب الله في يوليو ٢٠٠٦، حيث تبنت الدول العربية موقفًا أكثر ليونة تجاه فكرة الأحلاف التي طرحتها الولايات المتحدة حينها، حيث صورت الإدارة الأمريكية المنطقة العربية على أنها منقسمة بين محورين، الأول محور الاعتدال الذي يضم مصر ودول الخليج العربي والأردن، والثاني هو محور الخوف Axis of Fear، الذي كان

يضم إيران وسوريا وحركة حماس وحزب الله، ورغم أن مصر تبنت خطابًا رسميًّا ضد تقسيم المنطقة إلىٰ محاور، فقد حرصت في السياسات العملية علىٰ المشاركة في اجتماعات (٦+٢) التي كانت تعقد برعاية أمريكية، وكانت تضم دول الخليج العربي الست والأردن، والتي كانت محاولة عملية للتنسيق بين دول محور الاعتدال.

وهذا التغير في مواقف الدول العربية من التحالفات يعكس تحولًا في تصورات الدول العربية حول كيفية موازنتها التحديات التي تطرحها التحولات التي تمر بها المنطقة العربية، أي كيف يمكنها أن تحقق أمنها بصورة جماعية؟ حيث أصبحت التحالفات إحدىٰ الأدوات الرئيسة لموازنة تلك التحديات وتحقيق قدر ما من الشعور بالأمن.

ومن ناحية ثانية كان الفاعل الرئيس في التحالفات التي تشكلت في المنطقة طوال العقود الماضية، هو الدولة، كما كانت الدولة هي المصدر الرئيس للتهديدات التي قد يتعرض لها الأمن القومي، وكانت التهديدات تعرف حينها استنادًا لاعتبارات القرب الجغرافي والقدرة العسكرية للدولة والعداءات المتصورة، ومع تزايد تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول، تحولت تلك الكيانات إلىٰ مصدر جديد لتهديد الأمن القومي، وأصبحت موازنة هذا المصدر الجديد من خلال تشكيل تحالفات معينة أصعَب من موازنة التهديد الذي تطرحه دولة غير صديقة.

وفي ما يلي تحليل لثلاثة مظاهر لتحول مواقف الدول العربية من قضية التحالفات خلال المرحلة الحالية:

(أ) **تزايد انفتاح الدول العربية علىٰ حلف الناتو:** يعد حلف الناتو من أقدم الأحلاف العسكرية التي استمرت في الفترة التالية علىٰ الحرب الباردة، وقد بدأ

الحلف يهتم بتوسيع نطاق عمله إلى ما وراء منطقة عمله التقليدية ممثلة في أوروبا، ليشمل كل ما يمكن أن يهدد أمن الدول الأعضاء فيه منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وفي هذا الإطار طرح الحلف مبادرة إسطنبول في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤، التي هدف من خلالها لتوسع شبكة شركاء الحلف لتمتد لدول الخليج العربي، وانضمت لها رسميًّا البحرين والكويت وقطر والإمارات، مع مشاركة السعودية وعُمان من حين لآخر في اجتماعات هذه المبادرة. وأطلقت هذه المبادرة بما يتفق وما انتهت إليه قمة لشبونة التي عقدت في نوفمبر ٢٠١٠.

وفي إطار هذه المبادرة شاركت البحرين والإمارات في العملية العسكرية للحلف في أفغانستان والتي تعرف اختصارًا باسم «إيساف»، وكذلك شاركت قطر والكويت فيها.

وقد اقترحت الكويت في قمة الحلف التي عقدت في شيكاغو في ٢٠١٢، أن تستضيف المقر الإقليمي الخاص بالمبادرة، ويهدف المقر، وفق تصريحات رئيس قطاع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحلف نيكولا دي سانتس، إلى تعزيز علاقات التعاون على نحو يشمل السعودية وعُمان أيضًا.

وفي إطار هذه المبادرة يقدم الحلف لدول الخليج العربي ثلاثة مجالات للتعاون: الأول هو التعاون التقني الخاص بالتعاون العسكري الأمني، بما في ذلك التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والمجال الثاني هو الحوار السياسي، وقد عقد أول لقاء بين ممثل الحلف ودول المبادرة في نوفمبر ٢٠٠٨، ثم تلته لقاءات في ٢٠٠٩ ثم ٢٠١٠ ثم ٢٠١٢. كما عقد أول لقاء بين هذه الدول مجتمعة والحلف في ٢ أبريل ٢٠١٤. وذلك إلى جانب انعقاد لقاءات مرتبطة بقضايا محددة تضم الدول المنضمة رسميًّا للمبادرة مع مشاركة من عُمان والسعودية، وتناقش قضايا مثل القرصنة والتعاون العسكري والتعليم العسكري.

ويتعلق المجال الثالث بالدبلوماسية العامة، وبعد مرور عشر سنوات على إطلاق المبادرة، يعمل الحلف منذ ٢٠١٤ على التخطيط لتنظيم زيارات سنوية للوفود الأكاديمية وصناع الرأي ومسؤولي الحكومة من هذه الدول لمقر الحلف.

إلى جانب ذلك سعى الحلف لتطوير مبادرة الحوار المتوسطي، ففي ٢٠٠٤ وبعد مرور عشر سنوات على انطلاق مبادرة الحوار، قامت كلية الدفاع الوطني التابعة للناتو بعملية تقييم لفعالية هذه المبادرة في تحقيق الغايات التي أطلقت من أجل تحقيقها، وانتهت إلى تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي والتعقيدات الإقليمية في الشرق الأوسط على نجاح هذه المبادرة، إلى جانب التنوع وأحيانًا التعارض بين الدول الأعضاء في المبادرة، والصور السلبية السائدة عن حلف الناتو في المنطقة.

وانعكس هذا المعنى في تصريح السكرتير العام للحلف في أعقاب صدور البيان الختامي لقمة إسطنبول في ٢٨ يونيو ٢٠٠٤ بأن عملية الحوار لم تكن مثمرة بقدر كافٍ، وكان «ينبغي أن تتمخض عن أكثر من ذلك». وقد نتج عن عملية التقييم هذه، أن قرر الحلف في قمة إسطنبول رفع مستوى الحوار بين الناتو ودول المتوسط ليكون «شراكة» حقيقية.

وتشمل مجالات التعاون التي أقرتها مبادرة الحوار المتوسطي ٢٦ مجالًا للتعاون من حق كل دولة أن تختار ما يناسبها منها، ويمكن تصنيفها في أربعة محاور، هي: الإصلاح الدفاعي، وتأهيل القوات للاشتراك في عمليات الحلف، ودعم الدولة المضيفة Host Nation Support، ودعم الأمن الإقليمي.

وفي هذا الإطار أعلنت مصر لأول مرة عن إرسال بعثة دبلوماسية لحلف الناتو في ١٦ مارس ٢٠١٧، وهي سابقة من نوعها، حيث كانت البعثة الدبلوماسية المصرية في بروكسل تتولى التواصل مع حلف الناتو، دون أن تكون هناك بعثة دائمة لمصر في الحلف.

(ب) انتشار التحالفات المرنة: يتعلق هذا النوع من التحالفات بالبعد غير الرسمي في تعريف ستيفين والت للتحالفات السابق ذكره، وهو يكون مرتبطًا بتفاهم تكتيكي مرتبط بظروف معينة، أو التزام شفوي ما، مثل تنظيم مناورات مشتركة. وأطلق جيريمي جيز على الالتزام غير الرسمي اسم «التحالفات المرنة»، وهي مرتبطة بقضية محددة ومفتوحة أمام انضمام دول أخرى تتشارك في التصورات نفسها حول عدوٍّ ما أو تهديد ما، ويستمر هذا التحالف باستمرار وجود التصورات المشتركة، ويختفي بتلاشي تلك التصورات أو نتيجة تراجع فاعلية التحالف في ضمان أمن الدول الأطراف فيه.

وما يميز هذا النوع من التحالفات هو أنه يساعد الدولة على التعامل مع الدول التي لا تتفق معها بصورة كاملة، أي التي تكون صديقًا وعدوًّا لها في الوقت نفسه، وهو ما يسمى في العلاقات الدولية باسم الدول الأعدقاء Ferenemy، حيث يسهل هذا النوع التعاون في قضية ما مشتركة والتي يتم فصلها عن القضايا الخلافية الأخرى.

وفي ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية بسبب الثورات، وتزايد حالة عدم اليقين أصبح تشكيل التحالفات الجامدة ذات الطبيعة المؤسسية أو المذهبية، تنطوي عل مخاطرة عالية التكلفة، وهو ما نتج عنه تزايد انفتاح دول المنطقة على تشكيل تحالفات مرنة بحسبان أنها لا تتطلب تحولًا كبيرًا في سياساتها الخارجية، خاصة أن الدول أصبحت أكثر براجماتية في سعيها لتحقيق مصالحها مع استعدادها للتعاون مع أعدائها في حال الاتفاق على قضية محددة.

وهناك نموذجان للتحالفات المرنة في المنطقة العربية، وهما:

- **النموذج الأول** هو عضوية تركيا في التحالف الإسلامي الذي شكلته السعودية في ديسمبر ٢٠١٥ ومشاركتها في المناورات العسكرية التي عقدت في

إطاره، واهتمامها بالتنسيق مع السعودية في ما يتعلق بمستقبل الصراع في سوريا. وذلك رغم اختلاف موقفهما من مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ودون أن يترتب علىٰ ذلك تغير حقيقي في موقف أردوغان من مصر.

ورغم هذا التقارب اتجهت تركيا مؤخرًا للتنسيق مع إيران وروسيا حول سوريا، وفي إطار ذلك عقدت القمة الثلاثية في موسكو في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦، وهي قمة نقلت تركيا عمليًّا لمحور آخر يتبنىٰ مواقف مختلفة عن الموقف السعودي في ما يتعلق بسوريا. وحتىٰ في ظل هذا التقارب الجديد، والذي تمحور حول وقف إطلاق النار في المدن السورية، باستثناء ما يتعلق بمحاربة داعش وجبهة النُّصرة، فإنه لا يمتد لتغيير الموقف التركي من حزب الله مثلًا، ففي أثناء الاجتماع الثلاثي بين وزراء خارجية الدول الثلاث، أكد وزير الخارجية التركي مولود أوغلو علىٰ ضرورة وقف الدعم لحزب الله بوصفه منظمة إرهابية، وهو ما ردَّ عليه وزير الخارجية الإيراني بأن الاتفاق الثلاثي خاصٌّ بالمنظمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن الدولي وهي داعش وجبهة النُّصرة فقط.

- **النموذج الثاني** هو التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا والذي تشكل منذ سبتمبر ٢٠١٤؛ وهو ذو طبيعة خاصة لأنه يجمع بين خصائص التحالفات المرنة وفي الوقت نفسه التحالفات التقليدية. فمن ناحية، هو مرتبط بقضية واحدة وهي محاربة داعش في العراق وسوريا، بوصفه التنظيم الذي هناك اتفاق بين الدول الأعضاء في هذا التحالف - وهم ٧٣ دولة - علىٰ تهديده للأمن والسلام العالميين، وفي ما عدا هذا التنظيم تختلف الدول الأعضاء حول ما يعد تنظيمًا إرهابيًّا من عدمه في سوريا.

من ناحية ثانية، هذا التحالف ليس به بعد مؤسسي مثل الأحلاف التقليدية، وليس خاليًا من المؤسسات مثل الأحلاف المرنة، ولكن تم في إطاره

تشكيل بعض مجموعات العمل إحداها حول مكافحة التمويل، والثانية حول مكافحة المقاتلين/الإرهابيين الأجانب، والثالثة حول عدم الاستقرار، والرابعة حول الاتصالات.

ومن ناحية ثالثة، لا توجد التزامات مكتوبة بخصوص مهمة كل دولة في مجموعات الأعمال أو في الجهد العسكري، ولكن هو التزام لمن يرغب. ومنذ بدء العمليات العسكرية ضد داعش في العراق وسوريا، يتم العمل من خلال خمسة محاور رئيسة هي: تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم تحريرها من داعش، ومواجهة الدعاية الخاصة بداعش، وتحقيق التقدم العسكري في مواجهة داعش، وإعاقة تدفق المقاتلين الأجانب، والقضاء على تمويل داعش.

ومن أهم الأعضاء في التحالف: بريطانيا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وفرنسا، وألمانيا، وكندا، وهولندا، وحلف الناتو، والسعودية، والإمارات، وتركيا، ومصر، وقطر، وحكومة كردستان العراق، والبحرين.

(ج) تشكل تحالفات «مهجَّنة» تجمع دولًا مع فاعلين من غير الدول: يرتبط هذا النوع من التحالفات بالأطراف المشاركة فيه، حيث لم تعد الدولة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يشكل تحالفًا، سواء كان سياسيًّا أم عسكريًّا، وأصبح الفاعل من غير الدولة خاصة الفاعل العنيف طرفًا مهمًّا في هذا النوع من التحالفات.

حيث يلحظ خلال المرحلة الحالية أن القوى التي تبحث عن دور أو مكانة ما، سواء كانت عربية أم غير عربية - كما في حالات تركيا وإيران وروسيا - أصبحت تتجه لتشكيل تحالفات مع هذا النوع من الفاعلين على نحو يخلق نوعًا «مهجنًا» من التحالفات في المنطقة لا يقتصر على الدول فقط كما كان من قبل،

بل يضم دولًا وفاعلين من غير الدول أيضًا، ويتضح ذلك في حالتين على النحو التالي:

- **الحالة الأولى: يعبر عنها التحالف بين روسيا وحزب الله في سوريا، وهو تحالف ذو طبيعة عسكرية**، حيث أصبح حزب الله طرفًا في التحالف الروسي ضد تنظيم داعش وجبهة النُّصرة في سوريا، والذي يضم الحكومة السورية والحكومة العراقية وإيران وروسيا. فرغم الارتباط الوثيق بين حزب الله وإيران من حيث كونه أداةً لها في لبنان، إلا أن روسيا أصبحت تدرك وجود قدر من الاستقلالية في سياسته في الصراع في سوريا، التي ترتبط بتحقيق مصالح ذاتيه له، وبالتالي ارتأت ضرورة التواصل المباشر معه وليس من خلال إيران، للتأثير في عملياته على الأرض.

وأصبحت روسيا تدرك صعوبة تجاهل وجود حزب الله على الأرض في سوريا، واستأنفت - في سابقة من نوعها - اتصالات مباشرة مع القيادات الميدانية للحزب في حلب منذ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٦، حين عقد أول لقاء رسمي معلن بين قيادات عسكرية روسية موجودة في سوريا، وقيادات في حزب الله في حلب، من أجل التنسيق في معركة حلب، وذلك في ظل تزايد أهمية العمليات البرية والتي كان يمكن تنفيذها بالاعتماد على عناصر حزب الله المتواجدة على الأرض والتي قدرت بما يتراوح بين ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ عنصر.

ويأتي هذا التطور تاليًا على اعتراف روسيا بشرعية حزب الله بوصفه «قوة اجتماعية وسياسية في لبنان تم انتخابها»، ثم اعترافها بالدور الذي يلعبه الحزب دعمًا لنظام الأسد في الحرب التي يخوضها مع المعارضة المسلحة، ونفيها كونه جماعةً إرهابيةً كما يصفه الخطاب الرسمي الإسرائيلي، والتأكيد على أنه «شريك» لها في القتال في سوريا.

كما يعد حزب الله طرفًا مهمًّا في تنفيذ اتفاق تخفيض شدة الصراع في بعض المناطق السورية، والذي توصلت له روسيا بتنسيق أمريكي، كما اتضح سابقًا.

وارتباطًا بهذا التنسيق، أعلنت روسيا عن استعدادها في ٨ سبتمبر ٢٠١٧م استخدام حق الفيتو في حال تضمَّن قرار تجديد مهام اليونيفيل في الأراضي اللبنانية المحتلة، وصفَ حزب الله بأنه «منظَّمة إرهابية».

ويعد مستقبل هذا التحالف بين حزب الله وروسيا، بتداعياته السياسية على وجوده في سوريا في الفترة المقبلة - غير واضح المعالم، ولكن التأثير المباشر له هو اعتراف روسيا بالحزب شريكًا لها في حربها ضد تنظيم داعش وجبهة النُّصرة في سوريا، وفي دعمها لبقاء النظام السوري.

- **الحالة الثانية تعبر عن تحالف ذي طبيعة سياسية**، حيث تشهد المنطقة تزايد نشاط تحالف آخر يضم تركيا وحركة حماس وإيران من فترة لأخرى، فعلى سبيل المثال خلال حرب ديسمبر ٢٠٠٨- يناير ٢٠٠٩، تبنت إيران سياسات توجيه «اللوم» لمصر، وقدمت الدعم الإنساني والدبلوماسي لحماس عن طريق التحرك من خلال المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال طالبت بعقد قمة طارئة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمناقشة الحرب.

ومع خسارة حماس الدعم الدبلوماسي من سوريا بسبب الصراع الدائر فيها منذ مارس ٢٠١١، خاصةً مع إعلان حماس عن عدم تورطها في هذا الصراع، وبالتبعية توتر علاقتها مع إيران، حدث تحول في تحالفات حماس الإقليمية لترتبط بتركيا بصورة أكبر، ومصر التي مثل وصول الإخوان للسلطة فيها في انتخابات الرئاسة في يونيو ٢٠١٢ مناخًا إقليميًّا مشجعًا لتعزيز شرعية حماس التي تعد جناحًا لجماعة الإخوان، حيث رأت تركيا أن الربيع العربي هو ربيع جماعة الإخوان، وأن انطلاقته الحقيقية من مصر.

وقد اتضح ذلك في أثناء العدوان الإسرائيلي علىٰ القطاع في ١١ نوفمبر ٢٠١٢، حيث زار رئيس الوزراء المصري هشام قنديل علىٰ رأس وفد رسمي قطاع غزة أثناء حرب ٢٠١٢، كما زار القطاع وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام مع وفد رفيع المستوىٰ يتضمن ١٢ وزيرًا.

❃

الفصل الرابع

الإستراتيجية المقترحة لتحقيق الأمن القومي العربي

تكشف التهديدات السابق تحليلها في الفصلين الثاني والثالث، عن أن ما يواجهه الأمن القومي العربي اليوم من تهديدات لا يقتصر على المجال العسكري فقط، وهو ما يستدعي تطوير سياسات ذات طبيعة غير عسكرية حتى تكون قادرة على التعامل مع هذه التهديدات، خاصة تلك الناتجة عن التحولات التي مرت بها الدول العربية في الفترة التالية على موجة الاحتجاجات والثورات الشعبية.

إلى جانب ذلك فإن معظم الدول العربية في تفاعلها مع القوى الإقليمية والدولية قد اتجهت لتبني مدخلَ توازنِ القوى من أجل تعزيز شعورها بالأمن، وهذا ما انعكس في انفتاحها على تشكيل تحالفات مرنة مع أطراف غير عربية كما اتضح في حالة التحالف الإسلامي، والانضمام لتحالفات عسكرية شكلتها القوى الدولية في المنطقة العربية، وكذلك الانفتاح على تعزيز التعاون مع حلف الناتو.

وفي هذا السياق فإن طبيعة التفاعلات الحالية في داخل النظام الإقليمي العربي أو في علاقته مع القوى الإقليمية غير العربية، وهي تحديدًا إيران وتركيا وإسرائيل، ومع القوى الدولية المهتمة بالمنطقة، تضع مجموعة من المحددات التي تؤطّر التفكير في أية إستراتيجية لتحقيق الأمن القومي العربي خلال الفترة المقبلة، وتتمثل هذه المحددات في ما يلي:

• أن تكون أية ترتيبات أمنية، سواء أخذت شكل تحالفات أو غيرها، ذات طبيعة «اختيارية» في عضويتها، ولا تفرض التزامات طويلة المدىٰ.

• أن تكون السياسات المقترحة والمتعلقة بالجوانب غير الأمنية والعسكرية، قابلة للتنفيذ علىٰ مستوىٰ الدولة العربية، بصور منفردة أو علىٰ مستوىٰ الجامعة العربية بصورة جماعية، وباستخدام المؤسسات والآليات الموجودة بالفعل في الجامعة، فأية محاولة لإنشاء آليات أو أُطر جديدة، قد لا تكلل بالنجاح، وتعد محاولة تشكيل قوات تدخل سريع عربية مثالًا جيدًا علىٰ ذلك.

• أن تحوي الإستراتيجية المقترحة سياساتٍ ذات طبيعة جزئية تتعامل مع تهديدات محددة.

• أن يكون المدىٰ الخاص بالإستراتيجية المقترحة هو المدىٰ القصير، وذلك لتجنب حدوث تحولات جديدة في المنطقة تخلق واقعًا مختلفًا قد لا يكون ملائمًا مع الإستراتيجية المقترحة.

وفي إطار هذه المحددات، يقترح هذا الفصل إستراتيجية لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي خلال المرحلة الحالية والتي تم تحليلها بالتفصيل في الفصلين الثاني والثالث. ويتم تطوير هذه الإستراتيجية بالإفادة من الأسلوب الذي طورته كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العليا للعلوم العسكرية بجمهورية مصر العربية في بناء الإستراتيجية.

وينقسم هذا الفصل إلىٰ جزأين، يتم في الجزء الأول تحديد الهدف المراد تحقيقه من الإستراتيجية، والركائز والمحددات الخاصة بها، ويحوي الجزء الثاني السياسات المقترحة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، والسابق توضيحها في الفصلين الثاني والثالث.

أولاً- الهدف الإستراتيجي والركائز والمحددات:

١- الهدف الإستراتيجي:

مواجهة التهديدات الناتجة عن التحولات التي يمر بها النظام الإقليمي العربي والتي تهدد أمنه الجمعي، وتشمل تلك التحولات التي تمر بها دوله، أو في ما يتعلق بعلاقته مع القوى الإقليمية غير العربية والقوى الدولية.

٢- الركائز (الإمكانيات والفرص المتاحة):

• وجود مصالح مشتركة بين الدول العربية مرتبطة بالتصدي لأية تهديدات يتعرض لها الأمن القومي العربي.

• استمر وجود الجامعة العربية التي تعد المؤسسة الرئيسة للتكامل العربي، وذلك رغم ما بها من ضعف، وهو ما يفيد استمرار تمسك الدول العربية بها بوصفها المنصة الرئيسة لتنسيق تحركهم الجماعي ولو في حده الأدنى.

• وجود مصلحة إستراتيجية للقوى الدولية في المنطقة تقوم على أساس الحفاظ على استقرار المنطقة، وتحقيق أقصى استفادة منها اقتصاديًا وأمنيًا وسياسيًا من خلال عدم الانعزال عن تفاعلاتها والأزمات والصراعات الرئيسة فيها.

• اختلال ميزان القوى بين الدول العربية وبعضها، فهناك دول متفوقة عسكريًا مثل مصر التي تأتي في الترتيب ١٠ على مستوى العالم من حيث القوة العسكرية، وهناك دول تتمتع بوفرة اقتصادية مثل دول الخليج العربي، وهناك دول لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية.

• تزايد أهمية توافر الشرعية العربية لأية دولة عربية من أجل تنفيذ أية سياسة تنطوي على التصدي لأي تهديد خارجي لأمنها القومي، وتوافر هذه الشرعية أصبح يتطلب تطوير آليات للتنسيق والعمل الجماعي، سواء في إطار الجامعة العربية، أو في خارجها.

٣- **محددات تنفيذ الإستراتيجية (المعوقات):**

• اختلاف مصالح الدول العربية واختلاف تصوراتها الخاصة لما يمثل تهديدًا أو تحديًا لأمنها القومي، مما يجعل إمكانية تحقيق التوافق في ما بينها، والتحرك المشترك مرتبط بتوافقات الحد الأدنى.

• التسييس المتزايد للقضايا الأمنية، وهو ما كان سببًا في فشل محاولات تشكيل قوات التدخل السريع المشتركة التي اقترحتها مصر في ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن قضية تشكيل قوات «عربية مشتركة» ظلت قضية تشغل القيادات العربية منذ إنشاء جامعة الدول العربية في ١٩٤٥، وبصورة خاصة منذ توقيع معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي ١٩٥٠، التي تعد المرجعية الرئيسة عند الحديث عن تشكيل قوات عربية مشتركة في إطار جامعة الدول العربية.

وتكشف الممارسات العربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، عن فشل محاولات تشكيل هذه القوات وفي حالات أخرى عدم اكتمالها، وأنه في كل مرة يكون تشكيل هذه القوات قاصرًا على عدد محدود من الدول «الراغبة» في تنفيذ المهمة التي يقرها مجلس الجامعة لهذه القوات. وتعد خبرة إعلان دمشق ٦ مارس ١٩٩١، المرة الأخيرة التي تطرح فيها مسألة تشكيل قوات عربية مشتركة، والذي استنادًا إليه أرسلت مصر عدد قوات بلغ وفق بعض التقديرات ٣٠٠٠ ألف جندي مصري، وأرسلت سوريا نحو ٣٠٠٠ ألف جندي سوري إلى منطقة الخليج العربي، لتعمل نواة لقوات سلام عربية.

وقد انتهى التزام مصر وسوريا ودول الخليج العربي الست بهذا الإعلان في صيف ١٩٩٢ بسبب خلافات حول مستقبل هذه القوات.

• تفضيل الدول العربية إدارة علاقاتها مع القوى الدولية ومع القوى

الإقليمية غير العربية بصورة فردية وليس في إطار جماعي من خلال جامعة الدول العربية.

• اختلال مركز الثقل السياسي في المنطقة العربية على نحو حال دون جود قيادة قادرة على تحريك الدول العربية في اتجاه محدد، وهو ما نتج عنه تعدد القيادات وتعدد مسارات الحركة.

ثانيًا- السياسات المقترحة:

١- الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع تهديد إضعاف الدولة المركزية:

- **الهدف**: تقوية مؤسسات الدولة في الدول التي تمر بصراعات مسلحة، والعمل على تحييد تأثير الفاعل العنيف من غير الدولة.

- **السياسات المقترحة:**

- تطوير سياسات عربية لمواجهة الفاعلين العنيفين من غير الدول مثل حزب الله وحركة حماس، بهدف التأثير في سياساتهم، والعمل على تقوية شرعية مؤسسات الدول التي يعملون فيها. ومن هذه السياسات الاهتمام بالتواصل الرسمي مع مؤسسات الرئاسة المعنية، وتطوير برامج بناء قدرات المؤسسات الشرطية ومؤسسة الجيش في الدول التي يوجد فيها الفاعل العنيف، مثل لبنان في حالة حزب الله، والسلطة الوطنية في حالة حركة حماس، والوضع ذاته ينطبق على العراق وليبيا.

- الإسراع في تطوير مبادرات عربية جزئية لتسوية الصراعات في سوريا وليبيا واليمن، تهتم بقضايا فرعية غير متضمنة في ما هو مطروح من مبادرات على المستوى الدولي، ففي حالة سوريا - على سبيل المثال - فإنها تتخطى دور الأسد في الحكومة الانتقالية، لتشمل قضية تركيبة هذه الحكومة ومن هي جماعات المعارضة التي لها حق في المشاركة؟ ومستقبل داعش وجبهة النُّصرة،

ومصير المقاتلين الأجانب في التنظيمين، وانتشار السلاح في سوريا، ومستقبل الجيش السوري، والدستور السوري الجديد، وإعادة الإعمار، وشكل الدولة السورية؟ وإمكانية عودة اللاجئين السوريين لوطنهم. ويمكن أن يكون طرح هذه المبادرات تمهيدًا لطرح مبادرات أكثر شمولًا.

- تفعيل مجلس السلم والأمن التابع للجامعة العربية، من أجل بحث حالة الدول العربية التي تمر بحالة شديد من الضعف والفشل، والعمل على إقرار سياسات تهدف إلى تقوية هذه الدول.

- المشاركة في جهود تدريب المعارضة على إدارة المرحلة الانتقالية في مناطق الصراعات، سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو من خلال المؤسسات الوطنية الموالية للدولة، خاصة ليبيا وسوريا، وذلك بهدف تقوية توجهاتهم للحفاظ على الدولة المركزية الموحَّدة في دولهم.

- استمرار التمسك العربي بالمبادئ الثابتة الخاصة بالقضية الفلسطينية، مع بذل مزيد من الجهود لتحقيق المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية.

- العمل من خلال مجلس الأمن الدولي على استصدار بيان يشارك فيه كل من روسيا والصين وبعض الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، يؤكد أهمية الحفاظ على الدولة المركزية في سوريا والعراق وليبيا واليمن بوصفها الدول التي تشهد صراعات حاليًّا.

- العمل من خلال مجلس الأمن الدولي ومن خلال آلية دول جوار ليبيا على التنبُّه للآثار السلبية المترتبة على التفاوض مع الإرهابيين في سوريا والعراق وليبيا، خاصة في ما يتعلق بمستقبل الدولة وقدرتها على السيطرة على إقليمها.

- **آليات التنفيذ:**

• وزارة الخارجية للدول العربية (التحرك في إطار المنظمات الإقليمية والدولية).

• المؤسسات الأمنية للدول العربية.

• مراكز الفكر الوطنية.

• الجامعة العربية بمؤسساتها خاصة الأمانة العامة ومجلس السِّلم والأمن العربي.

٢- الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع التطرف والإرهاب:

- **الهدف:** رفع كفاءة الدول العربية في التصدي للتنظيمات الإرهابية ومكافحة الأفكار المتطرفة.

- **السياسات المقترحة:**

• إطلاق مرصد عربي خاص بالعمليات الإرهابية التي تقع في الدول العربية المجاورة، ويتم ترجمته للغات المختلفة.

• أن تعمل الحكومات العربية على إتاحة المعلومات الخاصة بالسياسات المتبَعة في مجال مكافحة الإرهاب للباحثين المتخصصين، وتشجيعهم على النشر عن هذه السياسات في الدوريات الأكاديمية الغربية.

• إنشاء لجنة عربية لمكافحة الإرهاب تتبع مجلسَ الأمن التابع لجامعة الدول العربية، وتُعْنَىٰ بتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ورسم سياسات مكافحة الإرهاب ومتابعة التقدم في تنفيذها.

• العمل في إطار الجامعة العربية على تطوير مسودة إستراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب، تحدد التوجه العام لمكافحة الإرهاب في الدول العربية في مجال المواجهة العسكرية، وفي مجال مساعدة ضحايا الإرهاب، وفي مجال تحصين المجتمع ضد الإرهاب. ومن المهمِّ أن تصاغ هذه الإستراتيجية على أساس الشراكة بين مؤسسات الدولة المعنية وبين المجتمعات المحلية، خاصة مؤسسات المجتمع المدني الوطنية، على نحو يسمح بالحديث عن تأييد مجتمعي لجهود

وسياسات مكافحة الإرهاب، وبما يتفق وإستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التي أُقرت في ٢٠٠٦.

• إصدار تعليمات تنظيمية لأهالي العمالة العربية في مناطق الصراعات، يتم فيها توضيح كيفية تواصلهم مع الجهات المعنية في وزارات الخارجية الخاصة بدولهم في حال تعرُّض أبنائهم في الخارج لأي ضرر.

• تشجيع الدول العربية على إصدار قانون يجرم سفر مواطنيهم للخارج بغرض المشاركة في أية صراعات في دول الجوار، وتغليظ العقوبة الخاصة بذلك.

• توجيه مكاتب الجامعة العربية في مناطق الصراع وما حولها، بضرورة الاهتمام بالتواصل الفاعل مع تجمعات العمالة العربية في هذه الدول، وتوفير خطوط ساخنة يتم الإعلان عنها على نطاق واسع لتسهيل التواصل وتلقي الشكاوى.

• أن تطرح مصر خلال عام ٢٠١٨ بالتنسيق مع إيطاليا وروسيا في مجلس الأمن الدولي مسودة مشروع قرار يجدد مواقف المجلس الخاصة بتنظيم داعش وجبهة النُّصرة في سوريا والعراق، ويضيف بندًا يتعلق بعدم قبول انخراطهم في العملية السياسية مقابل تركهم السلاح.

• أن تطرح مصر - بوصفها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن - بالتنسيق مع إيطاليا في مجلس الأمن الدولي مسوَّدة مشروع قرار يجدد مواقف المجلس الخاصة بتنظيم داعش وجبهة النُّصرة في سوريا والعراق، ويضيف بندًا يتعلق بتنظيم داعش في ليبيا.

• أن تشجع الجامعة العربية إطلاق مركز فكر مستقل يتخصص في دراسات الإرهاب والتطرف، ويشمل نطاق عمله المنطقة العربية.

• تشجيع مراكز الفكر العربية على تنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع مراكز

الفكر الأوروبية والأمريكية، تهدف إلى تبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف.

• العمل على جعل إنشاء مركز Hub عربي في مجال التدريب على مكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة العربية، ويمكن اختيار أكثر الدول خبرة في هذا المجال مثل مصر.

• التواصل مع الحكومات الأوروبية لعقد دورات تدريبية للأئمة المسلمين في أوروبا، وتهتم بتدريبهم على مكافحة الفكر الراديكالي الديني، ويتم تنظيمها برعاية من مؤسسة الأزهر ودار الإفتاء المصرية وبالتعاون مع المراكز الإسلامية في الدول الأوروبية.

• تطوير آليات الإنذار المبكر بين الدول العربية المجاورة لليبيا والعراق وسوريا، وتشارك فيها الدول الأوروبية المهتمة من أجل رفع القدرة على تتبُّع حركة تدفُّق المقاتلين الأجانب إلى هذه الدول.

• إنشاء مركز عربي يقدم مجموعة من خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني للتعامل مع المقاتلين العائدين من مناطق الصراعات.

• السعي لتعظيم الإفادة من برامج التدريب الخاصة بحلف الناتو والمتعلقة برفع الكفاءة في مجال الحروب غير المتماثلة وفي مجال ضبط الحدود.

• رفع مستوى التنسيق مع الدول العربية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال.

• أن تعمل مصر خلال فترة رئاستها لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي على التحول إلى مركز Hub للتدريب على تتبُّع تمويل الجماعات الإرهابية وغسيل الأموال، وذلك بهدف تحقيق التنفيذ الفاعل لقرار المجلس

رقم ٢٢٥٣ الصادر في ٢٠١٥ والخاص بمتابعة تمويل الجماعات الإرهابية، ويتم ذلك بالتنسيق مع The Financial Action Task Force (FATF).

- آليات التنفيذ:

• المؤسسات الأمنية للدول العربية.

• وزارات الخارجية للدول العربية (التحرك بشكل ثنائي مع الأطراف المعنية، وفي إطار الأمم المتحدة وفي إطار جامعة الدول العربية).

• المؤسسات الدينية في الدول العربية مثل مؤسسة الأزهر في مصر والزيتونة في تونس.

٣- الإستراتيجية المقترحة لتعزيز الأمن في المجالات غير السياسية (الاقتصادي والاجتماعي والإنساني):

- الهدف:

الحد من عسكرة وتسييس الأمن القومي العربي، والاهتمام بالبعد الإنساني، والذي تتزايد أهميته في ظل استمرار الصراعات المسلحة بدون تسوية.

- السياسات المقترحة:

• أن تعمل الجامعة العربية على إطلاق مبادرات تهدف إلى أن يصل النمو والتنمية للجميع، وذلك من خلال خلق مزيد من فرص العمل، وتحقيق الشمول المالي ليشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب.

• إطلاق صندوق عربي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للشباب العربي، مع الاهتمام بصورة كبيرة بمَن يسكنون في المناطق الأقل تنمية في الدول العربية.

• أن تعمل كل دولة عربية على إعادة هيكلة بنية اقتصادها على نحو يقلص

الاعتماد على القطاع الرِّيعي (النفط، الغاز، السياحة الأجنبية)، والذي ثبت تأثره السلبي بالوضع السياسي والأمني على نحو أضرَّ بالاقتصاد القومي.

• أن تعمل كل دولة عربية على تطوير حُزْمة من إعانات البِطالة، خاصة بالنسبة للمقيمين في المناطق ذات التنمية المتدنِّيَة مقارنة بالمناطق الأخرى.

• أن يطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية تقريرًا سنويًّا خاصًّا بأوضاع التنمية الإنسانية في الدول العربية، بحيث يكون النسخة العربية للتقرير السنوي الذي يصدر عن الأمم المتحدة.

• التفاوض مع البنك الدولي على توفير تمويل خاص لـ «إعادة بناء ما دمَّره الإرهاب» من بُنى تحتية في الدول العربية.

• إطلاق مرصد للتحولات الاجتماعية في المناطق الحدودية في الدول العربية يهتم بالرصد المبكر للتحولات في هذه المناطق، خاصة في ما يتعلق بانتشار التيارات السلفية المتطرفة، ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

• تعاون الجامعة العربية مع الاتحاد الأوروبي لتطوير قواعد بيانات خاصة بالدول العربية في جنوب المتوسط وشرقه تحدد مسارات الهجرة الشرعية وغير الشرعية من هذه الدول إلى الدول الأوروبية جنوب المتوسط بوصفها أكثر الدول استقبالًا للمهاجرين العرب.

• تطوير آليات الإنذار المبكر بين الدول العربية في جنوب المتوسط وشرقه من أجل رفع القدرة على اعتراض زوارق الهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا.

• تخصيص صندوق أممي-عربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ويقوم هذا الصندوق بتنفيذ مشاريع تهدف إلى خلْق فرص متعددة للشباب في الدول

العربية جنوب وشرق المتوسط تسمح لهم بتحصين أوضاعهم المعيشية من خلال تمكينهم من إطلاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ودعم إطلاق مشاريع ريادة الأعمال.

• تفعيل دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدعم الموقف التفاوضي للدول العربية في اتفاقيات التبادل التجاري مع القوى الدولية مثل الاتحاد الأوروبي.

• قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية بتوحيد سياسات التعامل بين الدول العربية والقوى الدولية، وتنسيقها.

• قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتكثيف الجهود لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية لتكون نواة لإقامة السوق العربية المشتركة.

• تشجيع الدول العربية على استضافة مصانع خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التصنيع، وذلك بهدف تسهيل عملية نقل التكنولوجيا الصناعية إليها.

• أن تعمل الدول العربية على تحديد المجالات التي تحتاج فيها توسيع استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات على نحو يخدم الخطط الاقتصادية الوطنية لديها.

• التطوير التكنولوجي للصناعات العربية، بحيث تكون قادرة على منافسة المنتجات العالمية واختراق الأسواق العالمية.

• قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية بالتنسيق بين الدول العربية لتنويع الصادرات العربية.

- **آليات التنفيذ:**

- المؤسسات الأمنية في الدول العربية.

- وزارات الخارجية في الدول العربية.

- وزارات التجارة والصناعة في الدول العربية.

- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة -المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

٤- الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع تفاقم مشكلة الأقليات:

- **الهدف:** تقوية مشاريع الهوية الوطنية بوصفها الإطار الجامع لكل الأقليات، واحتواء النزعات الانفصالية للأقليات في الدول العربية.

- **السياسات المقترحة:**

• إطلاق مرصد للأقليات في الدول العربية يهتم بالرصد المبكر للتحولات في توجُّهاتهم.

• تنظيم مؤتمر دولي شبه رسمي في الجامعة العربية يناقش الآثار السلبية لتهميش الأقليات في المنطقة، تصدر عنه وثيقة تتضمن احترام حقوق الأقليات الاثنية في المنطقة والحفاظ على وحدة الدولة العربية. ومن المهم أن يتم تنظيم هذا المؤتمر من خلال آلية Track 1.5، أي يضم مراكز فكر رسمية ومؤسسات رسمية من معظم دول العالم.

• أن تطلق الجامعة العربية فعالية يتم بموجبها تخصيص عامٍ لكل أقلية موجودة في المنطقة العربية، ويتم في إطار هذه الفعالية التعريف بثقافة وتراث هذه الأقلية من خلال الأنشطة الثقافة والفنية المتنوعة.

• أن تشجع الدول العربية الأقليات فيها على المشاركة في الحياة السياسية، والانخراط في الشأن العام، من خلال صياغة قوانين تضمن لهم ذلك، ومن خلال انتقاء بعض ممثلي هذه الأقليات وتعيينهم في المناصب العامة.

• عمل برامج في إطار الجامعة العربية لتدريب الإعلاميين على كيفية تكوين محتوى إعلامي يعزز الانتماء الوطني للأقليات ويتجنب التعامل معهم على أنهم كيانات دخيلة على المجتمعات العربية.

• إصدار قائمة موحَّدة بالمفاهيم التي يفضل عدم استخدامها عند نقل أخبار الأقليات في الدول العربية التي تعاني من صراعات مسلحة، ويتم توزيعها على وسائل الإعلام العربية الخاصة والعامة والدولية، وكذلك مراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية العربية.

• اهتمام الدول العربية بتنمية مناطق الأقليات، على نحو يقلل من الفوارق التنموية بين مناطقهم والمدن الرئيسة أو المناطق التي تقطن فيها الأغلبية.

• تطوير آلية إنذار مبكر تتبع جامعة الدول العربية، لرصد الصراعات الطائفية وتطوراتها. ويقترح أن تتبع هذه الآلية مجلس السلم والأمن التابع للجامعة العربية.

• - آليات التنفيذ:

• المؤسسات الأمنية للدول العربية.

• وزارات الخارجية للدول العربية (التحرك بشكل ثنائي مع الأطراف المعنية وفي إطار الأمم المتحدة والبنك الدولي والجامعة العربية).

• جامعة الدول العربية.

٥- الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع التهديدات الناتجة عن تزايد دور القوى الإقليمية غير العربية:

- **الهدف:** احتواء تأثير إيران وتركيا وإسرائيل على نحو يحد من تأثيرهم السلبي على الأمن القومي العربي.

- **السياسات المقترحة:**

• توطيد العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة والتي تتبنى خطابًا ناقدًا لإيران وسياساتها التدخُّلية في المنطقة العربية.

• العمل على بناء قدرات وزارات الخارجية في الدول التي تتمتع فيها إيران بنفوذ كبير، من أجل التأكيد على المصالح المصرية في دوائر صنع السياسة الخارجية في هذه الدول.

• العمل من خلال جامعة الدول العربية على استصدار إعلان يتضمن مجموعة من المبادئ الحاكمة للتفاعلات الأمنية والسياسية في المنطقة العربية، وذلك بهدف التأكيد على مركزية الدولة الموحدة في أي ترتيب للأمن الإقليمي في المنطقة.

• إعادة إحياء آلية دول جوار العراق والتي أطلقت منذ العام ٢٠٠٣ وضمت دول الخليج العربي ومصر وتركيا وإيران، والتي كانت تناقش القضايا الأمنية التي تتطلب حدًّا أدنى من التنسيق بين هذه الدول.

• الدعوة لعقد حوار عربي-إيراني وآخر عربي -تركي في إطار الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، من أجل مناقشة القضايا الخلافية بين إيران والدول العربية، خاصة ما يتعلق بتوفير السلاح للميليشيات المسلحة، وكذلك القضايا الخلافية بين تركيا والدول العربية.

- **آليات التنفيذ:**

• وزارات الخارجية في الدول العربية (التنسيق مع الأطراف المعنية، والتحرك في إطار المنظمات الإقليمية والدولية).

• جامعة الدول العربية.

٦- الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع التهديدات الناتجة عن تزايد الوجود العسكري للقوىٰ الدولية في المنطقة:

- **الهدف:** تطوير رؤية عربية لتحقيق الأمن الجماعي في ظل التحولات الراهنة.

- **السياسات المقترحة:**

• إطلاق وثيقة مبادئ في إطار جامعة الدول العربية، تضع مجموعة من الثوابت الخاصة بحدود استضافة قوات أجنبية علىٰ أرض أية دولة عربية، وربط هذه المبادئ بما ورد في اتفاقية الدفاع العربي المشترك.

• أن تطلق جامعة الدول العربية آليات لتنظيم التعاون السياسي والعسكري بين الدول العربية والقوىٰ الدولية، بحيث تضم الدول العربية مجموعةً في مواجهة كل من هذه القوىٰ علىٰ حدة.

• تشجيع مراكز الفكر العربية علىٰ تطوير رؤية خاصة بترتيب للأمن الإقليمي في المنطقة العربية، ويتم طرحها علىٰ رؤساء الدول العربية من خلال الجامعة العربية.

• تعزيز علاقات التعاون والتنسيق السياسي بين الدول العربية والقوىٰ الدولية في القضايا الإقليمية الرئيسة التي تؤثر علىٰ الأمن القومي العربي، مثل قضية الصراع في سوريا وقضية الصراع في ليبيا وقضية الصراع في اليمن والحرب ضد الإرهاب في المنطقة، دون أن يقتصر ذلك علىٰ تنظيم داعش.

• تعزيز التعاون السياسي مع القوىٰ الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من أجل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

• تعزيز التعاون مع القوىٰ الدولية من أجل منع الانتشار النووي في المنطقة، وتسهيل نقل تكنولوجيا الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

- **آليات التنفيذ:**

• وزارات الخارجية في الدول العربية (التنسيق مع الأطراف المعنية، والتحرك في إطار المنظمات الإقليمية والدولية).

• جامعة الدول العربية.

٧- الإستراتيجية المقترحة للتعامل مع التهديدات الناتجة عن السياسات الأمريكية الخاصة بالترويج للديمقراطية:

- **الهدف:** تشجيع الدول العربية على إطلاق عملية وطنية للإصلاح السياسي، ورفع مستوى الوعي السياسي في داخلها على نحو يحدُّ من الآثار السلبية للسياسات الأمريكية.

- **السياسات المقترحة:**

• الحد من التدخل الأمريكي خاصة والغربي عامة، في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولا سيما في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.

• فرض الرقابة من الحكومات العربية على أية مشاريع أو برامج تنفذها الولايات المتحدة تحت شعار تمكين الشباب أو تمكين المرأة أو حماية حقوق الأقليات.

• إعادة توجيه التمويل المخصص لمنظمات المجتمع المدني في إطار السياسة الأمريكية للترويج للديمقراطية، بحيث يتم منحها لمنظمات المجتمع المدني في الدول العربية بالتنسيق مع الحكومات العربية كل على حدةٍ، وفي المجالات التي تمثل أولوية لكل من هذه الدول، على نحو يضمن دفع عجلة التنمية المستدامة.

• إعادة إحياء المنتديات العربية التي تناقش قضايا الإصلاح السياسي، مثل منتدى الإسكندرية الذي استضافته مكتبة الإسكندرية في مصر في الفترة السابقة على الثورات العربية.

• إطلاق مِنَح تمويلية في إطار جامعة الدول العربية تهتم ببناء قدرات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في الدول العربية في مجال الديمقراطية والمشاركة السياسية، بحيث يكون هناك تمويل بديل عن التمويل الأمريكي.

- آليات التنفيذ:

- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة –المجلس الاقتصادي والاجتماعي).

- حكومات الدول العربية.

- المؤسسات الأمنية في الدول العربية.

- مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الفكر في الدول العربية.

*

الخاتمة

انطلق هذا البحث من مقولة رئيسة مفادها أن الأمن القومي العربي ذو طبيعة ديناميكية، ويتأثر بالتحولات التي يمر بها النظام الإقليمي العربي بوصفه الكيان الرئيس الذي يعد موضوعًا للأمن القومي العربي، وهذه الطبيعة الديناميكية ليست وليدة المرحلة الحالية، وإنما يمكن تتبعها منذ نشأة النظام الإقليمي العربي بصورة رسمية في ١٩٤٥.

وقد عرف هذا البحث الأمن القومي العربي على أنه الأمن الجمعي للدول العربية الـ ٢٢ الأعضاء في الجامعة العربية في مواجهة أية تهديدات تتعرض لها، بصورة فردية أو جماعية.

وقد هدف هذا البحث لبيان أبعاد التغير التي طرأت على خارطة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي في الفترة التالية على اندلاع الثورات العربية نهاية ٢٠١٠، حيث تعد هذه الثورات حدثًا مهمًّا أطلق موجة من التغيرات في النظام الإقليمي العربي أعادت رسم خارطة التهديدات التي يتعرض لها أمنُه.

وتعد السمة المميزة لتلك التغيرات هي طبيعتها المختلطة، حيث تتداخل فيها الأبعاد الداخلية والخارجية، ولا يمكن فصلها عمليًّا، ولكن لاعتبارات نظرية تم في الفصلين الثاني والثالث تحليل كل من هذه التغيرات بصورة مستقلة، حيث ركز الفصل الثاني على التغيرات والتحولات التي تشهدها الدولة العربية التي تعد العمود الفقري للنظام العربي، سواء في ما يتعلق بالجانب السياسي، وهذا ما يعبر عنه فشل عملية التحول الديمقراطي، أو في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وهذا ما يعبر عن النمو غير المتوازن وزيادة حجم الفئة

المهمَّشة خاصة الشباب، أو الجانب الأمني وهذا ما يعبر عنه تعقُّد الصراعات في كل من ليبيا وسوريا والعراق واليمن على نحو تَزايد معه من ناحيةٍ أهميةُ الفاعلين العنيفين من غير الدول، ومن ناحية ثانية أهميةُ العامل الخارجي، سواء عبرت عنه إيران وتركيا وإسرائيل أو بعض الدول العربية، أو عبرت عنه روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية.

وقد كان لهذه التغيرات في داخل الدولة العربية تأثيرها على خارطة التهديدات الخاصة بالأمن القومي العربي، من حيث إنها أفرزت ثلاثة تهديدات، هي: ضَعْف الدولة المركزية خاصة في الدول التي تشهد صراعات مسلحة من حيث طرح فكرة الدولة الفيدرالية والكونفيدرالية بديلًا عن الدولة المركزية. وتَزايد أهمية قضية الأقليات. وكذلك تنامي الإرهاب والتطرف في الدول العربية، وتَزايد أهمية أمن النظام السياسي على حساب الأمن الإنساني في أحيان معينة، وعلى حساب الأمن المجتمعي في أحيان أخرى، لا سيما في الدول التي تمر باضطرابات داخلية، والتي تواجه خطرًا متزايدًا للإرهاب.

في حين اهتم الفصل الثالث بتحليل التغيرات التي طرأت على تفاعلات النظام العربي في علاقته مع القوى الإقليمية غير العربية ومع القوى الدولية، وما خلقته هذه التغيرات من تهديدات جديدة، أو ما عزز من تأثير تهديدات قديمة تعرض لها الأمن القومي العربي من قبل.

وقد اهتم هذا الفصل بصورة رئيسة بتحليل ثلاثة تغيرات هي التأثير العسكري لكل من إيران وتركيا وإسرائيل في المنطقة، وتجدد اهتمام القوى الدولية بالوجود العسكري في المنطقة، وكذلك استمرار سياسة الترويج للديمقراطية في المنطقة العربية، وهو ما يطرح تهديدات من نوع آخر على أمن النُّظم السياسية، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، وأيضًا تجدُّد اهتمام

القوىٰ الدولية بالوجود العسكري في المنطقة. وتم تحليل حالة كل من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا والصين بصورة رئيسة.

وحول تأثير هذه التغيرات علىٰ الأمن القومي العربي، حلل الفصل الثالث ثلاثة أبعاد للتأثير، وهي: غياب القيادة في المنطقة العربية بسبب تحول مركز الثقل السياسي فيها، والصعوبات التي تواجه جامعة الدول العربية في تسوية الصراعات في سوريا وليبيا واليمن، فضلًا عن فشل محاولة تشكيل قوات عربية للتدخل السريع، وذلك إلىٰ جانب انفتاح الدول العربية علىٰ تشكيل تحالفات عسكرية، والانضمام لتحالفات عسكرية أخرىٰ، بوصفها المدخل الرئيس لموازنة التهديدات الخارجية التي تتعرض لها، وتم في هذا السياق تحليل توجه الدول العربية نحو التعاون مع حلف الناتو، ومع الدول الغربية في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش في العراق وسوريا، وكذلك تشكيلها لتحالفات تتخطىٰ في عضويتها الدول العربية وتضم دولًا شرقَ أوسطية، مثل التحالف الإسلامي.

كما هدف هذا البحث لاقتراح إستراتيجية لمواجهة هذه الخارطة الجديدة من التهديدات، علىٰ نحو يقلل من التأثيرات السلبية لها علىٰ الأمن القومي العربي، وقد تم شرح هذا المقترح بالتفصيل في الفصل الرابع من البحث، وتم في هذا الفصل مراعاة المعطيات التي خلقتها موجة الثورات العربية في اقتراح السياسات اللازمة للتصدي لكل تهديد من التهديدات الثمانية التي تم تحليلها في الفصلين الثاني والثالث.

*

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

- الوثائق:

- بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمناسبة اليوم العالمي للشباب، ١٢ أغسطس ٢٠١٤.
- جامعة الدول العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الوضع في ليبيا ٢٢ فبراير ٢٠١١- ١٢ سبتمبر ٢٠١٦، ملف وثائقي، القاهرة، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٦،
- دستور العراق الذي أقر في عام ٢٠٠٥
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وملحقها العسكري ١٩٥١، جامعة الدول العربية.
- نص رسالة إيران إلى مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة، ١ يناير ٢٠٠٩.
- نص قانون مجلس النواب المصري الصادر في ٢٠١٤.

- الرسائل العلمية:

- إيمان رجب، «تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول على الأمن القومي المصري وأسلوب مواجهته»، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، دورة ٤٦، بحث غير منشور، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، أبريل ٢٠١٧.
- جميل إسكندر داغر، «الرؤية المستقبلية لدور القوة العربية المشتركة وأثرها على الأمن القومي العربي»، بحث أجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، دورة ٤٦، بحث غير منشور، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، أبريل ٢٠١٦.

- الكتب:

- أحمد علي سالم، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية: بين النظريات الواقعية والبنائية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦).
- أحمد يوسف أحمد وأحمد سالم (محرران)، جامعة الدول العربية في ستين عامًا: دراسة مسحية لأداء مجلس الجامعة على المستوى الوزاري (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٧).
- إيمان رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).
- جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣).

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، كتاب الإحصاء عام ٢٠١٦، القاهرة، ٢٠١٧.
- حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤).
- عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٩).
- عمر الشهابي ومحمود المحمود (محرران)، الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج والآخر (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٥).
- كلية الدفاع الوطني، المرجع الموحد لدورة الأمن القومي لضباط البعثات، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، يونيو ٢٠١٤.
- مجموعة باحثين، الخليج والربيع العربي:الدين والسياسة (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٣).

- المقالات والدراسات:

- أنوار بوخراص، المسار الجغرافي للنزاع والتطرف في تونس، دراسات مركز كارنيجي الشرق الأوسط، ٢٠ يوليو ٢٠١٧: http://carnegie-mec.org/2017/07/20/ar-pub-72776
- إيمان رجب، «إعادة تقييم: النظام «الإقليمي العربي» في مرحلة ما بعد الثورات العربية»، مجلة آفاق سياسية - المركز العربي للبحوث والدراسات، أبريل ٢٠١٥.
- ــــــــــ، «الأمن والتنمية: التأثير المتبادل»، مجلة أحوال مصرية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة ١٢، عدد ٥٣، صيف ٢٠١٤.
- ــــــــــ، « تجديد السياسة الخارجية المصرية في ٢٠١٧»،متابعات تحليلية، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٩ يناير ٢٠١٧: http://acpss.ahram.org.eg/News/5639.aspx
- ــــــــــ، «التطرف: الأسباب وسبل المواجهة»، مجلة أحوال مصرية - مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة ١٣، عدد ٥٦، ربيع ٢٠١٥.
- ــــــــــ، «الفرص «المحدودة»: ماذا تعني التحولات في إقليم الشرق الأوسط بالنسبة لمصر؟» الملف المصري، يناير ٢٠١٦.
- ــــــــــ، «مناقشة أولية لتطور نظريات الأمن وإشكاليات تطبيقها»، ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية -مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٧، يناير ٢٠١٧.
- جاسم حسين، «هل تنجح سلطنة عُمان في معالجة التحديات الاقتصادية؟ مركز الخليج لسياسات التنمية، ١٤ مارس ٢٠١٢:

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_contentHYPERLINK "https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"&HYPERLINK

"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"view=categoryHYPERLINK
"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"&HYPERLINK
"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"layout=blogHYPERLINK
"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"&HYPERLINK
"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"id=52HYPERLINK
"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"&HYPERLINK
"https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=52&limitstart=110"limitstart=110

- جاستن غنغلر، «الاقتصاد السياسي للطائفية في الخليج»، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، ٢٩ أغسطس ٢٠١٦: http://carnegie-mec.org/2016/08/29/ar-pub-64408
- جورج فهمي وحمزة المؤدب، «سوق الجهاد: التطرُّف في تونس»، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، ١٦ أكتوبر ٢٠١٥: http://carnegie-mec.org/2015/10/16/ar-pub-61626
- رابحة سيف علام ومحمود حمدي أبو القاسم، «الحرب الأهلية السورية: اختلال التوازنات بالمشرق العربي»، كراسات إستراتيجية، عدد ٢٥٣، مجلد ٢٤، يونيو ٢٠١٥.
- عبد المنعم المشاط، «اختراق الأمن القومي العربي»، جريدة الأهرام، ١٧ يوليو ٢٠١٧.
- عبد المنعم المشاط، «سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة»، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٤٧، عدد ١٩٠، أكتوبر ٢٠١٢.
- عزت عبد الواحد، «تأصيل نظري: مقومات وسياسات الأمن القومي»، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٩٧، يوليو ٢٠١٤.
- عزت عبد الواحد، «تحولات المفهوم والتطبيق: الأمن العربي بعد أربعين عامًا من حرب أكتوبر»، السياسة الدولية، مجلد ٤٨، عدد ١٩٤، أكتوبر ٢٠١٣.
- عمر بالهادي، «من إشكاليات التنمية الجهوية والمحلية»، وورد برس، ١٦ يوليو ٢٠١٢:

https://amorbelhedi.wordpress.com/2012/07/16/%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-3

- عمرو الشوبكي، «الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)»، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٨٤، فبراير ٢٠١١.
- كاوه حسن، «المجتمع المسيَّس في كردستان يواجه نظامًا سلطانيًّا»، معهد كارنيجي، ١٨ أغسطس ٢٠١٥:

http://carnegie-mec.org/2015/08/18/ar-pub-6102

- مايكل سينج، «نهج الولايات المتحدة للنهوض بالديمقراطية في الشرق الأوسط»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٣ أبريل ٢٠١١:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-u.s.-approach-to-promoting-democracy-in-the-middle-eas

- مايكل نايتس، «فيلق إيران الأجنبي: دور الميليشيات الشيعية العراقية في سوريا»، موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٧ يونيو ٢٠١٣:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-foreign-legion-the-role-of-iraqi-shiite-militias-in-syria

- محمد مصباح، «الجيل الجديد من الاحتجاجات في المغرب: مقارنة بين حراك الريف وحركة ٢٠ شباط/فبراير٨»، بدائل سياسات، مبادرة الإصلاح العربي، ١٢ سبتمبر ٢٠١٧.
- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، «الصفقة: مستقبل حزب الله بعد سقوط الأسد»، التقديرات الإقليمية، وحدة العلاقات الإقليمية، ١٠ أغسطس٢٠١٢.
- مها يحيى، «آمال معلّقة في تونس»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٣١ مارس ٢٠١٦:

http://carnegie-mec.org/2016/03/31/ar-pub-63176

- هناء عبيد، «من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ«التحولات الثورية» في المنطقة العربية»، السياسة الدولية، عدد ١٨٧، يناير ٢٠١٠.
- يوسف ورداني، «علاقات مصر مع الحلف الأطلسي بعد الربيع العربي .. معضلة التوازن»، مجلة السياسة الدولية، عدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦.
- يوسف ورداني، «Youth Extremism: مداخل مكافحة التطرف بين الشباب»، دورية بدائل، السنة السادسة، العدد ١٠، عدد يناير٢٠١٥.

- **التقارير:**

- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، تقرير حال الأمة العربية، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢: معضلات التغيير وآفاقه، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦: تنمية للجميع، ٢٠١٦.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦، «الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير»، تقرير ٢٠١٦.
- بهي الدين حسن (محرر)، جذور الثورة: حقوق الإنسان في العالم العربي: التقرير السنوي ٢٠١٠، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١١).
- «التقرير العالمي ٢٠١٣ - تحديات حقوق الإنسان بعد الربيع العربي»، هيومان رايتس ووتش، ٣١ يناير ٢٠١٣: https://www.hrw.org/ar/news/2013/01/31/248680

• التقرير العالمي ٢٠١٧، ليبيا: أحداث عام ٢٠١٦»، هيومان رايتس ووتش:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2017/country-chapters/298412
• علي الدين هلال (محرر)، تقرير حال الأمة العربية، حال الأمة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤: مراجعات ما بعد التغيير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤).
• اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦، ٦ أبريل ٢٠١٦.
• المجموعة الدولية للأزمات، «الحدود التونسية: بين الجهاد والتهريب»، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣:
http://old.crisisgroup.org/ar/Browse%20by%20publication%20type/Media%20Releases/2013/mena/tunisia-s-borders-jihadism-and-contraband.html
• المجموعة الدولية للأزمات، «السير في دوائر: خطورة المرحلة الانتقالية الثانية في مصر»، إحاطة سياسية حول الشرق الأوسط/شمال أفريقيا رقم ٣٥، أغسطس ٢٠١٣.
• المجموعة الدولية للأزمات، «المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي»، تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٥، ١٤ ديسمبر ٢٠١١.
• مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي، تقرير عام ٢٠١٥، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٦).
• مركز الخليج للدراسات، التقرير الإستراتيجي الخليجي، تقرير ٢٠١٥-٢٠١٦ (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، ٢٠١٦).

- **المحاضرات:**

• دور حلف الناتو في الشرق الأوسط، نص محاضرة دورية للواء محمد صلاح مدير كلية الدفاع الوطني في دورة الدراسات الإستراتيجية والأمن القومي بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.
• مفاهيم وأبعاد الأمن القومي، محاضرة اللواء أ. ح. بهاء الحريشي في دورة الزمالة بكلية الدفاع الوطني- أكاديمية ناصر العسكرية العليا.

- **المقابلات:**

• إيمان رجب، مقابلة مع لواء أ.ح. بهاء الحريشي المستشار في أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٦ يناير ٢٠١٧.
• ــــــــــــ، مقابلة مع الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين خربوش أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٥ مايو ٢٠١٧.
• ــــــــــــ، مقابلة مع البروفيسور باري بوزان، أستاذ الأمن الدولي في جامعة لندن للدراسات الاقتصادية، لندن، ١٦ فبراير ٢٠١٦.

- **الصحف والمواقع الإخبارية:**

- «أحمدي نجاد يوجه نداء إلى أحرار العالم بشأن كارثة غزة»، الجزيرة نت، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨.
- «مندوب إيران في جنيف يطالب بعقد اجتماع طارئ لمجلس حقوق الإنسان لبحث مجزرة غزة»، الجزيرة نت، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨.
- «قمة غزة في الدوحة: قطر وموريتانيا تجمدان علاقاتهما بإسرائيل»، سي. إن. إن. بالعربي، ١٥ يناير ٢٠٠٩:
http://archive.arabic.cnn.com/2009/gaza.escalation/1/16/summits.gaza_israelHYPERLINK "http://archive.arabic.cnn.com/2009/gaza.escalation/1/16/summits.gaza_israel/"/
- «قمة غزة بالدوحة تدعو لوقف التطبيع وإعمار القطاع»، الجزيرة نت، ١٦ يناير ٢٠٠٩:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/1/16/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9
- «قمم الانشطار العربي: ١٢ دولة و٥ رؤساء وإيران في الدوحة .. ووزراء خارجية في اجتماع موازي بالكويت»، المصري اليوم، ١٧ يناير ٢٠٠٩.
- نص رسالة قائد الثورة الإسلامية لإسماعيل هنية، وكالة أنباء فارس، ١٧ يناير ٢٠٠٩.
- «أحمدي نجاد: غزة أضحت رمزًا لكافة المظلومين»، وكالة أنباء فارس، ٢٩ مارس ٢٠٠٩.
- «انفصال جنوب السودان»، بي. بي. سي. عربي، ٦ يناير ٢٠١١:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/01/110106_sudan_infographic.shtml
- «الجامعة العربية: عقوبات اقتصادية تستهدف محاصرة النظام السوري»، العربية نت، ٢١ نوفمبر ٢٠١١:
https://www.alarabiya.net/articles/2011/11/21/178304.html
- «كيف احتضنت الجامعة العربية ثورات المنطقة؟»، بي. بي. سي. عربي، ٢ ديسمبر ٢٠١١:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/12/111202_arab_league.shtml
- «٢٠١٢ يهزم ١٠ مبادرات دولية وعربية لإيقاف القتل في سوريا»، العربية نت، ٢ يناير ٢٠١٣:
https://www.alarabiya.net/articles/2013/01/02/258247.html
- «نص بيان القوات المسلحة لخارطة طريق المرحلة الانتقالية»، جريدة الشروق، ٤ يوليو ٢٠١٣.
- باسم فرنسيس، «بارزاني: لن نسكت عن سعي المالكي إلى كسر هيبة الأكراد»، الحياة، ٧ مارس ٢٠١٤.
- «البِطالة في المغرب تتجاوز ١٠٪»، الجزيرة نت، ٦ مايو ٢٠١٤:
www.aljazeera.net/news/ebusiness/.../ HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/news/ebusiness
- «مَن هم الأكراد؟»، موقع بي. بي. سي. عربي، ٢٢ أكتوبر، ٢٠١٤:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/10/141022_who_are_kurds
- أسامة مهدي، بغداد وأربيل تتفقان على حلِّ المشاكل العالقة، موقع إيلاف، ١٣ نوفمبر٢٠١٤:
http://www.elaph.com/Web/News/2014/11/957839.html
- «بغداد ترسل ٥٠٠ مليون دولار إلى إقليم كردستان»، جريدة الرياض، ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤:
http://www.alriyadh.com/996015

- اتفاق بين بغداد وأربيل على صادرات النفط والميزانية، BBC عربي، ٢ ديسمبر ٢٠١٤:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/12/141202_iraq_kurdistan_deal
- «نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط: مشروعاتنا في اليمن البالغة مليار دولار معطلة»، الشرق الأوسط، ٢٣ مارس ٢٠١٥.
- «المانحون يتعهدون بتقديم ٣,٨ مليارات دولار لسوريا وهي بحاجة لـ ٨ مليارات»، موقع RT، ٣١ مارس ٢٠١٥:
https://arabic.rt.com/news/778668-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AD%D8%A9
- «الدول المانحة تعد بتقديم ٣,٨ مليار دولار مساعدات .. قطر تقترح صندوقًا لتعليم الأطفال السوريين»، موقع مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية بلندن، ١أبريل ٢٠١٥:
http://www.asharqalarabi.org.uk/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-1-4-2015_ad-id!306563.ks#.VkB949IrLIU
- «الإمارات أكبر مانح للمساعدات إلى اليمن»، سكاي نيوز عربية، ٦ أغسطس ٢٠١٥:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/765390/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%94%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%AD-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86
- «٧٤٤ مليون درهم قيمة المساعدات الإماراتية الإنسانية لليمن»، موقع الإمارات اليوم، ١٣ أغسطس ٢٠١٥:
http://www.emaratalyoum.com/politics/issues/yemen-latest/2015-08-14-1.811405
- «٥٠٨,٧ ملايين درهم قيمة مساعدات الإمارات الإنسانية إلى اليمن»، موقع الإمارات اليوم، ٢٣ أغسطس ٢٠١٥: http://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2015-08-23-1.813911
- الشرق الأوسط، ١٠ سبتمبر ٢٠١٥.
- جريدة الاتحاد، ١٣ سبتمبر ٢٠١٥.
- «ائتلاف المعارضة السورية: عدد السوريين في قطر يقدر بـ ٦٠ ألف شخص»، موقع اليوم السابع، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥:
http://www.youm7.com/story/2015/9/15/%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8HYPERLINK "http://www.youm7.com/story/2015/9/15/%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D9%80-60/2349181"%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%89-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%8A%D9%82%D8%AF%D8%B1-%D8%A8%D9%80-60/2349181

- «قرقاش: ٤ مليارات درهم حجم المساعدات الإماراتية للسوريين»، موقع الإمارات اليوم، ١٧ سبتمبر ٢٠١٥:
http://www.emaratalyoum.com/politics/issues/syria-latest/2015-09-17-1.822112
- «١,٥ مليار دولار حجم المساعدات القطرية للشعب السوري»، جريدة الراية، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥.
- «السيسي يحذر من «انهيار سوريا» ويؤكد: مشكلة «الإخوان» ليست مع الحكومة وإنما مع المصريين»، سي. إن. إن. عربي، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥: http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/27/sisi-syria-ikhwan
- «موسكو: ٢٠ غارة جوية روسية استهدفت ٨ مواقع لـ«داعش» في سوريا»، موقع روسيا اليوم، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥:
https://arabic.rt.com/news/795460-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7
- «إسقاط الطائرة الروسية: بوتين يفرض عقوبات اقتصادية على تركيا»، موقع بي. بي. سي. عربي، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٥:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151127_russia_beefs_up_defences_in_syria
- «حماس والسعودية .. آفاق العلاقة المستقبلية»، موقع الجزيرة نت، ٢٢ يوليو ٢٠١٥:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/22/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9
- «العربي يصف التدخل التركي في شمال العراق بـ(السافر)»، موقع مصر العربية، ٦ ديسمبر ٢٠١٥:
http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/825687-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-HYPERLINK "http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/825687-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8% B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9% 84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%81%D8%B1" %D8%A7% D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%80-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%81%D8%B1
- «وجود القوات التركية في الموصل: الدوافع والتداعيات. وردود الفعل»، موقع تركيا بوست، ٩ ديسمبر ٢٠١٥:
http://www.turkey-post.net/p-95159
- «أردوغان يرفض سحب القوات التركية من العراق»، موقع الحرة، ١٢ ديسمبر، ٢٠١٥:
https://www.alhurra.com/a/iraq-turkey-dispute/288873.html
- «السيادة العراقية خط أحمر!»، موقع روسيا اليوم بالعربي، ١٢ ديسمبر ٢٠١٥:
https://arabic.rt.com/news/803687-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%B7-%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%B1
- «الإمارات تدعو لاجتماع عربي طارئ لبحث دخول قوات تركية إلى العراق»، موقع وطن، ١٦ ديسمبر، ٢٠١٥:
http://www.watanserb.com/2015/12/16/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%

B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%A7%D8%
AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%
B7%D8%A7%D8%B1%D8%A6-%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%AF

- «تقرير: التدخل الإيراني في الدول العربية: تاريخ من الفتن والإرهاب»، موقع ٢٤، ٤ يناير ٢٠١٦:

http://24.ae/article/211311

- «حماس تحسم موقفها وترفض الوقوف في معسكر إيران ضد السعودية»، جريدة الشرق الأوسط، ١٥ يناير ٢٠١٦.
- «إعلان الرياض: التحالف الإسلامي ينطلق فعليًّا باجتماع وزراء الدفاع»، الخليج أون لاين، ٢٧ مارس ٢٠١٦:

http://alkhaleejonline.net/articles/1459007133886607900/%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7
%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%
D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%
D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B7%D9%84%D9%82-
%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%AC%D8%
AA%D9%85%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9

- «لماذا التدخل الأمريكي في ليبيا الآن؟»، موقع النيل للأخبار، ٢ أغسطس ٢٠١٦:

http://www.nile.eg/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%
84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8% A3%D9%85%
D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%89-%D9%81%D9%89-%D9%84%D9%8A%
D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%86-%D8%9F

- «التدخل العسكري التركي في العراق: غياب مشروع الدولة وتهديد الخطوط الحمراء»، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، ١٥ أكتوبر ٢٠١٦: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/8257
- «المركزي للإحصاء: ٢٧,٨٪ نسبة الفقراء في مصر خلال عام ٢٠١٥»، المصري اليوم، ١٦ أكتوبر ٢٠١٦.
- «وصول حاملة الطائرات الروسية برفقة الطراد «بطرس الأكبر» إلى السواحل السورية»، موقع سبوتنيك، ١ نوفمبر ٢٠١٦:

https://arabic.sputniknews.com/russia/201611011020652259-%D8%A8%D8%B7% D8%B1%
D8% B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%B3%D9%88%D8%
B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

- «أول لقاء رسمي بين حزب الله وضباط روس في حلب»، جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٦:

http://al-akhbar.com/node/268547

- «روسيا لإسرائيل: حزب الله ليس إرهابيًّا ... بل شريكنا في القتال»، جريدة الأخبار اللبنانية، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٦: http://www.al-akhbar.com/node/268179
- «وفد رفيع من فتح يزور الدوحة للقاء قيادة حماس»، جريدة الشرق القطرية، ٣ ديسمبر٢٠١٦.
- «بوتين يصادق على توسيع القاعدة البحرية الروسية في ميناء (طرطوس) السوري»، موقع جريدة الوطن، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦:

http://www.elwatannews.com/news/dHYPERLINK
"http://www.elwatannews.com/news/details/1709358"etails/1709358

- «الحرب الأمريكية (السرية) في اليمن ٢٠١٦ (ملف خاص)»، موقع يمن شباب نت، ٢٣ يناير، ٢٠١٧:

http://yemenshabab.net/edithome/17741

• «السيسي يصدر قرارًا بتعيين بعثة مصرية دائمة لدى الناتو»، موقع RT بالعربي، ١٦ مارس ٢٠١٧:
https://arabic.rt.com/middle_east/868348-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1% D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AB%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9% 84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88

• «أمريكا على خط الأزمة الليبية .. وجود ميداني وغموض سياسي»، موقع بوابة أفريقيا الإخبارية، ٢٥ مارس ٢٠١٧:
http://www.afrigatenews.net/content/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%BA%D9%85%D9%88%D8%B6-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

• «في الغارديان: خطة أمريكية لتقسيم ليبيا إلى ثلاث دول»، بي. بي. سي. عربي، ١٠ أبريل ٢٠١٧:
http://www.bbc.com/arabic/inthepress-39549301

• «اتفاقية المناطق الآمنة في سوريا تشبه صفقة كبرى»، موقع RT بالعربي، ٥ مايو ٢٠١٧:
https://arabic.rt.com/press/876886-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7HYPERLINK "https://arabic.rt.com/press/876886-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

• «تفاصيل اتفاق «المناطق الآمنة» في سوريا»، سكاي نيوز عربية، ٦ مايو ٢٠١٧:
https://www.skynewsarabia.com/web/article/946322/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9% 84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%93%D9%85%D9%86%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

• «بوتين: قلقون من احتمال تقسيم سوريا»، موقع RT بالعربي، ١ يونيو ٢٠١٧:
https://arabic.rt.com/middle_east/881456-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D9%82%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%86%D9%82%D8%B3%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

• «هنا الفيوم .. «الدستور» تحقق من أرض الإرهاب الجديدة»، جريدة الدستور، ٢٥ يوليو ٢٠١٧:
http://www.dostor.org/1485118

• «الصين تفتتح أول قاعدة عسكرية لها خارج البلاد في جيبوتي»، موقع بي. بي. سي. عربي، ١ أغسطس ٢٠١٧: http://www.bbc.com/arabic/world-40789290

• «٩٠ ألف غارة روسية على مواقع إرهابيين في سوريا منذ ٢٠١٥»، موقع RT بالعربي، ٢٥ أغسطس ٢٠١٧:
https://arabic.rt.com/russia/895592-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%83%D8%A7%

D9%86-HYPERLINK "https://arabic.rt.com/russia/895592-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2015-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D9%83%D9%84-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7"%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2015-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4% D9%83%D9%84-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7

- «أبرز الغارات الإسرائيلية على سوريا منذ بداية ٢٠١٣»، موقع إيلاف، ٧ سبتمبر٢٠١٧:

http://elaph.com/Web/News/2017/9/1166382.html

- «جدل بشأن تدخل أمريكي أكبر في ليبيا»، موقع ليبيا الخبر، (تاريخ الدخول ٩ سبتمبر ٢٠١٧):

http://www.libyaalkhabar.com/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/7859/%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8% AF%D8%AE%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

- «استفتاء كردستان العراق يظهر الخلافات السياسية في الإقليم»، بي. بي. سي. عربي، ١١ سبتمبر ٢٠١٧:

http://www.bbc.com/arabic/in-depth-41227751

- «الأمازيغ أو البربر .. التسمية والأصول»، موقع الجزيرة نت، (تاريخ الدخول للموقع ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧):

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/413d8250-2393-44d0-8f5e-93e49979997f

ثانيًا- المصادر الإنجليزية:

***Documents*:**

- "Statement on Libya", NATO, June 8,2011.

Books:

- Barry Buzan and Lene Hansen, The Evolution of International Security Studies, (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).
- Christophet M. Davidson, After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies,(London: Hurst and Company, 2012).
- Kjetil Selvik, Stig Stenslie, Stability and Change in the Middle East, (London: I.B. Tauras & Co Ltd., 2011).
- Mohammad Ayoob, The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System, (Colorado: Lynne Rienners Publishers,1995.(

Researches and Papers:

- Eman Ragab, "The Gulf cooperation council countries and countering ISIS: Threats, policies, and challenges", Contemporary Arab Affairs, Vol.9,No.4, Nov 2,2016.
- Erin A. Snider and David M. Faris, "The Arab Spring: U.S. Democracy Promotion in Egypt", Middle East Policy, Volume XVIII, No 3, Fall 2011
- Françoise De Bel-Air, A Note on Syrian Refugees in the Gulf: Attempting to Assess Data and Policies, Gulf Labour Markets and Migration, Gulf Research Center, GLMM - EN - No. 11/2015.

- Maja Greenwood and Ole Waever, Copenhagen-Cairo a roundtrip: A Security theory meets the revolution, Security Dialogue, Nov-Dec, 2013.
- Vida Hamd, Reflections on Human Rights Understandings in light of the Arab Spring, Working Paper 16, The Hague institute for global justice, May 2016: https://www.thehagueinstituteforglobaljustice.org/wp-content/uploads/2016/05/Human-Rights-and-the-Arab-Spring-1.pdf
- Paul Cochrane, "Revealed: Secret details of Turkey's new military pact with Qatar", Middle East Eye, Jan 27,2016: http://www.middleeasteye.net/news/turkey-qatar-military-agreement-940298365
- Russia deploys military police to monitor Syria 'de-escalation zones', Middle East Eye, July 24,2017: http://www.middleeasteye.net/news/russia-deploys-military-police-syria-ceasefire-monitoring-1650641615
- Yossi Mansharof, "Implications of the Emergent Russian-Hezbollah Coordination in Syria", The Began-Sadat Center for Strategic Studies, BESA Center Perspectives Paper No. 383,December 2, 2016
- "NATO wants to include Saudi, Oman to Istanbul Cooperation Initiative", Middle East Monitor, November 23, 2016: https://www.middleeastmonitor.com/20161123-nato-wants-to-include-saudi-oman-to-istanbul-cooperation-initiative/
- Will Fulton, Joseph Holliday, & Sam wyer, "Iranian Strategy In Syria", The Institute For The Study Of War, May 2013: http://www.understandingwar.org/sites/default/files/IranianStrategyinSyria-1MAY.pdf
- Xi Chen, "Relative Deprivation in China", paper prepared for the Oxford Companion to the Economics of China, Oxford University, 2013.

Reports:

- United Nations Development Program, Human Development Report 1994, United Nations Development Program, 1994.
- "We answered the call" - the end of Operation Unified Protector ", NATO, October 31,2011: http://www.nato.int/cps/en/natohq/news_80435.htm
- "Operation Unified Protector: Final Mission Stats", Fact Sheet, NATO, November 2,2011: http://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-factsheet_up_factsfigures_en.pdf
- "Istanbul Cooperation Initiative (ICI)", NATO web portal, November 18,2011: http://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_58787.htm
- "The Istanbul Cooperation Initiative (ICI)", Fact Sheet, NATO web portal April 2014: http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2014_04/20140331_140401-factsheet-ICI_en.pdf
- Heidelberg Institute for International Conflict Research, Conflict Barometer, report of 2008.
- Heidelberg Institute for International Conflict Research, Conflict Barometer, report of 2015.
- J. Messner, The Fragile States Index, Index of 2016, The Fund for Peace: http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2016.pdf

- Projected GDP per capita Ranking (2016-2020),World Economic Outlook Database, October 2016, International Monetary Fund: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weorept.aspx?pr.x
- Munich Security Conference, Annual Report, Munich Security Report 2016: Boundless Crises, Reckless Spoilers, Helpless Guardians, Report of 2016.
- "Refugee and migrant flows through Libya on the rise - report", UNHCR, July 3,2017: http://www.unhcr.org/news/latest/2017/7/595a470d4/refugee-migrant-flows-libya-rise-report.html
- "Syria Regional Refugee Response", UNHCR, September 6, 2017: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php
- US Department of State, 2015-16 Advancing Freedom and Democracy Report, Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor (accessed September 21,2017): https://www.state.gov/j/drl/rls/afdr/2015/index.htm#_ednref60
- Newspapers and news Agencies:
- Ashley Fantz, "Who's doing what in the coalition battle against ISIS", CNN, October 9, 2014: http://edition.cnn.com/2014/10/09/world/meast/isis-coalition-nations/index.html
- Brian Murphy, "Why wealthy Qatar keeps the money flowing to Gaza", The Washington Post, August 3, 2016
- Zvi Bar'el, "Analysis Russia's Moves on Hezbollah in Syria Expose How Trump's Mideast Policy Endangers Israel", Haartz, September 8,2017: http://www.haaretz.com/israel-news/1.810805
- "Russia says Hezbollah, Hamas not terror groups", Times of Israel, November 16, 2015: http://www.timesofisrael.com/russia-says-hezbollah-hamas-not-terror-groupsHYPERLINK "http://www.timesofisrael.com/russia-says-hezbollah-hamas-not-terror-groups/"/
- "Russians, Syrians and Iranians setting up military coordination cell in Baghdad", Fox News, Sep 25, 2015: http://www.foxnews.com/politics/2015/09/24/russians-syrians-and-iranians-setting-up-military-coordination-cell-in-baghdad.html
- "Yemen conflict: How bad is the humanitarian crisis?", BBC News, March 28,2017: http://www.bbc.com/news/world-middle-east-34011187
- "Meeting of the Global Coalition to Defeat ISIS", The US Department Of State, July 5, 2017: https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/07/272362.htm
- "Russia to continue cooperation with US on de-escalation zones in Syria - Lavrov", RT, July 10, 2017: https://www.rt.com/news/395860-russia-us-syria-cooperation/
- "The Global Coalition To Defeat ISIS", The US Department of State, accessed July 16,2017: https://www.state.gov/s/seci/
- "Our Mission: 73 Partners united in defeating global terrorism", The Global Coalition, accessed July 16,2017: http://theglobalcoalition.org/en/mission-en/





١ شارع اتحاد المحامين العرب (الطلمبات سابقًا) - جاردن سيتي - القاهرة
ص.ب: ٢٢٩ - برقيًا: إيرياليا - ت: ٢٧٩٥١٦٤٨ - ٢٧٩٢٢٦٧٩ - ف: ٢٧٩٦٢٥٤٣

P.O. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo

Phone : 27951648 - 27922679 - FAX : 27962543

موقع المعهد على شبكة الإنترنت: www.iars.net

عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد: iars@iars.net


معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
الأمن القومي العربي ... تحول خريطة التهديدات والاستراتيجية المقترحة للمواجهة
معهد البحوث والدراسات العربية